دراسات
في الأقتصاد وإدارة الأعمال

مكتبة مركز البحوث

المجلد الثانى
العدد الاول
ربيع ١٩٦٦

مجلة علمية ليبية
يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الأعمال
بكلية التجارة والأقتصاد ، الجامعة الليبية بنغازى

المطبعة الاهلية ـ بنغازى

فهـــــرست

مقـالات

صفحة

تطور الانتاج البترولى فى ليبيـا ومستقبلـه ١

بقلم الدكتور محمد رؤوف مصطفى

نظـرة فى سياســة الدخــول ٢٥

بقلم الدكتور عــلاء شفيق الراوى

الميزانيــة من الوجهــة الماليــة ٤٠

بقلم الدكتور محمد حمدى السقــا

أسس منح القروض فى البنــوك التجــارية ٥٩

بقلم الدكتور محمد السيد غباشــى

تحليل لاتجاهــات التجــارة الخارجيــة الليبية ٩٤

بقلم الدكتور انتونى استنبوليس

ملخصـــات

دور علمــاء الاجتماع فى مشــروعــات الاسكــان ١٠٠

دكتور عبد الجليل الطاهــر

بعض نواحى الانتاج الزراعى فى ليبيــا ١٠٧

دكتور جمال الدين الدناصــورى

بعض مشاكل تطبيق طرق التخطيط على الاقتصاد المتخلف ١١٧

دكتور عزيــز القطيفى

عــرض ونقد كتب

نظريات النمــو الاقتصــادى ١٢٤

للدكتور صلاح الدين نامق

تحليل الاستاذ مصباح العربى

تطور انتاج البترول في ليبيا ومستقبله

بقلم الدكتور: محمد رؤف مصطفى*

قبل أن نبدأ الكلام فى الموضوع نرى أن نذكر شيئا عن جغرافية البلاد لتساعدنا على تفهم الموضوع على الوجه الاكمل .

أن المملكة الليبية شاسعة الارجاء قليلة السكان فى شمال افريقيا وتمتد من تونس والجزائر غربا الى حدود الجمهورية العربية المتحدة شرقا ومن البحر الابيض المتوسط شمالا الى النيجر وتشاد جنوبا وتقع على وجه التقريب بين خطى طول ٩° ، ٢٥° شرقا .

وتبلغ مساحتها ٦٨٠٠٠ ميل مربع او ما يعادل مجموع مساحة المانيا وفرنسا والدول الاسكندنافية وهولندة أو ما يقارب من سبعة أضعاف المملكة المتحدة وتأتى ليبيا فى المرتبة الثالثة من اقطار افريقيا من حيث المساحة وذلك بعد السودان والكونغو .

ويبلغ طول الخط الساحلى الليبى الممتد من تونس والجمهورية العربية المتحدة ١١٤٠ ميلا وتنقسم البلاد من الوجهة الجغرافية الى ثلاثة أقسام رئيسية وهى :

---

* الدكتور محمد رءوف مصطفى الاستاذ المساعد لكلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الليبية تخرج فى كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٣٧ وحصل على دبلوم الدراسات العليا المالية والاقتصادية من كلية الحقوق والدكتوراه فى المحاسبة (البترول) .

ولقد تقلد عدة وظائف منذ تخرجه من مراجع حسابات الى مأمور أول للضرائب ومدرس حرف « أ » بجامعة عين شمس واستاذ مساعد فى عام ١٩٦١ بجامعة الملك سعود وذلك الى جانب عمله بمكتبه الخاص بصفته محاسبا قانونيا ومستشارا للضرائب .

كما أنه ساهم فى الميدان البترولى بنصيب كبير فقد عمل بصفته مراقبا ماليا للشركة الشرقية للبترول بمصر منذ نشأتها فى عام ١٩٥٧ .

(١) السهل الساحلى فى الشمال .

(٢) المرتفعات الشمالية بما فى ذلك جبال طرابلس والجبل الاخضر وتلال البطنان ودرنة .

(٣) المناطق الصحراوية بما فيها الواحات المختلفة مثل واحة جغبوب ومراده وجالو وغدامس وغيرها[١] .

وسنذكر هنا نبذة عن أهمية البترول ويكفى أن نستهل الكلام فى هذا الموضوع بالحديث الشريف « ابتغوا الرزق فى خبايا الارض » .

ولقد احتل البترول فى السنوات الاخيرة المكانة الاولى من مصادر الطاقة الحديثة فى العالم بعد أن كان الفحم هو صاحب هذه المكانة كما أصبح البترول من المواد الخام التى تقوم عليها صناعات كيماوية فى غاية الاهمية بعد ان كان الفحم يمثل ٥ر٦٦٪ من الطاقة فى عام ١٩٣٧ والبترول ٢ر٢٠٪ انخفض الفحم الى ٧ر٣٣٪ سنة ١٩٦٠م وارتفع البترول الى ١ر٤٣٪ والغاز الطبيعى من ٨ر٥٪ فى سنة ١٩٣٧ الى ١ر١٥٪ فى سنة ١٩٦٠م أى أن نصيب الفحم من مجموع الطاقة المحركة فى تناقص مستمر ويقابله تزايد مستمر بالنسبة لنصيب كل من البترول والغاز الطبيعى ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أن انتاج الفحم فى تناقص بل على العكس فقد استمر أنتاجه فى تزايد مضطرد كما استمر استهلاك الانسان له فى تزايد أيضا وكل ما فى الامر أن حاجة الانسان لمثل هذه المصادر قد تضاعفت نتيجة للتقدم المستمر فى عالم الصناعة والمواصلات كما أنه يتضح من النسب السابق الاشارة اليها تفوق البترول وغازه الطبيعى على الفحم كمصدر اول للطاقة فى العالم ويرجع ذلك الى زيادة انتاجهما فى السنوات الاخيرة زيادة مذهلة نظرا لتسابق الدول الكبرى على انتاجهما والتوسع الشديد فى استخدامهما ويرجع تفوق البترول وغازه الطبيعى على الفحم كمصدر أول للطاقة فى العالم الى الاسباب الآتية :

١) اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلى وانتشار استخدامه بسرعة على نطاق واسع منذ بداية هذا القرن وذلك نظرا لتفوقه على المحرك الذى يسير بقوة البخار .

---

١ ـ الدكتور عبد العزيز شرف/جغرافية المملكة الليبية المتحدة مطبعة المصرى ـ الاسكندرية سنة ١٩٦٣ م. صفحة ٨٤/٨٥ .

٢) تفوق البترول على الفحم من حيث القوة الحرارية الكامنة فيه اذ أن النسبة بين الاثنين تتمدد بحوالى ٥ : ٣ وهذه النسبة تزيد على ذلك فى بعض مشتقات البترول وان أكبر دلالة الآن على أهمية النفط العالمية هو أن أكثر من نصف احتياجات العالم من القوة مصدرها النفط ومشتقاته وعلى رأسها الغاز الطبيعى وقد بلغ مجموع انتاج النفط والغاز الطبيعى السائل خلال عام ١٩٦٤ حوالى ١٤٥٠ مليون من الاطنان وهو رقم يزيد بأكثر من ١٠٠ مليون طن عن عام ١٩٦٣ وانه لما كان انتاج النفط يرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب عليه فان هذه الزيادة فى الانتاج تعكس الحاجة المتزايدة للنفط فى العالم أجمع .

٣) يمتاز البترول بطبيعته السائلة التى تجعله يفضل الفحم فى النقل والتخزين وتموين البواخر والقطارات .

٤) يفضل البترول الفحم من حيث تكاليف الانتاج بسبب التعمق فى استغلال مناجم الفحم وارتفاع اجور العمال فى أوربا الغربية والولايات المتحدة وكثرة العمال اللازمين لانتاج الفحم ، ومما يضفى على البترول أهمية كبرى فى الاقتصاد العربى كله :

أولا : قلة أنتاج الوطن العربى من الفحم مما جعل من الطبيعى أن يصبح البترول هو المصدر الاول للطاقة فيه، فأن أنتاج البترول فى العالم العربى وصل الى ٢٧٣ مليون طن فى عام ١٩٦٢ وهذا القدر يوازى ٢٣٪ من الانتاج العالمى بينما لم يزدانتاج الوطن العربى كله من الفحم فى عام ١٩٥٧ ٣/٤ مليون طن وبلغ انتاج العالم فى نفس السنة نحو ١٦٠٤ مليون طن أى أن انتاج الوطن العربى لم يزد على ٠٫٠٤٪ من الانتاج العالمى .

وهكذا يصبح البترول المصدر الاول للطاقة داخل الوطن العربى بل ويعد المصدر الوحيد بالنسبة لكثير من الاقطار العربية — على الاقل بالنسبة للوقت الحاضر .

هذا وسوف يتضاعف استهلاك الوطن العربى لبتروله سنة بعد سنة كلما نمت المشروعات العمرانية فى ميدان الزراعة والصناعة والتعدين والمواصلات فما تزال

معظم اقطار هذا الوطن من الدول الناهضة التى تحاول فى الوقت الحاضر أن تعوض ما أصابها من ركود وتخلف فى مختلف مجالات الحياة .

هذا مع العلم بأن رجال البترول عندما يتكلمون عن البترول المخزون فى باطن الارض يفرقون بين الاحتياطى الثابت وجوده proved reserves وبين الحصيلة النهائية للانتاج والمقصود بالاحتياطى الثابت وجوده البترول الذى نعلم عن يقين بوجوده فى باطن الارض والذى لم يتم انتاجه بعد وهذا الجزء هو رصيد الصناعة البترولية ولا يدخل فى حساب هذا الجزء البترول الذى لم يحدد موقفه بدقة او الذى لم تحسب كميته او الذى لا يمكن انتاجه بالطرق المعروفة حاليا أماالحصيلةالنهائية ultimate resources فتشمل (١) البترول الذى تم انتاجه (٢) الاحتياطى الثابت وجوده (٣) البترول الذى يمكن انتاجه لو تحسنت طرق الانتاج (٤) البترول المنتظر اكتشافه .

ثانيا : ضخامة احتياطى البترول العربى بالنسبة للاحتياطى العالمى :

أن الوطن العربى تزخر اراضيه باحتياطيات ضخمة من البترول تجعله يحتل المكانة الاولى بين مناطق الانتاج فأنه طبقا لاحصائية مجلة (عالم الزيت) يبلغ احتياطى الزيت فى عام ١٩٦٢ فى العالم موزعا على الوجه الآتى :

الولايات المتحدة	٥ر١٠٪ من الاحتياطى العالمى
فنزويلا	٦ر٥ ٪ من الاحتياطى العالمى
ايران	٩ر٠ ٪ من الاحتياطى العالمى
الاتحاد السوفيتى	٧ر٤ ٪ من الاحتياطى العالمى
غرب اوربا	٩ر٥ ٪ من الاحتياطى العالمى
الوطن العربى	٩ر٥٨٪ من الاحتياطى العالمى
الشرق الاقصى	٤ر٠ ٪ من الاحتياطى العالمى
باقى العالم	٨ر٧ ٪ من الاحتياطى العالمى

ومن هذا نستطيع أن ندرك مقدار الغنى الذى ينفرد به الوطن العربى بالنسبة لمخزونه من البترول فأن احتياطى الكويت وحده يبلغ ٣ر٢٢٪ من الاحتياطى العالمى أى أنه يفوق احتياطى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة معا . هذا وقد زاد احتياطى النفط العربى الآن حيث يبلغ ٦٠٪ من مجموع الاحتياطى العالمى .

ثالثا : ضخامة الانتاج وتزايده باستمرار : فأن أنتاج الوطن العربى بلغ عام ١٩٦٢ نحو ٢٧٢ مليون طن وهذا القدر يوازى ٢٣٪ من اجمالى الانتاج العالمى وكما ذكرنا بعاليه ، وقد بلغ انتاج النفط فى منطقة الشرق الاوسط ٣٨٤ مليونا من الاطنان خلال عام ١٩٦٤م أى حوالى ٤٠ مليون[1] طن أكثر من انتاجها فى عام ١٩٦٣ وهو ما يعادل زيادة نسبتها ٥ر١١٪ وهذه النسبة أكبر من نسبة الزيادة العالمية لنفس المدة . وقد بلغ مجموع أنتاج المنطقة أكثر من ٢٥٪ من الانتاج العالمى لعام ١٩٦٤م.

والآن بعدان بينا أهمية البترول فى الوطن العربى نعود للانتاج فى ليبيا ونرى ان أفضل كلمة يمكن ان تصف بها الصناعة البترولية فى ليبيا هى عبارة النمو على نحو ما سيتضح فيما بعد وقد ظهر أول دليل على وجود البترول بها عام ١٩١٤ حيث أنبعثت الغازات البترولية على عمق ١٦٠ مترا فى بئر يقع فى سيدى المصرى فى طرابلس وحصل شيء مماثل فى زلطن سنة ١٩٢٨ وفى تاجورا سنة ١٩٣٤ وعثر على آثار للبترول فى الملاحة قرب طرابلس فى قعر بئر عمقها ٢٥٩ مترا فى سنة ١٩٣٧ .

وعلى أساس هذه الدلائل قرر الايطاليون الذين كانوا يحكمون ليبيا حينئذ الشروع باستطلاع على نطاق واسع للكشف عن الثروة البترولية وقد بدأت الشركة الايطالية العامة للبترول التنقيب عن البترول فعلا فى عام ١٩٣٨ بحفر بئر فى منطقة جامع الترك وتبعته بآبار أخرى والتى ظهرت فيها دلائل الآثار ولكن توقفت عمليات البحث نظرا لقيام الحرب العالمية الثانية وبذلك حالت دون تنفيذ مشروعاتهم للبحث عن البترول .

وفى سنة ١٩٤٧ أحست شركة استاندرد اويل اوف نيوجرزى (اسو) بامكانيات الزيت الليبى الضخمة فأوفدت مبعوثيها الى ليبيا وايد خبراء الشركة

(1) Overseas Business Reports

أن احتمالات العثور على البترول بكميات تجارية فى الاراضى الليبية عظيمة جـدا غير أن الشركة لم تتخذ أية خطوة ايجابية فى هذا السبيل نظرا للغموض السياسى الذى ساد البلاد آنذاك ، اذ لا يخفى أن الاستثمارات البترولية تتأثر الى مدى بعيد بالجو السياسى ولذلك فأنه عندما نالت ليبيا استقلالها فى عام ١٩٥١ وحل الاستقرار السياسى محل الغموض تقدم عدد من شركات البترول بطلب تراخيص استطلاع بمقتضى أحكام قانون عام للمعادن صدر قبل تشريع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأول مجموعة من الشركات منحت تراخيص استطلاع فى ليبيا هى :

استاندرد اويل نيوجرزى عن طريق فرعها اسو ستاندرد (ليبيا) وشركة شل عن طريق فرعها شركة البترول الانجلوسكسونية وشركة موبيل عن طريق فرعها موبيل اويل اوف كندا ــ فرع ليبيا وشركة البترول الفرنسية عن طريق فرعها شركة البترول توتال (ليبيا) وشركة البترول البريطانية عن طريق فرعها شركة دارسى للاستكشاف (افريقيا) المحدودة وشركة امريكان اوفر سيز العاملة بأسم شركة بترول كاليفورنيا اشياتيك وشركة بترول تكساكو اوفرسيز ، وشركة اويزس للبترول (ليبيا) المتفرعة من شركة بترول اوهايو التى دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) وهى تعمل كذلك نيابة عن شركة بترول اميرادا وشركة بترول كونتيننتال ونلسن بنكر هنت وشركة ليبيان امريكان وهى شركة امريكية مستقلة .

ولم يكد قانون البترول يشرع فى عام ١٩٥٥ حتى انهالت الطلبات على لجنة البترول للحصول على عقود امتياز وقد منحت الامتيازات فعلا بعد التأكد من توفر المؤهلات المطلوبة وتسوية الطلبات المتعارضة ففى السنوات الثلاثة الاولى بعد صدور القانون بلغ عدد الامتيازات الممنوحة ١٧١ امتيازا تشمل ٥٥٪ من مساحة الاراضى الليبية وذلك لاربع عشرة شركة .

وفيما يلى اسماء هذه الشركات الاوائل مع عدد من الامتيازات الممنوحة لكل منها ومجموعة المساحات لكل شركة :

اسم الشركة	عدد الامتياز	مجموع المساحة بالكيلومترات المربعة
اسو استاندرد (ليبيا)	٩	٩٩ر٠٤٢
نلسن بنكر هنت	٢	٤٤ر٦٩٧
موبيل اويل اوف كندا	١١	٨٤ر٤٥٩
الشركة الليبية الامريكية للبترول	٥	٢٧ر٤٩٣
شركة البترول توتال (ليبيا)	٤	٣٩ر٤١٨
شركة بترول اويزس	٣	٥٦ر٠٧٥
شركة بترول كونتينتال	٢	٤٢ر٧٥٧
شركة بترول اميرادا	٧	١٥٢ر٢٠٦
شركة دارسى للاستكشاف المحدودة (افريقيا)	٦	٧٢ر٤٢٦
شركة بترول انجلوسكسون	٧	٥٠ر٣٩٣
امريكان اوفر سيز المحدودة	٨	٩٩ر٢٦٧
شركة بترول جلف	٣	٧٥ر٤٥٠
شركة بترول بان امريكان	٣	٩٢ر٩٠٨
شركة دويسن اردول	١	٣٩ر٨٩٢

ودخلت بعد ذلك ست شركات أخرى ليبيا للبحث عن البترول وهى :ـ شركة اوزينا منراريا وهى ايطالية ، وكورى المتفرعة من (اينى) الايطالية وشركة الفرات للبترول (ليبيا) وهى امريكية ـ وشركة اسو سرت وهى متفرعة عن شركة استاندرد ـ وشركة ليبيان اتلانتيك وهى امريكية ـ وشركة بترول فيليبس (ليبيا) وهى امريكية أيضا .

وان ثلاث عشرة شركة من الشركات العشرين التى حصلت على عقود امتياز فى ليبيا امريكية وواحدة انجليزية وواحدة هولندية وواحدة فرنسية واثنتين ايطاليتان ، واثنتين المانيتان وجدير بالملاحظة أن بعض الشركات غيرت اسماءها

لاسباب تنظيمية تخصها فشركة ب.ب للاستكشاف (ليبيا) المحدودة حلت محل شركة دارسى للاستكشاف (افريقيا) المحدودة وشركة اوهايو اويل التى دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) حلت محل شركة بترول اويزس . ثم أنضمت كل من شركة كونتنتال واميرادا وأوهايو (مارثون) الى بعضها وكونت شركة اويزس اويل واصبحت شركة موبيل أويل أوف كندا شركة موبيل أويل ليبيا المحدودة وحلت شركة ليبيا شل محل شركة بترول انجلو سكسون وتمثل شركة اموزيس شركتى تكساكو اوفر سيز وكاليفورنيا اشياتيك ، ودخلت شركة أسو سرت المتفرعة من شركة اسو ستاندرد فى مشاركة مع الشركة الليبية الامريكية للبترول وشركة دبليو. آر. كريس .

ودخل الميدان عدد من الشركات البترولية عن طريق التنازلات ، فشركة كلسنبرغ الالمانية حصلت على حصة مشاعة بنسبة ٢٥٪ فى عقود امتياز موبيل وحصلت شركة المانية أخرى وهى شركة وتترشال على حصة مشاعة بنسبة ٥٠٪ فى عقد امتياز رقم ٧٧ الذى منح فى الاصل لشركة ديا الالمانية كما حصلت أيضا على حصة مشاعة بنسبة الثلث فى عقد الامتياز رقم ٧٨ الممنوح فى الاصل لشركة الفرات .

وحصلت مؤخرا شركة فرنسية تدعى (سوسيتى ناسيونال دى بترول داكتين) على حصة مشاعة بنسبة ٢٠٪ فى عقد الامتياز رقم ٨٥ وقد احتفظت شركة اوزينا بـ ٦٪ وشركة ديا بـ ٢٠٪ من هذا الامتياز) .

وقد باشرت شركات البترول عملياتها فور الحصول على عقود الامتياز وقد اتسع نشاط التحرى والاستطلاع تدريجيا حتى تجاوز عدد اشهر فرق المسح الجيولوجى ١٧٢٠ فى اواسط عام ١٩٦٢م وقبل تنفيذ البرامج الواسعة للمسح الجيوفيزيكى اجرى مسح مغناطيسى يشمل جزءاً كبيراً من البلاد .

ويعتبر عام ١٩٦١ حدثا تاريخيا فى حياة المملكة الليبية اذ دخلت فى ميدان انتاج البترول لاول مرة حيث صدرت ما يزيد قليلا عن نصف مليون طن وقد خرجت هذه الكمية من حقلها الاول زلطن ثم تضاعف الانتاج فى العام التالى خمس عشر مرة فأصبح ٩ مليون طن فى عام ١٩٦٢ .

وفى نهاية عام ١٩٦٢ كان هناك ٤٦ جهاز حفر تعمل فى ليبيا ثم ازداد عددها الى ٤٨ فى اواسط عام ١٩٦٣ وكان فى ليبيا فى نهاية ١٩٦٢ اكثر من ٣٠ فرقة لمزاولة المسح الزلزالى وقد تجاوز مجموع ما تم حفره اربعة ملايين قدم .

ودخل بعد ذلك (حقل الضهرة) ميدان الانتاج ولكن ظل زلطن هو حقل ليبيا الاول .

والواقع أن اهتمام ليبيا بثروتها المعدنية بدأ منذ عام ١٩٥٣ أى عقب الاستقلال حينما اصدرت قوانين الثروة المعدنية التى منحت الحكومة بمقتضاها تراخيص الاستطلاع التى تنحصر فى أعمال المساحة الاولية ، ثم اعقبت ذلك اصدار قانون البترول لعام ١٩٥٥ الذى من أهم أهدافه تشجيع البحث على اوسع مدى للكشف عن البترول فى ليبيا ثم كان لاكتشاف البترول فى حقل عجيله بالجزائر عام ١٩٥٦ والذى يقع بالقرب من الحدود الليبية أكبر الاثر فى تشجيع الشركات على البحث عن بترول ليبيا ولذلك كله تهافتت الشركات على ليبيا وقد شملت امتيازات البحث التى منحتها الحكومة الليبية معظم اراضى الدولة ومياهها الاقليمية وبلغت تكاليف البحث وحدها فى عام ١٩٦٠ حوالى ٥٥ مليونا من الجنيهات كما بلغ عدد الآبار التى حفرت فى عام ١٩٦٠ ١٣١ بئر زادت الى ٢٣١ بئرا فى نهاية عام ١٩٦١ .

ومما هو جدير بالذكر أن انتاج ليبيا من البترول قد فاق الجزائر فبعد أن كانت الجزائر متفوقة فى سنة ١٩٦٣ فقد كان انتاجها اليومى ٤٩٩ ألف برميل يوميا بينما كان انتاج ليبيا اليومى ٤٥٩ ألف برميل وحتى منتصف عام ١٩٦٤ صار انتاج ليبيا اليومى ٧٥٣ الف برميل يوميا والجزائر ٥٥٠ الف برميل يوميا ، وزاد انتاج ليبيا اليومى الآن عن المليون برميل يوميا وينتظر أن يزداد هذا الانتاج الى حوالى المليونين من البراميل يوميا فى أواخر سنة ١٩٦٥ .

وقد ارتفعت ليبيا الآن الى المرتبة السادسة بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول وذلك بعد أن تخطت العراق فى أنتاجها وقد تصبح فى عام ١٩٧٠ منافسة خطيرة لفنزويلا والكويت وهما أكبر البلاد المصدرة للغاز الطبيعى .

ولقد ورد فى مجلة بنك باركليز فيما وراء البحار بلندن **Barclay's Bank Overseas Review** بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥ « أن نشاط التنقيب عن البترول فى ليبيا

ابتدأ منذ أقل من ١٠ سنوات وان أول كميات وجدت هى منذ حوالى ٦ سنوات فقط وأول تصدير تم منذ حوالى ثلاث سنوات ونصف ، وأنه من المؤكد أن تستمر هذه الزيادة فى الانتاج لعدة سنوات مقبلة ولو أنها لن تكون بنفس السرعة التى زاد بها الانتاج فى السنتين الماضيتين وأن الزيادة فى أنتاج العشر حقول المنجزة **Established Fields** تتوقف على عمل خطوط انابيب ووجود ناقلات أكثر وان التصدير قد بلغ فعلا أكثر من مليون برميل يوميا وان التوسع الاضافى قد يأتى من الحقل الحادى عشر الذى اكتشفته شركة البترول البريطانية ب.ب فى منطقة بعيدة وصعبة وتقع على بعد ٥٠٠ ميل من جنوب طبرق » وكان ذلك فى معرض البحث وتتبع آثار النمو السريع فى صناعة البترول الليبية .

وسنتكلم الآن عن حقول ليبيا المشهورة وهى :

١ ــ حقل زلطن :

تم اكتشاف البترول فى هذا الحقل فى ١١ يونية ١٩٥٩ ويقع فى غرب (ولاية برقة) على بعد ١٦٠ كيلومترا من خليج سرت وعلى بعد ٣٢٠ كيلومتر جنوبى بنغازى وتدل تكويناته التى ترجع الى العصر الطباشيرى والقسم الثلاثى من الزمن الحديث على غنى بترولى عظيم .

وقد تم بالفعل توصيل هذا الحقل بساحل البحر الابيض المتوسط بواسطة خط من الانابيب يصل الحقل بمرسى البريقة على ساحل خليج سرت فى ولاية برقة) ويبلغ طول هذا الخط ١٧٥ كيلومترا وقطره ٣٠ بوصة وقدرته على نقل البترول ١٥٠ الف برميل فى اليوم .

ولقد ادرك جولوجيو شركة اسو أنه توجد امكانيات لاستخراج ابترول فى ٨ آبار بمجرد الاختبار التجريبى **Testing Drilling** فى طبقات رخوة ولقد اظهر ذلك دلائل قوية لوجود البترول والغاز وعلى ذلك اتخذت الترتيبات اللازمة واجريت عمليات الانتاج التجريبى وتمت فى ١١ يونية ١٩٥٩ ــ كما سبق الاشارة بعاليه وكان يوجد حينئذ جمع غفير من كبار موظفى الحكومة الليبية وموظفى شركة اسو لمراقبة ذلك الحدث .

وقد قامت شركة اسو بأقامة معمل تكرير بمرسى البريقة بالقرب من نهاية خط الانابيب وتبلغ طاقته ٨٠٠٠ برميل يوميا وقد بدأ هذا المعمل عمله فى منتصف عام ١٩٦٣ وكذلك قامت الشركة بأعداد مرفأ لرسو ناقلات البترول وتزويده بأجهزة الشحن وبمستودعات لخزن البترول . وقد خرجت أول شحنة بترول ليبيا من هذا الميناء فى سنة ١٩٦١ .

أن اكتشاف حقول زلطن لم يخلق فى الحقيقة فرصا مدهشة مفاجئة لاقتصاد ليبيا والاحوال الاجتماعية فيه فحسب بل أنه علاوة على ذلك اوجد مصدرا جديدا للزيت الخام لتموين البلاد المستهلكة له بالخارج .

ولقد أدى اكتشاف حقول البترول الى ازالة فكرة عدم التأكد التى كانت سائدة بخصوص صناعة الزيت فى ليبيا فى السنوات الخمس السابقة على الاستكشاف، وبلغت المصاريف التى صرفتها شركات البترول ما يزيد على ٣٥ مليون جنيه استرلينى .

ولقد أدت الاكتشافات التى توالت بعد ذلك بواسطة شركة اسو والشركات الاخرى الى النمو السريع المضطرد لصناعة البترول الليبية الحديثة وهذا النمو فى الواقع ليس له نظير فى تاريخ صناعة البترول وبعد سنتين من اكتشاف حقل زلطن اتمت شركة اسو توصيل هذا الحقل بواسطة خط الانابيب الذى يصله بساحل البحر الابيض المتوسط والسابق الكلام عنه ــ كما ان الشركة اقامت محطة نهائية فى مرسى البريقة وابتدأت فى تصدير الزيت الخام للاسواق العالمية .

ولقد زاد أنتاج شركة اسو فى نهاية عام ١٩٦١ من ٤٥٠٠٠ برميل يوميا الى ما يقرب من ٦٣٥ر٠٠٠ فى ٦٢/١١/٢ برميل يوميا الآن تنتج من جميع حقول الشركة (زلطن والراقوبة والجميل) .

وبلغ الانتاج المتوسط اليومى من حقل زلطن ٤٢٥ر٠٠٠ برميل ، وقد ابتدأ حقل شركة اسو الجديد (الجبلى) فى أوائل هذه السنة وسينتج قريبا بمعدل ٣٠ ألف برميل من الزيت الخام الذى يتدفق عبر خط أنابيب زلطن الى ميناء مرسى البريقة للتصدير .

وأنه بعد أن تمت العمليات الأولية لتجديد الحقل وتطويره بدأت أعمال البناء فى سنة ١٩٦٤ لربط الحقل بوحدة جديدة من وحدات فصل الغاز عن الزيت فى زلطن وتوجد الآن ٩ آبار منتجة فى هذا الحقل وعمليات الحفر لا تزال مستمرة لتطويره وتجديده . وفى الواقع أن هذه الشركة قد حققت الكثير من النجاح فأن معدل انتاجها اليومى من الزيت الخام من عقود الامتياز التى تملكها وتديرها فى ديسمبر ١٩٦٤ كان ٥٥٤ر٨٠٠ برميل وهو معدل لم يسبق تسجيله من قبل ويزيد بمقدار ٣٨ ألف برميل يوميا عن شهر نوفمبر من نفس السنة .

وهذا المعدل العالمى لشهر ديسمبر جعل المعدل اليومى للانتاج خلال سنة ١٩٦٤ يبلغ أكثر من ٤٨١,٠٠٠ برميل وهذا يسجل زيادة قدرها ٦٤٪ على المعدل اليومى الذى حققته شركة اسو فى سنة ١٩٦٣ والبالغ أكثر من ٢٩٤ ألف برميل .

٢ ــ حقل الضهرة :

وقد تم اكتشافه فى يولية ١٩٥٨ ويقع فى ولاية طرابلس ويبعد عن الساحل مسافة ٣٠٠ كيلومتر وبدأ انتاجه فى عام ١٩٦٢ حيث اشترك بنصيب قدره ٢ر٨ مليون برميل .

٣ ــ حقل البيضاء :

ويقع فى ولاية برقة الى الجنوب الغربى من حقل زلطن ، وقد اكتشف فى نوفمبر ١٩٥٩ ويعطى انتاجا ، يوميا قدرته ٣٦٥٠ برميلا .

٤ ــ حقل عطشان :

وهو أقدم حقول البترول التى اكتشفت فى ليبيا ، وقد عثرت عليه شركة اسو فى (ولاية فزان) ، فى ديسمبر عام ١٩٥٧ بالقرب من حقل عجيلة الجزائرى وهو حقل صغير يقلل من قيمته الاقتصادية وجوده فى الداخل وعلى بعد ٧٣٠ كيلومترا من الساحل لذلك فقد صرف النظر مؤقتا عن استغلاله وتركز النشاط فى المناطق الشمالية هذا وقد تم كشف عدد من الحقول الاخرى أهمها جالو فى برقة وحقل راقوبة الى الشمال الغربى من زلطن وقد بدأ فى الانتاج بعد توصيله بخط من الانابيب يلتقى مع خط زلطن ــ مرسى البريقة .

هذا وتدل البحوث العلمية التى تمت فى ليبيا على غنى هذه المملكة بمدخراتها من البترول والغاز الطبيعى اذ بلغت تقديرات الاحتياطى العام ١٩٦٤ رقما يصل الى ٩ بليون برميل وهذا الرقم يوازى ٣٪ من جملة احتياطى العالم وهو قابل للزيادة عندما يتم مسح البلاد جميعها جيولوجيا ، ٢ ترليون قدم مكعب من الغاز .

هذا وان بترول ليبيا يتمتع من الناحية الاقتصادية بالعدد الكثير من المزايا تجعله يفضل بترول الجزائر ، فهو أقرب الى الساحل ويستخرج من اعماق أقل ولا تفصل حقوله عن ساحل البحر مرتفعات او جبال كما ان نسب المشتقات المستخرجة منه أكثر ملائمة لحاجات السوق الاوروبية .

ان استغلال الثروة البترولية الليبية على هذا النحو سيتيح الكفاية الذاتية للبلاد لاول مرة منذ أيام الرومان وانه بالرغم من أن صادرات الزيت الخام ابتدأت فقط فى سبتمبر ١٩٦١ ، فأن ما يزيد عن ٢٣٠ مليون برميل قد شحنت لغاية نهاية عام ١٩٦٣ وخصوصا الى المملكة المتحدة وغرب أوروبا .

وأن أول بئر استكشافية Exploratory well قد حفر فى ٣٠ ابريل أى بعد ٩ أشهر من سن قانون البترول والذى كان لشروطه أكبر الاثر فى تشجيع الشركات على البحث عن البترول وفى نهاية عام ١٩٦٣ حفر ٩٨٣ بئرا منها ٤٢٩ بئر منتجة أو ما يعادل اكثر من ٤٠٪ .

وانه لعلاوة على الشركات الاجنبية العديدة التى تعمل فى ليبيا فى الحفر والاستكشاف الجيوفيزيكى والتموين فأنه يوجد العديد من الشركات الليبية لتأدية الخدمات المتعلقة بالبترول Contract Services وقد تكونت أيضا منذ وقت ابتداء الرواج فى استخراج البترول .

وانه علاوة على الشركات التى لديها تصاريح فأنه يوجد على الاقل ١٢ شركة وليس لديها رخص للاستكشفات فى طرابلس ولديها مكاتب دائمة فى انتظار الحصول على تصاريح جديدة ومن بين هذه الشركات توجد الشركة الاهلية الليبية للبترول ومعظم اسهمها فى ايدى الليبيين بالاشتراك مع الامريكان والسويديين.

---

(1) Overseas Business Reports

وقد قدر المسئولون بالشركات مجموع تكاليف الاستكشاف والتنمية والاستثمار المتجمعة لغاية آخر سنة ١٩٦٣ بما يزيد على البليون دولار وذلك على النحو الآتى :

السنة	المصاريف بالدولار
١٩٥٦	١٢ر٦٠٠ر٠٠٠
١٩٥٧	٣٧ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩٥٨	٦٧ر٢٠٠ر٠٠٠
١٩٥٩	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٦٠	١٧٠ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩٦١	٢٠١ر٦٠٠ر٠٠٠
١٩٦٢	٢١٨ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٦٣	٣٠٨ر٠٠٠ر٠٠٠
	١ر١١٤ر٠٠٠ر٠٠٠

ويوجد علاوة على حقل زلطن الشهير والسابق الكلام عنه اكتشافات مهمة أخرى فى خليج سرت ومنها حقل الجفرة التابع لشركة موبيل والذى كان يصدر ٢٦٠٠٠ برميل يوميا ، لغاية آخر سنة ١٩٦٣ وحقل البيضاء ملك شركة أموزيس والذى انتج فى أوائل سنة ١٩٦٤ وحقل آخر استغل بواسطة British Petroleum/ Nelson Bunker Hunt وسط شرقى برقة ويبعد ٣٠٠ ميل من الساحل وتوجد فى ليبيا آبار أخرى كثيرة متناثرة وانه على الخصوص قد ازداد نشاط الحفر فى اقصى الجزء الغربى ولكن الامكانيات التامة لهذه الاستكشافات المتناثرة ظلت غير معروفة حتى اوائل ١٩٦٤ وان زيت ليبيا يصدر بواسطة خطوط الانابيب فى موانى معدة لهذا الغرض خصيصا على الساحل ، وابتدأ الشحن من الميناء التى شيدتها شركة اسو فى مرسى البريقة فى سبتمبر عام ١٩٦١ بينما الجزء الاول الذى تم من خطوط انابيب اوزيس والذى يصل البحر عند ابتداء رأس السدر ابتدأ العمل فيه اعتبارا من نوفمبر ١٩٦٢ .

وفى آواخر ١٩٦٣ اتمت شركة اسو بناء معمل للتكرير تكلف ٥ر٥ مليـون دولار فى مرسى البريقه والذى صمم على أساس مقابلة احتياجات ليبيا من المنتجات البترولية التامة الصنع بما فيها البنزين العادى والبنزين الجيد والديزل وزيـوت الوقود الثقيلة .

ولقد بلغت جملة المصدر من ميناء البريقة من سبتمبر ١٩٦١ الى الآن حوالى ٤٠٠ مليون برميل وذلك بمعرفة شركة اسو .

ولقد ظهر فيما سبق أن ليبيا كانت من البلاد التى لا يوجد بها بترول ولكنهـا الآن أصبحت تتطلع الى حياة أفضل واسعـد بفضـل بزوغ البترول فيها بغزارة وأصبحت واحدة من المناطق الدولية الهامة لانتاج البترول .

وانه لمما يدعو الى الامل الشديد تفاؤل رجـال الحكومة الكثير ببناء ليبيا الحديثة وامكان اتصالها ببعضها بواسطة الطرق المتسعة High Ways وبواسطة شبكة قوية من المواصلات والتى لن تقتصر فائدتها على تقريب الناس من بعضهـم وانما ستجعل من تلك البلاد مركزا سياحيا هاما ويساعدها فى ذلك مناظرها الطبيعية الخلابة والتى قلما توجد فى بلاد أخرى وربما خلقت منها بلدا صناعيا أيضا .

ولقد صرح سيادة وزير البترول « بأن نصيب ليبيا من أرباح البترول فى سنة ١٩٦٤ المالية يبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وسيبلغ الضعف فى السنة المالية ١٩٦٥ ويعتقد أن الزيادة فى ١٩٦٦ ستكون ١٠٠٪ أيضا. »

وقد أضاف سيادته « ان الدخل الناتج من البترول يعم خيره الجميع فى ليبيا فأن الحكومة تشارك شركات البترول فى ارباحها من البترول وانه لذلك من الصالح العام أن لا توجد مشاكل فأنه مما لا شك أنه اذا وجدت مشاكل يتأخر تقدم انتاج البترول وبالتالى يقل الدخل الناتج عنه . وانه لذلك من الطبيعى أننا سنبذل قصارى جهدنا للمحافظة على مستوى انتاج البترول فى بلادنا » .

وانه لاحسن ما يمكن التعبير عنه فى هذا الصدد قول Mr Nelson Bunker Hunt فى حديث له مع مجلة Petroleum Management

" A fine thing about the oil business, compared with other businesses is that if an individual is successful, he does not hurt anyone. Actually succes

helps a great many segments such as refiners, marketers, supply companies, royalty owners and even the tax collector "

أى أن النجاح لفرد أو شركة أو مؤسسة فى هذه الصناعة لا يضر أحدا بل فى الواقع أن النجاح يساعد قطاعات أخرى كثيرة مثل مصانع التكرير والتسويق بل أنها تعود بالفائدة حتى على مصلحة الضرائب .

وأنه لمن الواضح أن المشاركة المشار اليها لهى مشاركة طيبة وأن صناعة البترول فى ليبيا نمت جدا بعد ان أصبحت الآن الدولة السادسة فى انتاج البترول فى العالم بعد تخطيها العراق فى الانتاج فى هذه الاشهر من سنة ١٩٦٥ وقد نشرت تلك الاخبار السارة فى الـ **Sunday Ghibli** فى عددها الصادر فى ١٢/٩/١٩٦٥ . ويصدر يوميا حوالى ١,٣١٠,٠٠٠ برميل وأن ٩٠٪ من هذه الصادرات تذهب الى اوروبا والباقى الى الولايات المتحدة والمناطق الافريقية وان الزيادة العظيمة فى انتاج البترول فى ليبيا يرجع الفضل فيها الى العوامل الملخصة فيما يلى وهى :

(١) التشريع البترولى ويشمل قانون المعادن الصادر فى ١٩٥٣ وقانون البترول رقم ٢٥ الصادر فى ١٩٥٥ والتعديلات اللاحقة التى تهدف كلها الى تشجيع انتاجه السريع، كما أنه شجع المنافسة عن طريق منحه عددا كبيرا من الامتيازات **Concessions** لكثير من الشركات ، وأنه على خلاف عقود الامتياز السابقة الممنوحة فى المملكة العربية السعودية وايران والعراق والتى يقتصر منح الامتياز فيها على شركة واحدة أو كونسورتيوم فأنه يوجد فى ليبيا الآن اتفاقات معقودة مع ١٩ شركة وتشمل على ٨٧ امتياز منفصل .

كما أن قانون البترول ينص على ترك المساحات **Relinqueshment** التى لم تستغل وبذلك يشجع على الانتاج السريع المنظم فى مناطق الامتياز .

فأن قانون البترول ينص على ضرورة قيام الشركة صاحبة الامتياز بالتنازل عن ربع المساحة المقدرة لها خلال خمس سنوات من تاريخ منح الامتياز وعن ربع آخر من المساحة الاصلية خلال ثمانى سنوات من تاريخ منح الامتياز . وعلى صاحب عقد الامتياز خلال عشر سنوات من تاريخ المنح تخفيض المساحة الى ثلث مساحة عقد الامتياز الاصلية بالنسبة للعقود الواقعة فى القسمين الاول والثانى

والى ٢٥٪ بالنسبة للعقود الكائنة فى القسمين الثالث والرابع ، بيد أنه لا يطالب صاحب عقد الامتياز بأى حال من الاحوال بتخفيض مساحة عقد الامتياز الى أقل من ٣٠٠٠ كيلو متر مربع فى القسمين الاول والثانى والى اقل من ٥٠٠٠ كيلومتر مربع فى القسمين الثالث والرابع .

(٢) دخل الحكومة بواقع ٥٠٪ من صافى الارباح وقد زادت حصة الحكومة بحوالى ٥٠ مليون جنيه بعد تعديل بعض أحكام قانون البترول بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ٦٥/١١/٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥م

(٣) قرب ليبيا من الاسواق الاوربية فأن أكثر من ٩٠٪ من انتاجها يصدر الى اوروبا ويصدر الجزء الباقى الى الولايات المتحدة وافريقيا . وانه عقب صدور قانون البترول عام ١٩٥٥ منحت فورا امتيازات لاربع عشرة شركة بترول تبلغ مساحة امتيازاتها ١٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار .

وفى سنة ١٩٥٩ بلغت المساحة ٢٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار او ما يزيد عن نصف مساحة ليبيا وهذه المساحة تناقصت الآن طبقا لاحكام اخلاء عقود الامتياز المنصوص عنها فى قانون البترول الى ١٧٤٫٠٠٠٫٠٠٠ هكتار والتى لا تزال تعمل فيها صناعة البترول .

وان توزيع هذه المساحة **Land Holding** على النحو الآتى :

(Continental, Marathon, Amerada)	٢٠٫٤٠٪
British Petroleum	١٢٫٣٨٪
Pan American	١٠٫٢٨٪
Amoseas	٨٫٤٩٪
Esso Libya	٨٫٣٤٪
Gulf	٦٫٤٥٪
Mobil	٦٫٤٢٪
Shell	٤٫١١٪
Others	٢٣٫٢٦٪
	١٠٠٪

ولقد زاد النشاط الحفرى والانتاج منذ حوالى ١٩٦٥ وانه فى عام ١٩٦٤ قد بلغت الاقدام المحفورة ٢ر٧٥٠ر٠٠٠ وفى نهاية ١٩٦٤ بلغ مجموع الاقدام المحفورة ٩ر٥٠٠ر٠٠٠ قدم والآبار ١٤٦٩ ولقد حفرت شركة اويزس أكبر ما يمكن اذ بلغت الاقدام التى حفرتها ٣,٠٠٠,٠٠٠ قدم ويليها شركة اسو اذ حفرت ١ر٧٠٠,٠٠٠ قدم ويبلغ عدد أجهزة الحفر (بريمات) Rigs التى تعمل فى اسو ليبيا عشرة وفى كل من اويزس وموبيل تسعة .

وكل هذا النشاط فى الحفر Drilling Activity علاوة على الابحاث الجيووجية والجيوفيزيكية Geological and Geophysical والانابيب Pipelines وموانى الشحن Terminals والمنشآت الاخرى كلفت الصناعة البترولية ١ر٣ بليون دولار وقد صعدت الزيادة من ٣٣ مليون دولار فى ١٩٥٧ الى ٢٧ مليون دولار فى ١٩٦٤ .

ولقد اكتشف ٧٩ حقل للبترول ويقع منها حوالى ٦٥٪ فى خليج سرت والتى يقع فيها أكثر من ٩٥٪ من احتياطيات البترول وتقع حقول ليبيا الثلاثة عشر المنتجة فى هذه المنطقة .

وتمتلك الآن شركة اويزس ٧ حقول وهى جالو ، واحة دفا ، زاجوت ، بن هيدان ، سمحه ، ومنره . ويبلغ ما يصدر عن طريق السدرة حوالى ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا وكان أول انتاج لشركة موبيل بحقن حقل الجفرة منذ حوالى سنة بدء ميناء الشحن السدر وينتج الآن حوالى ١٠٠٠٠٠ برميل يوميا من حقول الجفرة ورقوبة عبر خطوط انابيبها الخاصة وميناء الشحن فى رأس لينوف .

وتنتج شركة أموسيز حوالى ٣٥٠٠٠ برميل يوميا من حقول البيضاء والكتلة عبر ميناء شحن رأس لينوف الخاصة بشركة موبيل وتمتلك شركة اويزس حصة قدرها ٣٠٪ فى خط الانابيب وميناء الشحن .

وان مستقبل أنتاج البترول فى ليبيا سيكون باهرا أن شاء الله وفيما يلى بيان لأهم المشاريع التى ستزيد الانتاج وهى :ـ

أولا : ستبدأ شركة British Petroleum بتصدير البترول من حقل السرير فى السنة

القادمـــة فى منطقة الامتياز رقم ٦٥ حيث تعمل شـــركتا Nelson Bunker Hunt Dallas Independent حيث افتتحتا حقلاضخما يحتوى ـــ طبقا للتقدير الذى اجرى ـــ على ملايين البراميل وسيكون انتاج البترول بمعدل حوالى ٢٠٠,٠٠٠ برميل يوميا عبر خط انابيب يبلغ طوله ٣٢٠ ميل عبر ميناء الشحن فى منطقة طبرق .

ويبلغ انتاج ليبيا الكلى الآن من البترول حوالى ١ر٣١٠ر٠٠٠ برميل يوميـــا منها ٦٣٥ر٠٠٠ برميل من اسو ، ٥٠٠ر٠٠٠ من اويزس ، ١٤٠ر٠٠٠ من موبيـــل ، ٣٥٠٠٠ من اموزيس .

ثانيـــا : أن الخطوة الكبيرة التالية لنمو الانتاج سيكون عند افتتاح حقل آمـــال الكبير للانتاج والتابع لشركة موبيل اويل اوف ليبيا Mobil Oil, Libya فى منتصف ١٩٦٦ وبالاشتراك مـــع شركـــة Benzin, A Gelsenberg الالمانية وتبنى شركة موبيل خط انابيب طوله ١٧٦ ميل سعة ٣٠ بوصة يمتد من حقل آمال الى رأس لينوف فى خليج سرت على البحر الابيض وسيكون خط الانابيب هذا هو ثانى خط لشركة موبيل .

وتبلغ الكفاءة الاولية Initial capacity لتشغيل خط الانابيب هذا ١٠٠ر٠٠٠ برميل يوميا والكفاءة النهائية Ultimate capacity حوالى ٥٠٠,٠٠٠ برميل يوميا وتبلغ سعة آمال حوالى ١٠ اميال وطوله ٢١ ميل ولا يزال الحفر مستمرا فى حقل آمال لتمديد حدوده الشمالية ولقد وجدت ١٨ بئـــرا منتجـــة producing من ٢٠ بئرا حفرت فى حقل آمال .

ونسبة الكبريت Sulfur فى زيت خام حقل آمـــال قليلـــة والوزن النوعى Gravity ٣٦ وينتـــج على بعـــد ١٠٠٠٠ قـــدم واختبـــارات الانتـــاج Production Tests التى تمت حتى الآن لا تزال محدودة ولكن على ما يظهر أن الكثير من الآبار يمكنها الانتاج بمعدل يبلغ بضعة آلاف من البراميل يوميا .

هذا ومن المنتظر ان تنضم الى مجموعة الشركات المنتجة شركتا Philips و Pan American

ثالثا : أن من الخطوات الهامة القادمة هى دخـــول ليبيا فى تجـــارة الغاز الطبيعى

Natural Gas Business التى تحقق فوائد اقتصادية اضافية أخرى من مورد رئيسى هام يعتبر الثانى فى الكبر فى البلاد .

وتجرى شركة أسو ليبيا الآن الدراسات للاعداد لأكبر مشروع فى العالم لتسييل الغاز الطبيعى Liquified natural gas والذى يهدف الى الانتفاع بتصدير الغاز الذى يتم حرقة flared الآن فى عمليات حقل زلطن وغيره من الحقول وقد ذكرت الشركة بهذا الخصوص أن تصميم وانشاء المنشآت الخاصة بتحويل الغاز الى شكله السائل من اجل التصدير الى الاسواق فى الخارج سيستغرق حوالى ثلاث سنوات

وقد تم الاتفاق بين شركة اسو وشركة سنام المتفرعة عن مؤسسة ايني بايطاليا لبيع ٢٣٥ مليون قدم مكعب فى اليوم من الغاز الطبيعى السائل الليبى لمدة عشرين سنة وتوقيع هذا العقد يجعل فى امكان اسو السير فى أعمال تصميم وبناء المشروع .

كما أن اسو استاندرد ليبيا اعلنت فى يوم ١٩٦٥/١١/١٤ بأنه تم فى مدينة نيويورك توقيع العقد الخاص ببيع أسو للغاز السائل الطبيعى الليبى لاسبانيا • ويستدعى العقد بيع ١١٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعى السائل الى شركة كاتالاندى غاز Catalana de Gas لمدة ١٥ سنة ويتوقع أن تبدأ الشحنات الاولى من الغاز فى اواخر سنة ١٩٦٨ . وهذان العقدان قد اشار اليهما سيادة وزير شئون البترول فى بيانه فى يوم ١٩٦٥/١١/٥ .

وسيشحن الغاز من مرسى البريقة بواسطة مراكب خاصة مبردة Special refrigerated vessels الى محطات الاستقبال التى ستنشأ فى شمال ايطاليا وفى برشلونة•

والغاز الذى يحلل فى زيت الخزان Reservoir Oil يفصل عن الزيت الخام عند السطح . وبدلا من حرق الغاز كما يجرى حاليا ، فأنه يحول بموجب هذا المشروع الجديد الى محطات ضاغطة Compressor Stations فى الحقل حيث يجرى ضغطه بنسبة عالية لينقل عن طريق الانابيب الى مرسى البريقة .

وستكون المنشأة الرئيسية فى المشروع فى محطة اسو على الساحل وعند وصول الغاز يمر باجهزة تعمل على ازالة الشوائب منه Removal of impurities

ومن ثم ينقل الى اجهزة التسييل **Liquification plant** حيث يحول الغاز والذى لا زال على شكل بخار الى سائل عن طريق عملية تنطوى على الضغط والتبريد وعندما يتحول الغاز الى شكل سائل لا يحتل الا جزءا من الحيز الذى يحتله وهو على شكله الاصلى مما يسهل عملية نقله اقتصاديا .

وتحويل الغاز الى سائل **Liquified natural gas** يتطلب تبريدا قادرا على تخفيض درجة حرارته الى حوالى ٢٦٠ درجة فارانهيت تحت الصفر وهذه القوة المطلوبة لتسييل الغاز تكفى لتهوية مدينة قوامها ٤٠ الف منزل بكاملها ولتشغيل ٤٠٠ الف ثلاجة من ثلاجات المنازل الاعتيادية .

ويجرى نقل الغاز الطبيعى السائل من هذا المكان الى مخازن خاصة معزولة للاحتفاظ به على اقصى انخفاض فى درجة الحرارة **Special Storage facilities insulated to maintain it at its extreme low temperature**

وبعد ذلك يضخ عن طريق انابيب معزولة الى ناقلات مبردة خصيصا من اجل الشحن **special refrigerated tankers for shipment** ولدى وصول الغاز الى محطات الاستقبال **Receiving Terminals** فى الخارج تقوم اجهزة اخرى هناك باعادته الى شكله الغازى من اجل الاستعمال التجارى .
the liquified gas back into vapour form .

وسيتكلف هذا المشروع ٢٠٠ مليون دولار وسيدخل ليبيا الميدان العالمى لتجارة الغاز اذ لاحظنا أن الغاز الطبيعى آخذ فى الاتساع كمصدر للطاقة فى سائر أنحاء العالم .

ومن المنتظر أن تبدأ أول شحنة من الغاز فى اواخر عام ١٩٦٨ وسيشحن الغاز بعد ذلك الى كل من ايطاليا واسبانيا على ظهور ناقلات للغاز الطبيعى السائل وتعد من أضخم ما اعلن عن صنعها حتى الآن .

وقد صرح سيادة وزير شئون البترول أن سعة كل ناقلة ٢٥٠ ألف برميل من الغاز الطبيعى السائل وهو ما يعادل الحمولة القصوى ٣٥ الف طن لناقلات الزيت الخام من حيث الحجم وهذه الناقلات التى صممها خبراء أسو البحريون والتى

سوف يشرفون على بنائها بالتعاون مع خبراء من خارج الشركة ستتضمن آخر التطورات الفنية فى عالم السفن .

ويدرس المسئولون فى الحكومة الآن مسألة منح عقود امتيازات اضافية Additional oil Concessions مع الاخذ فى الاعتبار ماقد يسفرعنه التضخم والذى صاحب بزوغ البترول والتوسع فى صناعة البترول والذى جعل البلاد من اكبر منتجى البترول فى العالم .

وقد ذكر كذلك سيادة وزير شئون البترول أننا بصدد اتخاذ ما يلزم للاستقرار من آثار الرواج وارتفاع الاسعار الاول الذى صاحب ظهور الزيت To stabilize a bit from the first oil boom فأن حصول ارتفاع آخر فى الاسعار قد يترتب عليه اهتزاز فى الكيان الاقتصادى Shake in the entire structure ولكننا من ناحية أخرى ننظر الى الصورة الدولية بأكملها فقد تتجه تلك الشركات نحو مناطق أخرى اذا لم تمنحها ليبيا عقود امتيازات اخرى . ولكن فى الواقع أن مستقبل ليبيا باهر وخصوصا عند التوسع فى انشاء مصانع تكرير محلية كبيرة للزيت بطاقات كبيرة وعلى أن تكون هناك امكانية لزيادة قدرتها الانتاجية فتبلغ مثلا حوالى ٥ر١ مليون برميل فى السنة للصنع وما يتبع ذلك من اقامة مصانع لها علاقة بمصانع التكرير تقوم بصناعة منتجات مختلفة كالاسمدة والكربون الاسود وذلك على أساس تصنيع فضلات مصانع التكرير او الغازات الطبيعية وبذلك تستوعب الكثير من اليد العاملة وتنمية الصناعات الليبية عن طريق توفير مصدر وقود جديد بتكاليف قليلة .

وان ٧٠٪ من ايرادات ليبيا من الزيت تخصص للتنمية الاصلية طبقا لبرنامج الخمس سنوات ويهدف الى نشر التعليم وتحسين المدارس والطرق والمواصلات .

وان ليبيا تحتل الآن المرتبة السادسة بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول فى العالم ولو أخذ فى الاعتبار ابتداء حقلين كبيرين للزيت فى الانتاج قريبا وهما حقل آمال التابع لشركة Mobil Oil Libya وحقل السرير التابع لشركتى

BP / Bunker Hunt لكان من المحتمل على الاقل أن تحتفظ ليبيا بمركزها السادس فأن هذين الحقلين من المنتظر أن يضيفا مليون برميل يوميا الى الانتاج الليبى .

وينتظر الخبراء زيادة انتاج ليبيا فى السنوات القليلة القادمة الى ٣ مليون برميل يوميا .

وهذا قد يجعلها فى المرتبة الثالثة بعد أن تتخطى ايران والمملكة العربية السعودية والكويت .

وخلال الاربع سنوات من تصدير اول شحنة من البريقة ، بلغ مجموع الكميات المصدرة ٤٧٠ مليون برميل من الزيت شحنتها ١٣٦٢ ناقلة بترول Tankers من مرسى البريقة .

وقد نتج عن هذه الصادرات زيادة مضطردة فى دخل الحكومة الليبية من العوائد البترولية وخلال هذه المدة أيضا تغيرت مرسى البريقة من بقعة صحراوية الى مركز صناعى حديث كما اكتشفت اسو حقلى الجبل ورقوبة الجديدين واضافت محطتين للتعبئة Loading Berths فى مرسى البريقة بما فى ذلك محطة الرسو بالمقدمة الفريدة فى نوعها فأصبح بذلك عدد المحطات فى الميناء المذكور اربعة بدلا من اثنين وذلك لاستيعاب الكميات الزائدة من انتاج اسو للزيت الخام .

To handle the steadily rising Esso production of crude oil

وبدخول شركات أخرى خلال السنوات الثلاث الماضية الى مرحلة الانتاج والتصدير زادت معدلات ليبيا للانتاج والتصدير حتى هذا التاريخ وبلغ مجموع الكميات المصدرة من الموانى البترولية الثلاثة حوالى ٨٠٠ مليون برميل .

وفى أوائل عام ١٩٦٦ من المنتظر أن تصل الكميات المصدرة الى البليون برميل وستزيد الكميات المصدرة عن طريق اسو وحدها على نصف بليون برميل فاذا ما لاحظنا أنه علاوة على هذا الانتاج الضخم الزائد ما يتمتع به الزيت الليبى من صفات خاصة تسمح له بالامتزاج ببقية الزيوت الاخرى مما ينتج منه مزيج ممتاز للعمليات الصناعية استطعنا أن نتصور مستقبل البلاد الباهر والذى نرجو منه المزيد لهذه البلاد العظيمة المباركة .

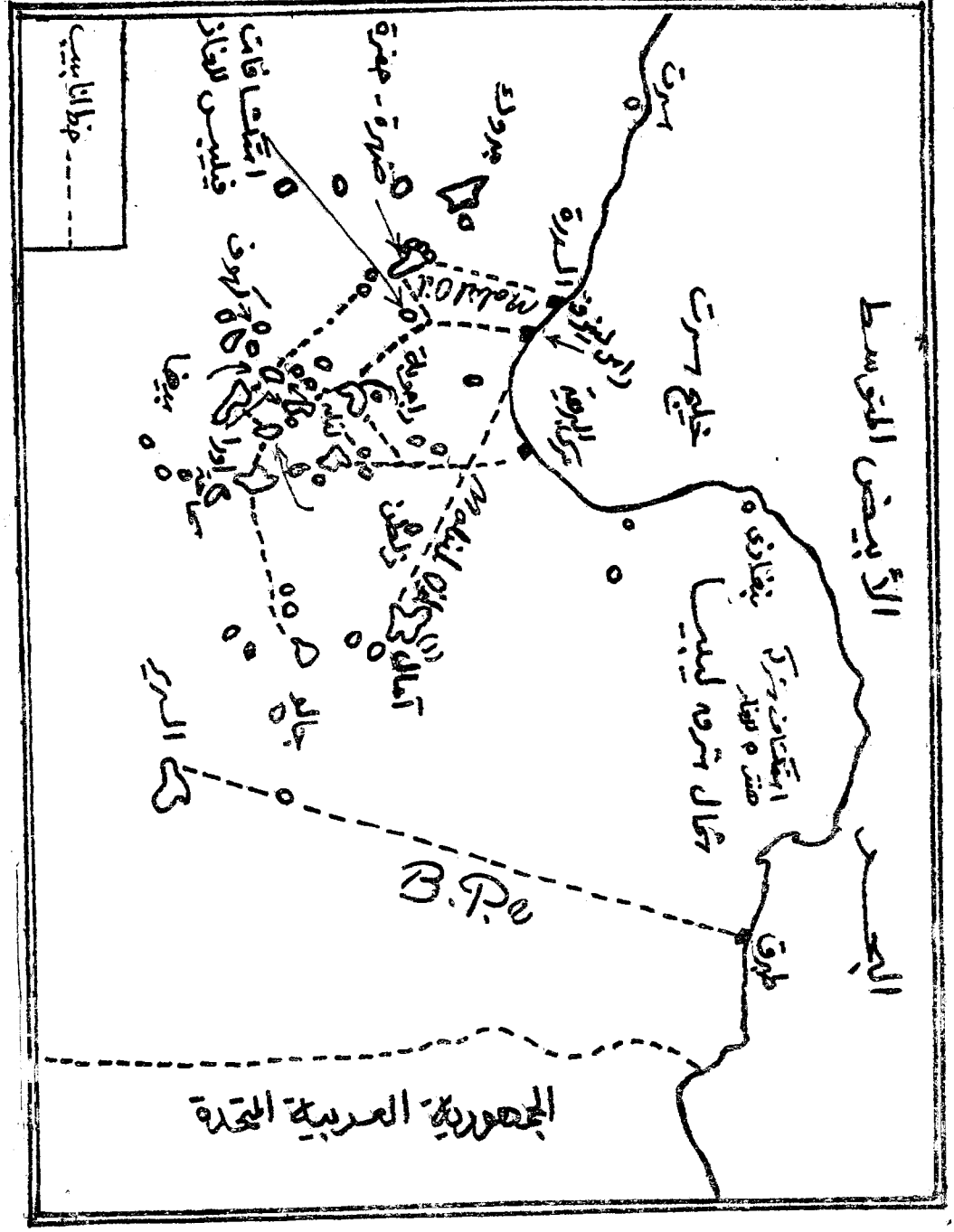

خريطـة توضح موقـع الابـار وخطوط الانابيب

(١) الخط من آمال الى راس لينوف والخط من حقل السرير الى طبرق يجرى العمل فيهما الآن .

نظرة في سياسة الدخول

للدكتور علاء شفيق الراوى*

ان سياسة الدخول تهدف الى تحقيق غرضين اساسيين هما : ضمان تقدم اقتصادى متوازن من ناحية وتوزيع عادل من ناحية ثانية . والمقصود من الغرض الاول هو ابقاء معدل الزيادة فى الدخول النقدية فى الفترة الزمنية الطويلة فى حدود معدل زيادة الانتاج الوطنى وذلك من أجل الوقوف بوجه التضخم النقدى الذى حصل منذ الحرب العالمية الثانية فى معظم دول العالم . وظاهرة التضخم هذه تعتبر ظاهرة اصيلة فى اسبابها ونتائجها .

فبدون الدخول فى تفاصيل اسباب ارتفاع الاسعار وهى كثيرة ، من المكن التأكيد على نقطتين اساسيتين :

١ — يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود النقابات التى تستطيع ان تلعب دورا مهما فى تحديد مستوى الاجور ، ومن الطبيعى أن تطالب النقابات بزيادة الاجور بصورة مستمرة مما يؤدى احيانا الى ظهور التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج . ومن المعروف أن السلطات النقدية لا تستطيع مقاومة هذا النوع من التضخم بسهولة . فتقييد الائتمان أو زيادة الضرائب التى تستخدم اعتياديا لمقاومة التضخم سوف تؤدى فى هذه الحالة الى نتيجة واحدة هى الحد من النشاط الاقتصادى

---

* الدكتور علاء شفيق الراوى مدرس الاقتصاد بالجامعة الليبية ، حصل على ليسانس الحقوق من الكلية العراقية سنة ١٩٥٣ ، ودرس فى فرنسا حيث تحصل على شهادة دكتوراه الدولة فى العلوم الاقتصادية سنة ١٩٦٠ م ، ودرس فى الجامعة العراقية لمدة ثلاث سنوات .

ومن ثم ظهور البطالة . وسينجم عن ذلك ليس فقط الاضرار بعـدد قليل من الاشخاص على حد قول بعض الاقتصاديين[1] ، والذى يعتبر من الناحية الاجتماعية غير مقبول ، وانما صعوبة المحافظة على ثبـات الاسعار اذا كانت الصناعات التى تقلص نشاطها من الصناعات المتزايدة الانتاج اذن يجب التدخل فى مرحلة تكوين الدخول اذا اريد عـدم التضحية بالتقدم الاقتصادى والتشغيل الكامل من اجل ثبات قيمـة النقود .

٢ — أما النقطة الثانية التى يجب التأكيد عليها بالنسبة للاقتصـاد المعاصر فهى ضرورة التوفيق بين اتجاهات الاستثمارات الخاصة التى تهـدف الى الحصول على أكبر ايراد ممكن من ناحية واشباع بعض الحاجات الجماعية عن طريق القيام ببعض الاستثمـارات العامة والتى ربمـا يؤدى نقصها الى تباطوء التقدم الاقتصادى من ناحية ثانية[2] . ففى الانظمة المختلطة يوجد تقسيم للاختصاص بين القطاع العام والقطـاع الخاص .

ومن الملاحظ بصورة عامة أن المبادرات الخاصة تعطى الاولوية الى القطاعات الاكثر ايرادا دون الاهتمام بالحاجات العامة التى لا تعطى ايرادا بشكل مباشر ولا يمكن ان تكون مجال مساومة فى السـوق (كالتعليم ، اعداد اليد العاملة ، البحـث العلمى ، الصحة العامـة ، الطرق ، الخ . .)

ويعود على القطاع العام تقليديا اشباع هذه الحاجات دون الاهتمام بالايراد. يوجد اذن فصـل بين التكلفة المباشرة للاستثمار المنتج فى المشروع الخاص وبين التكلفة غير المباشرة (الاجتماعية) التى يتطلبها هذا الاستثمار لتغطية الحاجات الجماعية التى تنجم عنه (كالسكن ،

---

(1) J. Marchall, Cours d'Economie Politique, 2'annee de licence, 1963, P. 340 etS.

(2) Trentin, Politique des Revenus et Planification, Les Temps Modernes, aout-Septembre, 1964, P. 368.

والمدارس ، والبناء التحتى بصورة عامة) . واشباع هذه الحاجات الجماعية الناشئةمن اقامة المشاريع الخاصة يبقى تحت لعل وعسى بسبب عدم حسابها مقدما فى التكلفة الكلية للمشاريع ، وذلك لان اشباع هذه الحاجات يعتمد على الموارد المالية للهيئات العامة وبالتالى على ما يتحمله الافراد من ضغط مالى ومن تحديد لاستهلاكهم الخاص .

أما بالنسبة للنتائج المترتبة على اتجاه الاسعار نحو الارتفاع فنستطيع القول بأن التضخم لا يمكن أن يكون ضارا الا فى الحالات التى يتعرض فيها توازن المدفوعات الخارجية للخطر ، واذا تركنا هذه المشكلة جانبا فأن التضخم ظاهرة نافعة حيث أنها تساعد على التطور الاقتصادى ، ويذكر فى هذا الصدد رأى (سليشتر)[1] الذى يقول : « بأن التضخم هو أقل ثمن يجب أن يدفع لاجل تحريك أنتقال الاموال بين الصناعات والاعمال فى اقتصاد متحرك (ديناميكى) ومن أجل تجنب الكساد الاقتصادى والاستفادة من التقدم التكنولوجى السريع وكذلك فسح المجال للنقابات بمطالبة المشاريع بتحسين احوال العمال وانتاجية العمل » . أما (جون مارشال) فيرى بأنه « بدون معدل معين من التضخم سنويا يصعب الاحتفاظ بمعدل عال من التطور الاقتصادى فى عدد كبير من الدول[2] » .

وبالاضافة الى ما تقدم نستطيع أن نؤكد ضرورة تدخل السلطات العامة فى مرحلة تكوين الدخول وذلك لغرض التوفيق بين ثبات قيمة النقود من ناحية وتحقيق تشغيل كامل ونمو اقتصادى منتظم من ناحية ثانية ، كذلك فأن تدخل السلطات العامة فى مرحلة تكوين الدخول يجنبنا كثرة وسعة التدخلات المعدلة للتوزيع . وعدالة التوزيع هى الغرض الثانى الذى تهدف سياسة الدخول الى تحقيقها ، فكيف تتحقق اذا عدالة التوزيع فى نطاق سياسة الدخول ؟

أنه عندما يتحدد معدل معين لزيادة الدخول النقدية بشكل يتفق مع ثبات الاسعار يصبح من المفيد تطبيق هذا المعدل على تطور أى نوع من أنواع الدخول

---

(1) Slichter, on the side of inflation, Harverd Business Review, Sept. October, 1957.

(٢) انظر جون مارشال ، المرجع السالف الذكر ص ـ ١٦٧ .

بدون تمييز وقد اتبعت المملكة المتحدة هذه الطريقة الى الآن حيث تعتبر سياسة الدخول وسيلة من وسائل مكافحة التضخم عن طريق تكاليف الانتاج . أما فى دول أخرى فتعطى أهمية أكبر الى الاعتبارات الاجتماعية ، ويعتبر وضع الدخول الحالى ليس بأحسن وضع ممكن ، وانه يجب الاستفادة من الاموال الاضافية التى يحصل عليها التطور الاقتصادى لغرض تصحيح توزيع الدخل وعلى كل حال فأن أية سلطة خارجية لا تستطيع التدخل فى موضوع الدخول النقدية دون أن تتدخل بشكل او بآخر فى توزيع الدخل الحقيقى بين الافراد وبين الجماعات .

من هنا يمكن أن يظهر تفسيران للعمل المصحح لتوزيع الدخل فى نطاق سياسة الدخول :

الاول : ويمكن اعتباره كلاسيكى حيث أنه يماثل بين تصحيح توزيع الدخل وبين التقليل من الفوارق فى الدخول ، وهذا مطلب قديم يرمى الى التخفيف من حدة الفوارق الموجودة بين دخول مختلف القطاعات وفروع الانتاج ، والكفاءات والاجناس الخ . . وتصحيح توزيع الدخل اذا اخذ بهذا المعنى يتميز بثلاثة مميزات:

أ) فى بادى الامر ان تصحيح توزيع الدخل اذا اخذ بهذا المعنى ليس له دائما تبرير اقتصادى ، فالتقليل من الفوارق فى الدخول يمكن أن يساهم فى زيادة الميل للاستهلاك فى المجتمع وبالنتيجة يزيد من الاستهلاك الخاص الذى قد يراد اصلا تخفيضه. ويمكن أيضا ان يلحق ضررا «باللزوجه» الضرورية لعناصر الانتاج وذلك بالقضاء على المحرك للانتقال الذى هو عبارة عن الفوارق بين دخول مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية والمهنية .

بلا شك يمكن الاعتراض على ما تقدم بالقول بأن التقليل من الفوارق فى الدخول قد لا يلحق ضررا بفعالياتها الوظيفية ، الا أن المشكلة هى معرفة الحد الذى يكون عنده الفارق وظيفيا نافعا الا انه اجتماعيا غير مقبول .

ب) ومن ناحية ثانية ان تغيير التوزيع بالشكل الذى يؤدى الى تقليل الفوارق يستند على مفهوم العدالة ، فمن الناحية الانسانية كل فرد أو كل فئة اجتماعية قد تعتبر نفسها مغبونة بالنسبة لفئات معينة فى المجتمع الا أنها تنسى كونها تتمتع بميزات كثيرة بالنسبة لفئات أخرى . اضف الى ذلك ا ن التدرج فى

الدخول لا يعتبر وحده صفة مميزة للفوارق الاجتماعية بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الاخرى (كمدة العمل وشدته ، ضمان الاستخدام ، الفراغ والمنافع الاجتماعية الخ . .)[1]

ج) واخيرا ان السياسة الاجتماعية الرامية الى التقليل من الفوارق لصالح المحرومين طبقت دائما بشكل أو بآخر قبل مجرد التفكير بوضع سياسة للدخول ، فاذا بقيت العدالة الاجتماعية محتفظة باهميتها فمن المفيد اذن البحث عن امكانية ادخالها ضمن برنامج عام يتفق والتوازن الاقتصادى[2] .

ثانيا : اما التفسير الثانى للعمل المصحح للتوزيع فيستند على التوسع فى مفهوم التوازن الاقتصادى .

أ) فبالنسبة للتقليد الكينزى يتحدد التوازن الاقتصادى العام بالمساواة بين الادخار والاستثمار . أى ان : خ = ث

الا أن هذا التعريف يهمل ظواهر التوزيع ، فمن ناحية لم يأخذ كينز بعين الاعتبار سوى ميل واحد للادخار هو : خ = $\frac{\text{خ}}{\text{ل}}$ حيث يرمز الحرف (ل) للدخل واعتبره صحيحا بالنسبة لكل الفرضيات ، بينما توجد اختلافات كبيرة بين المجموعات الاجتماعية والمهنية فيما يخص ميلهم للادخار وميلهم للاستهلاك. ومن ناحية ثانية يهمل كينز ظاهرة كون هذه المجموعات الاجتماعية قد انتظمت فى نقابات واصبحت قادرة على تغيير التوزيع عن طريق ممارسة نشاطها فى المطالبة بتعديل ما تستلمه من دخول .

ومن أجل الرد على الاعتراض الاول نرى أن بعض الكتاب من الكينزيين الجدد يقسمون السكان الى مجموعات ، وكالدور **N. Kaldor** بصورة خاصة يأخذ بعين الاعتبار اصحاب الارباح واصحاب الاجور ، فاصحاب الارباح يوجد عندهم ميل للادخار مرتفع ولنرمز له بالحرف (أ) أما أصحاب الاجور فميلهم للادخار ضعيف ولنرمز له بالحرف (ب) ، واذا كان الحرف (ر) يرمز للربح والحرف (ج) يرمز للاجور والحرف (ل) يرمز للدخل القومى ، أى أن :

ل = ر + ج

(1) Goetz - Girey, La politique des salaires, 1962, P. 12 et S.
(2) J. Lecaillon, Croissance et politique des revenus, Paris 1964, P. 103.

والتوازن الاقتصادى العام يمكن ان يتحدد بالمعادلة التالية :

$$ث = خ = ا ر + ب ج$$

ولو فرضنا وجود اقتصاد فى حالة متطورة أى توجد زيادة فى الاستثمار فهذه الزيادة فى الاستثمار تعنى زيادة فى الطلب وارتفاعا فى الاسعار بالنسبة للتكاليف أى بالنسبة للاجور باعتبار أن الاجور تكون عنصر الانتاج الوحيد فى أقتصاد مغلق . وسوف يترتب على ذلك ارتفاع فى حصة الارباح ، وبما أن الميل للادخار لدى اصحاب الارباح (أ) أكبر من الميل للادخار لدى أصحاب الاجور (ب) فسيرتفع الادخار الكلى بالقياس الى زيادة الاستثمار . عندئذ سيتحقق التوازن الاقتصادى العام نتيجة لتغير التوزيع وتحت تأثير ارتفاع الأسعار .

الا أن هذا القول يهمل كون الجماعات المنظمة تستطيع أن تراقب بشكل أو بآخر تغيرات التوزيع ، وذلك لانه عندما يضع اعضاء كل جماعة مطالبهم فأنهم يأخذون بعين الاعتبار ليس فقط اعلى دخل حقيقى حصلوا عليه فى الفترة الزمنية السابقة ، والذى يعتبرونه كحد ادنى لمعيشتهم ، وانما الدخل الذى حصلت عليه الجماعات القريبة منهم جغرافيا واجتماعيا أيضا وبناء على ذلك فأن تغييرات التوزيع التى وضعها الكينزيون الجدد لاجل الوصول الى التوازن الاقتصادى العام لا يمكن أن تتحقق الا بشرط عدم المساس بمصالح اية جماعة ذات قوة . وبمعنى آخر لا يمكن ان يوجد توازن الا فى حالة كون الجماعات المنظمة تنظيما قويا مقتنعة بالوضع الحالى لتوزيع الدخل القومى .

واذاسميناتوازن اجتماعى (الاستجابة الى مطالب الجماعات) عندئذنستطيع القول بأن التوازن الاقتصادى العام يفترض أو يتضمن التوازن الاجتماعى . وبتطوير وجهة نظر كالدور نستطيع القول أيضا بأن زيادة حصة الارباح التى تعتبر ضرورية لتمويل الاستثمارات لا يمكن أن تتحقق الا اذا لم تؤد الى أى انعكاس فعال من قبل الاجراء ، فاذا ادت زيادة الارباح بالنسبة للاجور الى ظهور مطاليب نقابية وبالتالى الى رفع مستوى الاجور فأن زيادة الادخار

المطلوبة لن تتحقق وسيستمر ارتفاع الاسعار .

ب) أن العمل المصحح للتوزيع يهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى عن طريق المفاوضة بدلامن تركه يتحقق تلقائيا مما قديؤدى الى حدوث منازعات اجتماعية متعددة . وبهذا المعنى يكون تصحيح التوزيع أكثر شمولا وعمقا من سياسة تقليل الفوارق فى الدخول .

فهو أكثر شمولا لانه ليس بأتجاه واحد ، فمن الجائز أن يؤدى تصحيح التوزيع عند الاقتضاء الى خلق أو زيادة الفوارق فى الدخول اذا تبين أن ذلك ضرورى لمتابعة التطور الاقتصادى . وهو أكثر عمقا لانه يسمح باعادة النظر فى الفوارق الكبيرة بين الدخول ومن ثم فى كيفية التقليل منها بدون التعرض الى انعكاسات الجماعات التى تتمتع بقوة كبيرة ، تلك الانعكاسات التى قد تقضى على المنافع التى أعطيت الى الفئات الضعيفة اقتصاديا ، هذا بالاضافة الى أنه يمنع تدهور حالة ضحايا التضخم الاعتياديين[1] .

وأخيرا أن تصحيح التوزيع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية أكثر فعالية من السياسات التقليدية لاعادة التوزيع .

وبعد أن بينا بايجاز الاغراض الاساسية التى تهدف سياسة الدخول الى تحقيقها ، ننتقل الآن الى بحث الاشكال الرئيسية لسياسة الدخول .

اشكال سياسة الدخول :

من المعروف فى الوقت الحاضر أن سياسة الدخول يجب أن تشمل كل أنواع الدخل وليس الاجور فقط وهذا المبدأ ناتج عن بعض الاعتبارات :

فمن ناحية نلاحظ أن مسئولية الدخول الاخرى غير الاجور بالنسبة للتضخم مسلم بها فى الوقت الحاضر ، وخير مثال على ذلك حالة الاقتصاد الغربى الذى يتضمن عدة قطاعات تفرض الاسعار فيها بشكل أو بأخر من قبل المنتجين وتكون

(1) H. Brochier, La Politique des Revenus et Plantification, Revue Economique, Novembre 1964, p. 880.

هذه الاسعار المفروضة عاملا من عوامل التضخم بالتكلفة وفى فروع الأنتاج المحمية بصفة خاصة يضيف المنتجون الزيادة التى تحصل فى تكاليف انتاجهم الى الاسعار حالا ، أما الانخفاض فى تكاليف الانتاج فلا ينعكس على الأسعار الا بشكل جزئى أو فى فترة زمنية لاحقة . هذا بالاضافة الى أن الوسطاء فى مختلف مراحل التوزيع يساهمو نفى رفع الاسعار . وقد بينت التجارب أن الدول التى يكون التضخم فيها قويا جدا هى الدول التى تكون فيها الطبقات المتوسطة المستقلة كبيرة والتى تكون فيها حصة الدخول غير الأجرية من الدخل القومى كبيرة أيضا[1] .

ومن ناحية ثانية يصعب فنيا ممارسة سياسة اجور فعالة بشكل منعزل عن بقية الدخول اذ لا يمكن وضع هدف واحد معين لتطور الاجور بدون الاخذ بعين الاعتبار كل ماله علاقة بتحديد التوازن العام فى نطاق اقتصاد متطور . وهكذا فأن تطور الاجور يرتبط بشكل او بآخر بمتطلبات الاستثمار وهذا يعنى أن تطور الاجور يرتبط الى حد ما بدخل رأس المال وبوسائل التمويل الذاتى . كذلك تعتمد زيادة الاجور من ناحية أخرى على مستوى اسعار سلع الاستهلاك أى الاسعار المطبقة فى قطاع التوزيع .

واذا كان لابد من وضع سياسة لجميع الدخول وليس للاجور فقط ، فأن هذا لا يعنى أنه يجب تطبيق نفس السياسة بالنسبة لها جميعا . لذا سوف ندرس :

أولا : سياسة الاجور

ثانيا : سياسة الدخول غيرالاجرية

أولا : اشكال سياسة الاجور :

يقترح عادة ويطبق احيانا شكلان لسياسة الاجور :

الشكل الاول : لسياسة الاجور يتضمن ربط الاجور بمتوسط الانتاجية الوطنية ويمكن تسميته « سياسة الاجور المركزية او الموحدة » .

R. Goetz - Girey, Salaires et inflation depuis la seconde guerre mondiale, Rapport au Congres des Economistes de lanque francaise. Revue d'economie politique, 1953 P. Bauchet, Evolution des salaires reels et structure economique, Revue economique, mai 1952.

أما الشكل الثاني : فيتضمن ربط الاجور بانتاجية القطاع او المشروع الخاص ويمكن تسميته « سياسة الأجور المختلفة » .

وسواء ما يتعلق بالشكل الاول أو الثانى فأن كلا منهما يصطدم بعقبات كبيرة ومن الجائز أن يفشل فى التطبيق وسوف نقوم الآن بشرح موجز لكل واحد منهما مع بيان أهم العقبات التى تواجههما عند التطبيق :

سياسة الاجور الموحدة :

والمقصود بهذه السياسة هو تحديد معدل معين واحد لزيادة الاجور بالنسبة لكل القطاعات وفروع الانتاج المختلفة ، فما هى النتائج التى ستترتب على هذا المعدل لزيادة الاجور ؟

سوف يترتب على ذلك انخفاض فى الاسعار فى القطاعات التى تكون فيها زيادة الانتاجية أكبر من معدل زيادة الاجور وارتفاع فى الاسعار فى القطاعات التى تكون فيها زيادة الانتاجية أقل من معدل زيادة الاجور ، وعندئذ سوف يعوض ارتفاع الاسعار فى قطاعات معينة بانخفاض الاسعار فى قطاعات أخرى . فاذا حسب معدل زيادة الاجور بشكل معقول فأن متوسط مستوى الاسعار يبقى ثابتا .

وقد جربت هذه السياسة وبمشاركة من النقابات فى بعض الدول الاوروبية[1] كذلك اخذ بها بعض خبراء منظمة السوق الاوروبية المشتركة كعلاج وحيد لظاهرة التضخم[2] .

بلا شك أن تقدير معدل معين لزيادة الاجور ليس من السهولة بمكان وبصورة عامة يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط الزيادة السنوية فى الأنتاج وانما كيفية مواجهة بعض الاستثمارات الاضافية وكذلك كيفية اشباع بعض الحاجات العامة

---

(١) ومن الدول التى طبقت هذه الطريقة نذكر على سبيل المثال لا الحصر : النرويج، السويد وهولندا الى عام ١٩٥٩ انظر :

B. Zoetwes, Politique nationale des salaires, L'expérience des Pays-Bas, Revue Internationale du Travail, février 1955.

(2) Les problèms de la hausse des prix, O.E.C.E., Paris 1961, P. 53.

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات ستواجهنا ، اذا اردنا تقدير معدل معين لزيادة الاجور ، عقبات عدة سواء فى سوق المنتجات او فى سوق المعمل :

أ) ففى سوق المنتجات غالبا ما يصعب الحصول على انخفاض حقيقى فى الاسعار فى فروع الانتاج ذات الانتاجية المرتفعة وذلك لان الفروع التى تحقق انتاجية عالية تضم بصورة عامة مشروعات ذات اهمية كبيرة تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا لانها غالبا ما تكون مشاريع احتكارية فبامكانها ليس فقط المحافظة على اسعارها وانما فرض سياسة مماثلة على كل المشروعات الاخرى وبما أن الاسعار فى فروع الانتاج الاخرى قابلة للارتفاع لذا سوف يبقى مستوى الاسعار العام فى اتجاه صعودى . وعندئذ يخشى من محذورين :

(١) الاول هو أن الفروع الاكثر انتاجية ستحصل على ايرادات عالية جدا بسبب كونها تتمتع بمركز احتكارى ، فزيادة الارباح فى هذه الفروع وثبات الارباح فى الفروع ذات الانتاجية المنخفضة التى تستطيع رفع اسعارها ، سوف يؤدى الى زيادة حصة الارباح من الدخل القومى .

(٢) أما المحذور الثانى فهو ان سياسة الاجور الموحدة تستند ضمنا على التفاوت فى الانتاجية بين القطاعات وبين المشروعات . فارتفاع ارباح بعض الفروع يزودها بموارد جديدة للتمويل الذاتى ويجعلها أكثر استقلالا عن سوق رأس المال وفى مأمن من بعض السياسات الائتمانية الطارئة اذن من الجائز أن يؤدى تطبيق سياسة الاجور هذه الى نتيجة غير مألوفة وهى التقليل من فعالية السياسة الاقتصادية العامة او التخطيط الاقتصادى .

ب) أما بالنسبة لسوق العمل فمن الممكن أن تؤدى الزيادة الموحدة فى الاجور الى القضاء على الدور الذى تلعبه التغيرات النسبية فى الاجور باعتبارها وسيلة من وسائل توزيع اليد العاملة وبالتالى تكون عقبة فى وجه التطور الاقتصادى . الا أنه فى الغالب تقبل الحكومات بعض الاستثناءات على تطبيق القاعدة العامة لصالح الاجراء الذين يعملون بشروط عمل قاسية أو من أجل التخلص من اوضاع غير عادلة ، كذلك من أجل جذب اليد العاملة الى فروع أنتاج معينة او ابعادها عن فروع أخرى .

فى الواقع أن التجربة أثبتت أن السياسة الموحدة للاجور لا تستطيع ان تغير من الاتجاهات الاساسية لسوق العمل . فعندما يوجد نقص فى اليد العاملة بصورة خاصة تستطيع هذه السياسة أن تحد من زيادة الاجور الحقيقية دون أن تمنعها من تجاوز معدل زيادة الانتاجية الوطنية . وفى وضع كهذا ليست زيادة الانتاجية هى التى تدفع بعض المشروعات على منح اجور عالية بل أن زيادة الانتاجية هذه قد تتطلب يدا عاملة اضافية او ذات مهارة خاصة فتضطر المشروعات عندئذ على دفع اجور عالية ، كذلك أن الاختلاف بين معدلات الاجور الاساسية والمبالغ التى تدفع بصورة فعلية للاجراء يتجه الى التوسع فى الاقتصاد الذى يتمتع بالتشغيل الكامل وهذه الظاهرة تعرف باسم (انحراف الاجور)[1] وتزداد اهميتها كلما كانت سياسة الاجور شديدة .

أن وضع السوق هذا يعرض ثبات مستوى الاسعار العا مللخطر ، وقد يؤدى الى تخفيض حصة الاجراء التى حددت عن طريق المساومة الجماعية وضمنت لكل العمال فى مشروع معين او فرع من فروع الانتاج او قد يؤدى الى زيادة هذه الحصة التى منحت من قبل المستخدمين (بكسر الدال) الى العمال الفرديين . ووضع السوق هذا يقلل من السلطة التعاقدية للمنظمات ويضعف منوظيفتها

فمن أجل التخلص من هذه النتائج المتباينة لسياسة الاجور الموحدة ظهرت أهمية تطبيق سياسة الاجور المختلفة .

سياسة الاجور المختلفة :

وتتضمن هذه السياسة ربط تطورات الاجور فى كل فرع من فروع الانتاج أو فى كل مشروع بتطورات الانتاجية فى ذلك الفرع أو فى ذلك المشروع ويترتب على ذلك أن زيادة الاجور تختلف من مشروع لآخر وهذه الزيادات المختلفة فى الاجور تعتبر الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن تمنع مستوى الاسعار العام من

---

(١) ويطلق عليها فى الانجليزية (Wage-Drift) وفى الافرنسية (Derives des Salaires) انظر :

J. Robertson, Factory Wage structures and national agreements, Cambridge, 1960.

الارتفاع وتمنع أيضا زيادة الارباح على حساب الاجور .

ومع ذلك يوجد اعتراضان على هذه السياسة :

أ) أن من النتائج التى يمكن أن تترتب على سياسة الاجور المختلفة هو القضاء على احد المقومات الاساسية للتطور الاقتصادى فاذا كانت الزيادة فى الاجور تعتمد على الزيادة فى الانتاجية فأنحصة تكلفة العمل من التكلفة الكليةتبقىثابتة والارباح لم تعد مهددة بأرتفاع سريع للأجور ، وبذلك يختفى احد المقومات الاساسية لتجديد المشاريع ولتحسين الانتاجية نفسها .

أن هذه النتيجة التى كان من الممكن أن تظهر فى المشروعات الاكثر انتاجية عند تطبيق سياسة الاجور الموحدة نراها تمتد الى الاقتصاد بمجموعه بعد تطبيق سياسة الاجور المختلفة مهما كان وضع سوق العمل .

(١) اذا كانت تنقلات العمال قليلة الوقوع اما بسبب كون التشغيل الكامل لم يتحقق بعد وان الاجراء يترددون فى تغيير المشروع أو فرع الانتاج الذى يعملون فيه أو لاى سبب آخر سواء كان نفسانيا أو يتعلق بشروط العمل فان المشاريع الاكثر انتاجية من غيرها لا تستطيع انتزاع الا عدد قليل من الايدى العاملة من المشاريع الاقل انتاجية بالرغم من الاختلاف الكبير فى الدخول الناجم عن ربط الاجور بانتاجية كل فرع من فروع الانتاج .

أن السبب فى بقاء القطاع الذى يتميز بانتاجية منخفضة بالرغم من وجود قطاع آخريتميز بأنتاجيةمرتفعة يعودالىاستمرار وجود الاجور المنخفضةالتى تساعد على الاحتفاظ بوسائل الانتاج القديمة وفى نفس الوقت لم تعد هناك مطالب موحدة لعمال القطاعين مما يضعف عمل النقابات .

(٢) أما اذا كانت تنقلات العمال كثيرة الوقوع ، كما هو الحال فى فترة التشغيل الكامل وذلك بسبب الاختلاف فى الاجور بين فروع الانتاج مما يؤدى الى انتقال العمال من الفروع ذات الاجور المنخفضة الى الفروع ذات الاجور المرتفعة . وسيترتب على ذلك أن فروع الانتاج الأخيرة تستطيع أن تحصل على ما تحتاج من اليد العاملة بدون أية صعوبة ، أما فروع الانتاج ذات الاجور المنخفضة التى تزداد

فيها الانتاجية بشكل بطيء فأنها تقاسى من ندرة اليد العاملة وبصورة خاصة اليد العاملة الماهرة مما يؤدى الى تخلف انتاجها لعدم استطاعتها استخدام وسائل الانتاج الحديثة . ومن اجل تخطى هذه العقبات يجب عليها أن ترفع من اجورها بصورة اسرع من انتاجيتها أى يجب عليها الا تقيد زيادة أجورها بانتاجيتها .

وبما أن فروع الانتا جالتى تتميز بأنتاجية عالية تستطيع الاستفادة من تهافت اليد العاملة عليها فتمارس سياسة مغاكسة لتلك التى تمارسها فروع الانتاج التى تتميز بأنتاجية منخفضة أى أنها لا تزيد اجورها بقدر زيادة أنتاجيتها فسيترتب على ذلك انقطاع العلاقة التى تربط بين (الانتاجية والاجور) وتفشل سياسة الاجور المختلفة ويتعرض ثبات الاسعار للخطر .

ب) ويمكن الاعتراض كذلك على سياسة الأجور المختلفة من ناحية كونها غير قادرة على ضمان ثبات الاسعار . فى الواقع أن الاجراء الذين يعملون فى القطاع الاكثر انتاجية لا يخصصون كل دخلهم الاضافى الى القيام بمشتريات من نفس هذا القطاع بل يخصص جزء من هذا الدخل الاضافى لشراء السلع المنتجة فى القطاع الاقل انتاجية ، وبالعكس أن الاجراء الذين يعملون فى هذا القطاع الاقل انتاجية والذين لا تزداد اجورهم الا ببطء لا يستطيعون القيام بطلب مماثل لشراء السلع المنتجة فى القطاعات الاكثر انتاجية . ويترتب على ذلك أن فروع الانتاج ذات الانتاجية المنخفضة ستجد نفسها امام طلب متزايد على منتجاتها ولا تستطيع مواجهة ذلك الطلب بسبب نقص اليد العاملة لديها حيث أن التفاوت فى الاجور جعل العمال يتجهون الى فروع الانتاج ذات الانتاجية العالية وسوف يؤدى هذا الوضع الى ظهور ارتفاع فى الاسعار فى الفروع التى تتميز بأنتاجية منخفضة بالاضافة الى مطالبة العمال فى هذه الفروع بزيادة اجورهم اذ يرون أنه ليس من العدالة أن تبقى اجورهم منخفضة بالنسبة لاجور العمال الذين يعملون فى فروع الانتاج التى تتميز بانتاجية مرتفعة وهكذا سيتجه متوسط مستوى الاسعار والاجور نحو الارتفاع حالا أو فى المستقبل فى القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة .

وفى هذه الحالة ومن أجل أن يبقى مستوى الاسعار العام ثابتا يجب أن تنخفض الاجور والاسعار فى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة نتيجة لوجود فائض

فى الايدى العاملة فى هذه القطاعات ولعدم كفاية الطلب على منتجات هذه القطاعات وعندئذ نلتقى هنا بنفس المشكلة التى اثيرت بالنسبة لسياسة الاجور الموحدة .

فهل من الضرورى اذن أن تتدخل السلطة لغرض الحصول على انخفاض حقيقى فى الاسعار ؟

ثانيا : اشكال سياسة الدخول غير الاجرية :

تتكون هذه الدخول من مجموعة متباينة (ارباح الشركات ، دخول المنظمين الفرديين والمستثمرين الزراعيين ، الايجارات ، الفوائد وغيرها) ونسبتها تتراوح ما بين ٢٥ الى ٤٠٪ من الدخل القومى فى كثير من الدول ويمكن مراقبة تطورها باستخدام احدى الوسيلتين التاليتين :

أ) الاولى وهى غير مباشرة اذ أنها تعمل على مراقبة تطور هذه الدخول عن طريق ممارسة سياسة معينة للاسعار وذلك لان الدخول غير الاجرية بصورة عامة والارباح بصفة خاصة تتحدد بموجب اسعار بيع المنتجات ومن المستحسن تطبيق سياسة دائمية للاسعار لانه لا يمكن أن ندرك بالضبط النتائج التى ستترتب على الخطط الدورية لتثبيت الاسعار. وتعتبر سياسة الاسعار الدائمية اسهل وسيلة مكملة لسياسة الاجور فمعرفة تطور الاسعار ليس فقط اسهل من معرفة تطور الدخول غير الاجرية وانما اذا اريد الاحتفاظ بمعدل معين لزيادة الدخول فى حدود معدل زيادة الانتاج واذا طبق هذا المبدأ على الاجور فأن تطبيقه على الدخول غير الاجرية يعتمد على ثبات الاسعار .
والطريقة التى يجب اتباعها للمحافظة على ثبات المستوى العام للاسعار هى خفض الاسعار فى القطاعات التى يكون معدل زيادة الانتاجية فيها اعلى من متوسط الانتاجية الوطنية والسماح بزيادة الاسعار فقط فى القطاعات التى يكون معدل زيادة الانتاجية فيها أقل من المتوسط الوطنى .

أن العمل على تطبيق سياسة فعالة للاسعار يتم بوسائل متعددة ومتباينة تذهب الى حد التدخل المباشر فى تكوين الاسعار . الا أن اختيار أية وسيلة من وسائل التدخل الحكومى ليس من السهولة بمكان بالنظر لكون هذه

الوسائل تثير مشاكل مبدئية من ناحية ومشاكل تطبيقية من ناحية ثانية .

ب) وبالاضافة الى سياسة الاسعار يمكن مراقبة تطور الدخول غير الاجرية بشكل مباشر واتخاذ ما يلزم من اجراءات لغرض تصحيح أى انحراف يحصل فى تطور هذه الدخول ، ومن جملة الاجراءات التى يمكن اتخاذها بهذا الصدد الاجراءات المالية . ففى بعض الدول مثلا تستخدم الضرائب كوسيلة من وسائل الحد من الزيادة الفاحشة فى الارباح الا أن سياسة الدخول اذا ادت الى اقتطاع جزء مهم من الارباح فأن النتيجة التى ستترتب على ذلك هى خفض الادخار وبالتالى تحديد الموارد الضرورية لتكوين رأس المال ولهذا فأن أى عمل مباشر بالنسبة للدخول قد يثير مشاكل واسعة النطاق[1] فهل تصطدم سياسة الدخول بمتناقضات يصعب التغلب عليها ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادى الذى تختطه كل دولة لنفسها .

---

(1) انظر « ليكايون » المرجع السالف الذكر ، ص ـ ٥٠ وما بعده .

الميزانية من الوجهة الماليـة

بقلم : الدكتور حمدى السقا*

١ ــ مقدمة :

تطورت المحاسبة على مر السنين واختلفت وظائفها ومهامهما تبعـا للتطور الاقتصادى والحاجات التى بدأ يشعر بها التاجر أو الصناعى . . . لقد كان هـذا التاجر أو الصناعى يتطلب من المحاسبة أن تعطيه نتيجة العمليات التى قام بها خلال الدورة الحسابية أى تحديد ربحه أو خسارته . ومن خلال وجهة النظر هذه تكتفى المحاسبة بتسجيل العمليات واظهار نتيجتها فقط دون تدخل فعلى فى الادارة .

الا أن تطور الحياة الاقتصادية وما تبع الانقلاب الصناعى من فعاليات ضخمة برزت فى الاسواق ، وتعقد الاسعار وتعدد العوامل التى تؤثر فيها ، كل ذلـك ، فرض على رب العمل دراسة الاسواق واتخاذ سياسـة معينة فى الانتاج والبيـع والتوزيع .

ونتيجة لهذا التطور أصبحت المحاسبة وسيلة للمراقبة **Moyen De Controle** ووسيلة للادارة **Moyen De Gestin** . وتبنى هذه المراقبة على اساس تتبـع النسب النظامية التى ينبغى توفرها بين مختلف العناصر الاساسيـة فى المؤسسة . ومن امثلة ذلك مقارنة الطاقة الانتاجية **Potentiel De Production** مع حاجة السوق

---

* الدكتور محمد حمدى السقا خريج معهد الدراسات التجارية العليـا فى باريز Hautes Etudes Commerciales عام ١٩٥٥ والحاصل على درجـة الدكتوراه فى العلـوم الاقتصادية والمالية من جامعة فريبور (سويسرا) عام ١٩٥٦ . شغل منصب رئيس دائرة الخزينة المركزية فى وزارة المالية السورية بدمشق ومن ثم مديرا للادارة فى شؤون المحاسبة والخزينة والاحصاء فى المصرف الزراعى بدمشق . . وبعد ذلك عين استاذا مساعدا فى كلية التجارة بجامعة دمشق ورئيسا لقسم المحاسبة فيها وشغل منصـب عميد كلية التجارة فى العام الجامعى ١٩٦٣/١٩٦٤ .

او بتعبير آخر مراقبة عدم اختلال التوازن بين الاموال الثابتة وطلب البضائع لئلا تنقلب هذه الاموال الى عبء ثقيل على المؤسسة دون مقابل . واصبحت المحاسبة أيضا وسيلة للادارة عن طريق الارقام التى تظهرها وما يتضح من ورائها من تدابير يجب اتخاذها للسير بالمؤسسة فى طريق النجاح والازدهار . . . كاتخاذ التدابير الوقائية لمواجهة الاستحقاقات فى وقتها المناسب او مواجهة المخاطر الناتجة عن عدم تحصيل الديون أو هبوط قيمة المخزون او التعرف بصفة خاصة فيما اذا كانت الارباح غير الموزعة والاحتياطيات المشكلةقد ادت جميعها الىزيادة الطاقة الانتاجية أو وظفت فى جهات أخرى او بقيت عاطلة دون توظيف فى الصندوق . . . ومن خلال هذه الادارة يتمكن رب العمل من اتخاذ قراراته فى الوقت المناسب ، فيما كان من المستحسن زيادة الاستثمار او انقاصه ومتابعة العمل او ايقافه وتوجيه نشاطه نحو فعاليات أخرى .

ولكى يتمكن رب العمل او المسئول عن المؤسسة من ممارسة هذه الرقابة والادارة لا يستطيع الرجوع الى الدفاتر والتحرى عن المعلومات التى يريدها . . . بل لا بد له من وثيقة تظهر له عناصر مركزه المالى ومفردات هذه العناصر أى الموجودات والمطلوبات مرتبة حسب أهميتها . . وتدعى هذه الوثيقة فى المحاسبة بالميزانية **Bilan**

ولقد ذكرنا فى المقال الاول نظريات الميزانية التى تبحث فى اسس تكوينها ورأينا ان نظرية الميزانية الثابتة **Bilan Statique** تهتم بأظهار المركز المالى فى تاريخ معين ، ونظرية الميزانية المتحولة**Bilan Dynamique** تهتم بالارباح التى تظهر فى الميزانية ، فى حين أن نظرية الميزانية العضوية **Bilan Organique** تهتم بالمركز المالى والارباح بآن واحد .

الا أن الميزانية مهما اختلفت النظريات حولها ، تبقى المرآة الصادقة أنتى تعكس حالة المشروع المالية والاقتصادية بشرط أن تكون الارقام التى تظهرها واقعية صادقة بالاضافة الى أن تلك الميزانية يجب أن تتضمن جميع عناصر المشروع دون زيادة او نقصان .

وسوف اتناول الميزانية ، فى هذا المقال ، من الناحية المالية محاولا ابراز النقاط التى يجب أن تكون دوما موضوع رقابة وعناية من قبل المسؤولين .

٢ ــ عموميــات :

يظهر طرف الخصوم من الميزانية منابــع الامــوال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتضم هذه المنابع بوجه عام ما يلى :

آ) الاموال الخاصة Fonds Propres العائدة لمالك المؤسســة والتى خصصهــا لمشروعه فى اول الامر او زاد بها رأس ماله فيما بعد .

ب) الارباح التى حققها المشروع ولم توزع على المالكين بل وظفت داخل المشروع ذاته .

ج) الاموال المقترضةFonds Etrangersمن الغير ولمدة قد تكون طويلة الاجل او متوسطة أو قصيرة الأجل . . وقد تكون هذه الاموال بشكل قرض عادى أو ممثلة بسندات دين Emprunt - Obligations واذا نظرنا الى طرف الاصول من الميزانية نجد الشكل الذى تم بموجبه استعمال الاموال الموضوعة تحت تصــرف المشروع أى كيفيــة تشــكيــــل ثــروتــه Patrimoine وتملك المؤسسة عادة عند مباشرتها العمل ، اموالا خاصة فقط Fonds Propres تظهر فىميزانية التأسيس Bilan De Fondation وتوزع بحسبفعالية المؤسسة الى قسمين :

١ ــ القسم الاول ويستعمل لشراء الاموال الثابتة أى وسائل انتــاج المشروع

٢ ــ والقسم الثــانى يشكل رأس المال العامل Fonds de Roulement الذى يتحول دوما من شكل الى آخر وفقا للحلقة الآتية :

فى المشاريع التجارية :

أموال جاهزة ــ بضائع ــ زبائن ــ أوراق قبض ــ أموال جاهزة .

وفى المشاريع الصناعية :

أموال جاهزة ــ مواد اولية ــ بضائع مصنوعة ــ زبائن ــ اوراق قبض ــ أموال جاهزة .

لذلك يسميه البعض برأس المال الدائر او رأس المال التشغيل . . . ويظهر من سير رأس المال العامل أن الاموال الجاهزة تستعمل لشراء المواد الاولية ودفع

أجور العمال والمستخدمين وسائر عناصر سعر تكلفة البضائع المصنوعة والتى يعيد ثمن بيعها الى المؤسسة الاموال المقابلة لذلك مع قسم اضافى هو الربح . لذلك فأن رأس المال العامل يجب أن يحسب بكل دقة بالاستناد الى رقم الاعمال الواجب تحقيقه ومدة الدورة التى يسير خلالها واجل التسديد الذى سوف تمنحه المؤسسة الى زبائنها او سوف تستفيد منه هى من الموردين .

واذا اتضح خلال حياة المؤسسة أن قسما من رأس المال العامل يزيد عن حاجة الاستثمار فلابد من الاستفادة منه فى اوجه اخرى كشراء الاسهم والسندات وقبض الايرادات العائدة لذلك فى ميعاد الاستحقاق . اما القسم المقابل للاموال الثابتة فأنه أكثر ثباتا من القسم العائد لرأس المال العامل ، الا أن هذا الثبات هو نسبى وليس على سبيل الاطلاق .

لا شك أن قيمة الاموال الثابتة تتناقص مع الاستعمال . . . الا أن هذا النقصان يشكل عنصرا من عناصر سعر التكلفة بحيث أن ثمن بيع البضائع يعيده الى المؤسسة بشكل اموال جاهزة عند قبض الثمن . لذلك فأن المبلغ المخصص للاموال الثابتة يتحول تدريجيا بفعل الاستهلاك ، من حسابات الاموال الثابتة الى رأس المال العامل .

ويضاف الى ذلك أن الارباح التى تحققها المؤسسة تزيد فى مقدار رأس المال العامل الى أن يتقرر تخصصها فى :

آ) تسديد فوائد الاموال المستقرضة .

ب) توزيع ربح معين على المساهمين .

ج) الاحتفاظ بقسم منها فى المؤسسة بشكل اموال احتياطية .

وواضح أن الفوائد والارباح المدفوعة تنقص من رأس المال العامل فى حين أن الاحتياطى المشكل يزيد فى مقداره . .

بعد هذه النظرة السريعة حول اصول وخصوم الميزانية ، لا بد لنا من تحليل الاوجه المختلفة للميزانية من الناحية المالية .

٣ ــ تحليل الخصـــوم :

آ ــ رأس المال او التمويل الاصلى فى المشروع

لا بد للمنشأة من أن تكون لها شخصية مستقلة بذاتها . . . وهو امر لا بد من توفره سواء كانت تلك المنشأة ملكا لشخص واحد او لعدة اشخاص أى كانـت مؤسسة على شكل شركة . وهذه الشخصية المستقلة هى قانونية بالنسبة للشركـات واصطلاحية بالنسبـة للمشروع الفردى لان مالك المشروع له فى هـذه الحـالة شخصيتان :

١ ــ شخصية مالك المشروع .

٢ ــ شخصية مقرض رأس المال الى المشروع اذا افترضنا له شخصية مستقلة .

لذلك فأن رأس المال الموظف فى المشروع لابد له من ان يخرج من سيطـرة شخصية المقرض ليدخل تحت سيطرة صاحب المشروع على اعتباره مالكا له . وهذا التمييز بين الشخصيتين يكسب المشروع حرية فى العمل بحيث تصبح له حياة خاصة، يعيش ويزدهر بواسطة رأس المال الخاص .

وفضلا عن ذلك فأن رأس المال الموظف لا يجـوز استرداده مادام المشروع قائما . ففى حالة المشروع الفردى يسحب المالك فى نهايـة كل سنة الارباح التى حققها الا أنه لا يستطيع سحب رأس المال الا اذا قرر التوقف عن العمل وتصفيـة محله التجارى . ويختلف الحال فى الشركات التى اوجب القانون عدم المساس برأس مالها الا ضمن الشروط القانونية المحدودة فيه واهمها اجراءات الشهر لكى يتعرف الغير على التطورات التى تطرأ على رأس المال .

لذلك فأن المحاسبة تظهر دوما رأس المال بقيمة واحـدة خـلال ميزانيتين متعاقبتين فى حالة المشروع الفردى وبالقيمة الأصلية فى حالة الشركة الى ان يتقرر زيادة رأس المال أو انقاصه وتتم الاجراءات التى نص عليلها قانون التجارة .

فوائد ثبات رأس المال :

لثبات رأس المال فوائد عديدة نذكر فيما يلى أهمها :

١ — لا يمكن احتساب الربح الحقيقى الذى حققه المشروع خلال الدورة المالية الا اذا بقى رأس المال على حاله فى الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية .

٢ — المحافظة على حقوق الدائنين الذين يتعاملون مع المشروع لان رأس المال يشكل الضمانة الاولى لاسترداد ديونهم لاسيما فى الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة .

٣ — عدم امكان توزيع الارباح قبل تسوية خسائر السنين السابقة لان الارباح الموزعة فى هذه الحالة تكون صورية وتعتبر بمثابة تخفيض مقنع لرأس المال.

٤ — ضرورة احتساب كافة المصاريف والاعباء بشكل دقيق وخاصة الاستهلاكات وتنزيلها من الايرادات ليعبر الرصيد عن الارباح الحقيقية التى يمكن سحبها دون المساس برأس المال .

٥ — فى حالة الشركات المساهمة لا يجوز للشركة شراء اسهمها الخاصة من البورصة من اموالها الجاهزة لان هذا الامر يعتبر تخفيضا لرأس المال أحاطه القانون بشروط خاصة وبديهى أن هذا الامر لا يمنع الشركة المساهمة من استهلاك اسهمها من الارباح السنوية التى تحققها .

الفرق بين رأس المال واموال المشروع الخاصة :

يعبر رأس المال عن المبلغ الاصلى المخصص للمشروع . . اما اموال المشروع الخاصة فهى شىء آخر قد يعادل رأس المال او يزيد او ينقص عنه .

وبخلاف رأس المال الذى يبقى ثابتا ، مالم يعدل بالطرق القانونية فأن اموال المشروع دائمة التطور نتيجة لاستثمارها ، فاذا كانت هناك ارباح وتم تخصيص أموال احتياطية منها فأن اموال المشروع تزيد عن رأس المال لانها أصبحت تضم بالاضافة اليه الاموال الاحتياطية التى وافق الشركاء على بقائها . وعند تصفية المشروع فأن الاموال الخاصة هى التى توزع على المالكين .

أما اذا انتهت الدورة الحسابية بخسارة فأن الاموال الخاصة تقل عن رأس المال الذى يبقى بمقداره فى طرف المطالب على أن تسجل الخسارة فى طرف الموجودات الى أن تطوى من ارباح السنين المقبلة أو يتم تخفيض رأس المال بنتيجتها وفقا للطرق التى حددها قانون التجارة بالنسبة للشركات .

ب ــ التمويل الاضافى من قبل المالكين :

يتم التمويل الاضافى من قبل المالكين بموجب التزامات قانونية من جهة وضرورات اقتصادية ومالية من جهة ثانية ، ومهما يكن سبب هذا التمويل فأنه يؤدى الى تقوية رأس المال الاصلى والمحافظة عليه . وقد تدخل الشارع فى تمويل المشروع لتحقيق هدفين رئيسيين :

١ ــ تأمين اعادة شراء العناصر التى تتدنى قيمتها .

٢ ــ تقوية رأس المال للحيلولة دون مخاطر المستقبل .

١ ــ تأمين اعادة شراء العناصر التى تتدنى قيمتها :

يتم استمثار قسم من رأس المال فى شراء الاموال الثابتة أى وسائل انتاج المشروع . . وبديهى ان الهدف من شراء تلك الاموال هو استعمالها فى انتاج سلع الاستهلاك المختلفة .

الا أن قيمة الاموال الثابتة تتدنى مع الاستعمال وبعامل الزمن فضلا عن تأثير الاختراعات الجديدة وتغير اذواق المستهلكين الامر الذى يتطلب تغيير وسائل الانتاج قبل نهاية استهلاكها بالكامل فى بعض الاحيان وهذا التدنى فى القيمة يؤثر فى قيمة رأس المال بحيث اذا لم تحتسب الاستهلاكات بصورة واقعية فأن المبلغ الوارد فى حساب رأس المال فى طرف الخصوم لا يجد ما يقابله فى طرف الاصول من الميزانية .

لذلك فأن الشارع تدخل فى طريقة تحديد الربح الصافى فى الشركات ونص على ضرورة احتساب الاستهلاكات دون النظر الى نتيجة الدورة المالية فيما اذا انتهت بربح أو خسارة .

وبديهى أن الاستهلاكات السنوية المسجلة فى حساب الارباح والخسائر أو التشغيل تؤدى الى حجز جزء من الارباح وابقائه فى المشروع حتى اذا ما انتهت المدة المحددة للاستهلاك فأن المؤسسة تجد لديها الاموال الكافية لاعادة الالآت والادوات التى اصبحت بدون قيمة انتاجية •

ولعل من المفيد أن نشرح بمثال عملى اثر الاستهلاكات على رأس المال وكيف تزداد الموجودات بقيمتها •

لنفرض أن مشروعا خصص جزءا من رأس المال يبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لشراء سيارات لنقل البضائع وان هذا المشروع حقق ارباحا سنوية تبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وزعت على المساهمين دون اقتطاع الاستهلاكات الضرورية • اذا أردنا تصوير قسم الميزانية المتعلق بالسيارات عند بداية العمل نجد انه يتضمن ما يلى :

موجودات		الميزانية		مطلوبات
.....	.....		.....	.....
٥٠٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠	

وفى نهاية السنة الاولى بعد تحقيق الارباح نجد أن الميزانية تتضمن ما يلى (قبل توزيع الارباح على المساهمين)

موجودات		الميزانية		مطلوبات
.....	.....		.....	.....
٥٠٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠	موجودات اخرى		٢٠٠٠٠	أرباح
٧٠٠٠٠			٧٠٠٠٠	

الا أننا فرضنا أن المشروع وزع جميع الارباح دون اقتطاع الاستهلاكات الضرورية

بحيث أن الميزانية الافتتاحية فى بداية العام التالى بعد توزيع الارباح تعـود الى حالتها الاولى الآتية :

موجودات		الميزانية		مطلوبات
.....	.....		.....	.....
٥٠٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠	

واذا فرضنا أن مدة استهلاك السيارات تبلغ خمس سنوات ، فان الميزانية بعـد انقضاء هذه المدة تصبح كما يلى :

موجودات		الميزانية		مطلوبات
....	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠	خسائر			
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠	

أى أن جزء رأس المال المستعمل فى شراء السيارات أصبح بدون قيمة وبتعبير آخر فأن المؤسسة تكون قد وزعت جزءا من رأس مالها على المساهمين بشكل ارباح وهمية لم تتحقق .

ان الارباح التى تحققت خلال السنوات الخمس تبلغ ٢٠٠٠٠×٥=١٠٠٠٠٠ والسيارات تتناقص بمعدل ١٠٠٠٠ سنويا ، بحيث اذا احتسبت الاستهلاكات كما يجب فأن الارباح السنوية تتناقص الى النصف ونكون بعد خمس سنوات أمـام موقف سليم كما يتضح من الميزانية الآتية :

موجودات		الميزانية		مطلوبات
٥٠٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠	اموال متداولة وجاهزة		٥٠٠٠٠	استهلاكات
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠	

وحيث أن السيارات أصبحت بدون قيمة يمكن تسديدها بالاستهلاكات بالقيد الآتى:

		من الاستهلاكات	
٥٠٠٠٠		الى السيارات	
	٥٠٠٠٠	اقفال الاستهلاكات بحسابها	

بحيث تصبح الميزانية كما يلى :

موجودات		الميزانية		مطلوبات
..	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠	اموال متداولة وجاهزة		..	استهلاكات
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠	

وعند شراء سيارات جديدة نسجل القيد الآتى :

		من السيارات	
٥٠٠٠٠		الى الصندوق	
	٥٠٠٠٠	شراء سيارات جديدة	

وتصبح الميزانية بعد هذا القيد كما يلى :

موجودات		الميزانية		مطلوبات
٥٠٠٠٠	سيارات		٥٠٠٠٠	رأس المال
.	أموال متداولة وجاهزة		.	استهلاكات
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠	

ونستنتج من الميزانيات المتعاقبة ما يلى :

١ — أن الاستهلاكات حجزت قسما من الارباح ظهرت فى طرف المطلوبات تحت عنوان استهلاكات .

٢ — أن الاستهلاكات زادت من قيمة الاموال المتداولة والجاهزة بما يعادلها لان مجموع الربح المحقق فى الاصل موجود فى رأس المال العامل .

٣ — أن زيادة الاموال المتداولة والجاهزة فى طرف الموجودات تعادل نقصان قيمة السيارات .

٤ — أن زيادة الاستهلاكات فى طرف المطلوبات تعادل نقصان قيمة رأس المال الممثل للسيارات . وبديهى أن هذا التطور الحاصل فى قيمة الموجودات والمطلوبات بفضل الاستهلاكات ناتج عن تحميل سعر تكلفة البضائع المباعة بقسط الاستهلاك بحيث أن ثمن البيع يعيد الى رأس المال العامل (أموال متداولة + أموال جاهزة) ما يعادل نقصان الاموال الثابتة .

أما الارباح الباقية بعد تنزيل الاستهلاكات (أى ١٠٠٠٠ جنيه فى مثالنا) فتمثل الارباح الفعلية القابلة للتوزيع دون المساس برأس المال .

٢ — تقوية رأس المال للحيلولة دون مخاطر المستقبل

أراد المشرع من جهة ثانية تقوية رأس مال الشركة للمحافظة على حقوق الدائنين من جهة ولمصلحة الشركة ذاتها من جهة ثانية . فنص على ضرورة اقتطاع قسم من الارباح الصافية لحساب الاحتياطى الاجبارى بنسبة معينة تختلف بحسب البلدان . . فهى ١٠٪ فى قانون التجارة السورى الى أن يبلغ الاحتياطى نصف رأس المال ، و ٥٪ فى قانون التجارة الليبى الى أن يبلغ الاحتياطى خمس رأس المال .

وهذا الالتزام القانونى متوجب فقط فى الشركات التى تحدد مسؤولية الشريك بمبلغ معين مثل الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة . أما فى الشركات التى تكون فيها مسئولية الشريك غير محدودة بمبلغ معين أى أنها تتجاوز رأس ماله لتتناول أمواله الخاصة كما هو الحال فى شركات التضامن فأن المسئولية غير المحدودة تحل محل الاحتياطى القانونى المذكور اعلاه وتبقى مسألة تكوين الاحتياطى فى مثل هذه الشركات متروكة الى حكمة الشركاء وحرصهم على تقوية شركتهم .

وبديهى أن تكوين الاحتياطيات أمر ضرورى للاسباب الآتية :

١ ــ يحافظ الاحتياطى على سلامة رأس المال فى حالة تعرض الشركة الى خسائر غير متوقعة .

فقد تتعرض الشركة لشتى الاحداث التى تؤثر على مركزها المالى كظهور اختراع جديد أو تغير اذواق المستهلكين أو ظهور منافس جديد أو وقوع أزمة مالية أو تطبيق تعريفة جمركية أو اصدار أوامر منع استيراد بعض السلع أو تصديرها الخ.

لذلك فأن الحرص وبعد النظر والاحتياط للمستقبل يقضى بتكوين الاموال الاحتياطية .

ويقول الاستاذ موران **Morin** ان الاحتياطيات بمعناها الحقيقى ــ أى الاموال المخصصة لمواجهة الصعاب غير المنظورة ــ ذات ضرورة ملحة ناتجة عن حالة عدم استقرار الصناعة فى العصر الحديث .

وبديهى أن الأموال الاحتياطية لا تشكل الا فى حالة وجود أرباح . أما اذا كانت نتيجة الدورة الحسابية خسارة فلا يوجد أى مبرر لزيادة الخسارة وتكوين الاحتياطى . . . لان ذلك أن صح من الناحية الحسابية لا معنى له من الناحية العملية ما دام الاحتياطى الذى يظهر فى المطلوبات يتلاشى فى الخسائر التى سوف تظهر فى طرف الموجودات .

٢ ــ زيادة رأس المال العامل :

تزيد الاموال الاحتياطية فى مالية الشركة دون أى تمييز فى الموجودات ، أى لا يمثلها شىء معين فى عدادها بل هى عبارة عن الفرق بين الموجودات بمجموعها من جهة والمطلوبات المختلفة مضافا اليها رأس المال من جهة ثانية والشركة تحتفظ عادة بأموالها الاحتياطية فى مجموعة المشروع وتستخدمها فى الانتاج شأنها فى ذلك شأن رأس المال الا أنه يجوز لها استثمار اموالها الاحتياطية او جزء منها على الاقل فى اوجه يمكن معها تحويلها الى نقود بأسرع وقت ممكن لا سيمااذا كانت الاخطار التى حجزت لمواجهتها محتملة الوقوع .

٣ — التمويل الخارجى :

لا بد لكل مؤسسة مهما كانت قوتها المالية من أن تضطر الى الالتجاء الى الاقتراض من الغير . . فهو امر تفرضه الظروف الاقتصادية التى تحيط بالمؤسسة خلال حياتها .

فمن النادر أن تكون جميع المشتريات نقدية . . كما أن المؤسسة يمكن أن توجد فى حالة ضيق نقدى مع حاجتها الى متابعة الاستثمار فضلا عن ضرورة منح تسهيلات ائتمانية الى المدينين لذلك فأن المؤسسة تلجأ فى هذه الحالة الى :

١ — طلب القروض النقدية المختلفة الآجال .

٢ — طلب تسهيلات لتغذية رأس مالها العامل بشكل عام .

وتجدر الاشارة الى أن المقرض الخارجى يختلف عن مالك المؤسسة الذى يقرضها أيضا رأس المال الخاص وذلك من حيث طبيعة علاقات كل منهما ومن حيث حقوقهما تجاه الموجودات .

١ — فالمقرض لا يتحمل مخاطر الاستثمار فيما اذا كانت نتيجة الدورة المالية رابحة أم خاسرة . فهو يقبض فوائد ثابتة ولو أنتهت بخسارة . . فى حين يتحمل المالك نتائج الاستثمار بحيث تزداد موجوداته بالربح وتنقص فى حالة الخسارة .

٢ — يسترد المقرض امواله فى ميعاد الاستحقاق المتفق عليه . أما المالك فلا يسحب رأس ماله الا عند تصفية المشروع وتوقفه عن العمل .

٣ — عند تصفية المشروع يسترد المقرض أمواله قبل المالك الذى يأخذ الرصيد الباقى بعد دفع سائر الديون .

٤ ــ تحليل الموجودات (الاصول)

آ ــ التمويل الذى تحققه المؤسسة :

يظهر لنا طرف الموجودات من الميزانية اوجه استعمال الاموال المختلفة

الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ، سواء كانت ملكا خاصا بها (رأس المال الخاص) او مقترضة من الغير .

ويمكننا تحليل اوجه الاستعمال هذه كما يلى :

١ ــ الاموال الثابتة

لا بد لكل مؤسسة من أن تشترى أموالها الثابتة من رأس مالها الخاص لكى تكون فى مركز مالى سليم .

تضم الاموال الثابتة القيم التى يعبر عنها فى بعض الاحيان برأس المال الثابت **Capital Fixe** وتشكل وسائل انتاج المشروع **Moyens de Produetion** مثل العقارات والعدد والآلات الخ .. وهذه الاموال تتصف بأنها غير معدة للبيع ولكن تحتفظ بها المؤسسة ما دامت قائمة على العمل وتتابع نشاطها .

فلا تستطيع مؤسسة صناعية ، مثلا ، بيع آلاتها وتجهيزاتها او عقاراتها واراضيها وبصورة عامة وسائل انتاجها دون ان تتعرض الى خطر وقف اعمالها . لذلك فأن تمويل هذا الجزء من الموجودات يجب أن يتم من الاموال الخاصة لكى تحتفظ المؤسسة باستقلالها المالى ولا تكون خاضعة لارادة الدائنين ورغبتهم فى استرداد اموالهم .

٢ ــ الاموال المتداولة والجاهزة :

تستعمل المؤسسة الجزء الباقى من رأس مالها الخاص بالاضافة الى الاموال المقترضة من الغير لتغذية الاموال المتداولة والجاهزة أى رأس المال العامل **Fonds De Roulement**

٣ ــ أهمية الاموال الثابتة ورأس المال العامل :

أن حجم رأس المال العامل يختلف بحسب طبيعة المؤسسة وحجم المبيعات وسرعة حركة المخزون **Rotation Du stock** وسلسلة الانتاج **Procesuss De Fabrication** أى مختلف العمليات الضرورية لتحويل المواد الاولية الى بضاعة جاهزة . كما أن

رأس المال العامل يتأثر أيضا بالاعراف التجارية Usages Commerciaux والقواعد المتبعة فى تحويل العملات الاجنبية (فى حالة الاستيراد من الخارج) وقواعد رخص الاستيراد والتصدير الخ . . .

والسؤال الذى يرد فى هذا الصدد : ما هى النسبة الواجب توفرها بين رأس المال الثابت (اموال ثابتة) ورأس المال العامل (اموال متداولة وجاهزة) . أن النسبة هذه تختلف بحسب طبيعة ومميزات الفعاليات المختلفة. فالامريختلففيما اذا كانت المؤسسة تجارية أو مالية أو صناعية أو مؤسسة خدمات

ففى المؤسسات المالية والتجارية لا ضرورة لوجود اموال ثابتة كبيرة . فى حين يختلف الامر فى المؤسسات الصناعية التى تتطلب ابنية وعقارات وآلات وتجهيزات. أما فى مؤسسة خدمات كالخطوط الحديدية والفنادق فأن الاموال الثابتة لديها تتطلب اموالا ضخمة .

واذا كان بالامكان تحديد كمية الاموال الثابتة منذ تأسيس المشروع فأن تحديد الاموال المتداولة لا يتم بهذه السهولة ويؤدى فى بعض الاحيان الى مفاجآت سببها عدم اخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار .

آ ــ ففى المؤسسات التجارية التى تقوم بشراء البضائع لبيعها كما هى الى الغير بربح لابد من تقصير ــ ما امكن ــ الزمن الفاصل بين شراء البضائع ودخولها الى المخزن وبيعها الى الزبائن • وبعبارة أخرى يجب زيادة سرعة حركةالبضائعالمخزونةالى الحد الاقصى مع استعمال اقل رأس مال عامل ممكن ، أى بيع البضائع خلال مدة معينة ، مرات متعددة وفقا لسرعة تزداد نسبتها بأستمرار .

ب ــ أما فى المؤسسات الصناعية ، فأن مرحلة الصنع تتطلب اموالا كبيرة للاسباب الآتية :

١ ــ أن تسديد ثمن المواد الاولية الى الموردين ، وخاصة عند استيرادها من الخارج قد يتم قبل شحنها بحيث ينقضى زمن طويل قبل تحويل هذه المواد الى بضائع وبيعها وتحصيل ثمنها .

٢ — لا بد من تخزين المواد الاولية ووجود حد ادنى منها دوما فى المخازن لتأمين العمل المستمر فى المعمل فضلا عن ان شراء كميات كبيرة وخلال اوقات معينة من السنة يتم بسعر منخفض .

٣ — ان مرحلة الصنع تتم خلال زمن طويل .

٤ — أن مصاريف وتكاليف الصنع مستعجلة ويجب تسديدها نقدا .

٥ — لا بد من تخزين المواد المنتهية الصنع ودفع مصاريف أخرى لقاء ذلك .

لهذه الاسباب كلها ينقضى زمن طويل بين شراء المواد الاولية نقدا وتحصيل قيمة البضائع المصنوعة من الزبائن الامر الذى يتطلب رأس مال عامل كبير جدا . وتضطر المؤسسة بسبب ذلك الى طلب اموال أجنبية أى طلب القروض من الغير وخاصة المصارف .

لذلك فأن نسبة $\frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال العامل}}$ تختلف بحسب المؤسسات وطبيعة عملها. ويمكننا القول بشكل عام أن هذه النسبة هى منخفضة فى المؤسسات المالية والتجارية ومرتفعة فى المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات التى تتطلب اموالا ثابتة كبيرة الحجم .

٤ — المساهمة فى مشاريع اخرى :

يمكن للمؤسسة أن تساهم تمويل مشاريع أخرى لتحقيق هدفين رئيسيين آ — تأمين تغذية الاستثمار بالمواد الاولية الضرورية وتأمين اسواق لبيع الانتاج . . لذلك نجد أن المؤسسات الكبيرة تساهم فى رأس مال مؤسسات اخرى مشابهة أومكملة **Entreprises Similaires Ou Complementaires** تسجل الاموال المدفوعة على هذاالشكل فى حساب « أوراق المساهمات المالية » الذى يظهر فى عداد الاموال الثابتة .

ب — توظيف جزء من رأس المال الفائض عن الاستثمار بشكل مؤقت عن طريق أسهم الشركات الاخرى أو الاكتتاب فى سندات القرض التى تصدرها وتسجل الاموال المدفوعة على هذا الشكل فى حساب « اوراق التوظيفات المالية » الذى

يظهر فى عداد الاموال المتداولة .

ب ــ التمويل الذى يحققه الاستثمار :

يحقق الاستثمار تمويلا ذاتيا يزيد فى مقدار رأس المال العامل ويأتى هــذا التمويل عن طريق المبيعات والأموال الاحتياطية المقتطعة من الأرباح من جهــة ومصادر أخرى متفرقة من جهة ثانية .

١ ــ المبيعــات :

تدفع المشاريع الصناعية مبالغ كبيرة فى سبيل انتاج البضائع وهذه المبالــغ تدخل فى سعر تكلفة السلع المصنوعة من ثمن المواد الاولية الى المصاريف المباشرة وغير المباشرة . وعند بيع البضائع المصنوعة فأن ثمن البيع يعيد الى المؤسســة جميع المبالغ المصروفة بالاضافة الى هامش اضافى هو ربح المبيعات . وبديهى أن ثمن البيع المقبوض من الزبائن يدخل ثانية فى رأس المال العامل ليعاد استثماره من جديد .

٢ ــ الاحتياطيات :

ان هامش الربح الذىتحققه المؤسسة عن طريق الاستثمار يشكل فى الواقــع اموالا اضافية دخلت على الموجودات بخلاف ما يقابل سعر التكلفة من ثمن المبيــع فأنه يعيد الى المؤسسة الاموال التى سبق وصرفتها فى سبيل الصنع دون أية زيادة. وهذا الربح يستعمل عادة فى عدة وجوه أهمها :

أ ــ توزيع ربح معقول الى المساهمين او المالكين .

ب ــ تشكيل الاموال الاحتياطية القانونية التى تزيد فى اموال المشروع الخاصــة وبالتالى تزيد فى رأس ماله العامل المخصص للاستثمار .

ج ــ تشكيل الاموال الاحتياطية النظامية التى قد ينص عليها النظام الاســاسى للشركة .

وبديهى أن الربح الموزع على المساهمين والمالكين ينقص موجودات المشروع ويخرج نهائيا من رأس ماله العامل .

٣ — المصادر الأخرى :

آ — احتياطى رأس المال :

يتميز الاحتياطى القانونى أو النظامى بأنه ينشأ من ربح الشركة . لذلك يطلق عليه البعض تسمية الاحتياطى الايرادى أى الاحتياطى الذى يتكون من الايراد الذى تحققه الشركة من متاجرتها العادية عند تنفيذ اغراضها المنصوص عليها فى عقد الشركة .

والى جانب هذا هناك نوع آخر من الاموال الاحتياطية تنشأ من ارباح اخرى طارئة مثل الزيادة الناجمة عن اعادة تقويم الموجودات بالنظر لارتفاع اسعارها ولا يجوز ترحيل هذه الارباح الى حساب الارباح والخسائر لان الربح المستخرج فى نهاية تلك السنة نتيجة ذلك لا يمثل جهود الشركة الحقيقية فى المتاجرة كما أن الشركة اذا ربحت فى مثل هذه الامور تارة سوف تخسر فى مثلها تارة أخرى، الامر الذى يحدث اضطرابا فى مستوى الارباح السنوية الموزعة . لذلك من الافضل ترحيل مثل هذه الارباح الطارئة الى احتياطى رأس المال الذى يعبر عن وجه آخر من اوجه تمويل المشروع .

ب — الاحتياطى السرى :

هناك احتياطيات لا تظهر فى الميزانية ويتعمد المشرفون على الشركة اخفاءها فى بعض الاحيان وتدعى بالاحتياطيات الخفية او المستترة . وقد تكون الغاية من تشكيل مثل هذا الاحتياطى :

١ — اخفاء بعض الارباح عن عيون المساهمين اذ يخشى أن فريقا منهم لا يحرص على مستقبل الشركة ويمانع فى تكوين الاحتياطيات تحقيقا لمصلحة عاجلة هى الحصول على ارباح كثيرة .

٢ — عدم اطلاع المنافسين على حقيقة وضع الشركة المالى الامر الذى يقلل من حدة المزاحمة .

واختلفت الاراء حول مشروعية الاحتياطى السرى فمنهم من يقول أنهضرورى ومرغوب فيه لدعم القوة المالية للشركة وتقوية ائتمانها وزيادة ثقة الناس بها . فـاذا تعرضت لخسارة غير عادية فى بعض السنوات فأنها تستطيع أن تعدل وضعها بواسطة هذا الاحتياطى الا أن البعض الآخر يرى أن الاحتياطى السرى غير مرغوب فيـه للاسباب الآتية :

١ — يزيل صفة الصدق عن الميزانية .

٢ — عدم اظهار المركز المالى الحقيقى .

٣ — يخشى أن يكون الاحتياطى السرى وسيلة لتغطية نتائج اهمال مجلس الادارة او خروجه عن انظمة الشركة واستغلاله لسلطته لمصالح شخصية .

٤ — يجوز استعمال الاحتياطيات السرية المتراكمة فى زيـادة الربح الموزع اذا ساءت احوال الشركة الامر الذى يوحى الى المساهمين الاعتقاد برواج اعمال الشركة فى حين أن اعمالها غير مزدهرة ولم تحقق أى ربح.

ومهما يكن من أمر الاحتياطى السرى فأنه ولا شك يقوى مركز الشركة المالى الا أنه يمكن أن يدفع بعض المشرفين على ادارة الشركة الى التلاعب فى اموالهـا . ولا بأس من تكوين الاحتياطى السرى اذا كان قد شكل عن حسن نية مع عـدم المبالغة فيه ويقصد به الصالح العام للشركة وليس للاغراض الخاصة بالمديرين .

تلك هى الاوجه المالية المختلفة للموجودات والمطلوبات من حيث منشأ الاموال ووجوه استعمالها .. ولا شك أن للميزانية صفة اقتصادية تتفاعل مع الناحية المالية سوف نعالجها فى مقال لاحق .

اسس منح القروض في البنوك التجارية

للدكتور محمد السيد غباشى*

قبل أن نخوض فى استعراض هذه الاسس يجدر بنا ان نتدارس طبيعة المجال الذى تطبق فيه الا وهو مجال البنوك التجارية ، ويقودنا ذلك الى تعريف البنك التجارى ووظيفته كمقرض ومقدرته على الاقراض .

فالبنوك التجارية هى نوع من المؤسسات المالية الكثيرة التى تعمل فى خدمة الاقتصاد القومى والتى يتحدد شكلها بحسب المصادر التى تستقى منها مواردها المالية والوجوه التى تستخدم فيها هذه الموارد ، وتبعا لذلك تنقسم هذه المؤسسات المالية الى مؤسسات تحصل على مواردها المالية لآجال طويلة وتستخدم هذه الموارد فى استثمارات طويلة الأجل وتمثل بذلك نوعا خاصا من المؤسسات المالية تخدم اغراضا خاصة مثال ذلك بنوك الائتمان العقارى والزراعى والصناعى ومؤسسات مالية تحصل على مواردها لآجال قصيرة وتستخدم هذه الموارد فى استثمارات قصيرة الأجل وتمثل بذلك نوعا قائما بذاته من المؤسسات المالية هو البنوك التجارية .

فتعريف البنك التجارى اذن هو تلك المؤسسة المالية التى تستمد مواردها المالية لآجال قصيرة لا تتعدى سنة وتستخدمهافى استثمارات قصيرة الأجل لا تتعدى سنة ايضا .

---

* الدكتور محمد السيد غباشى مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد حصل على درجة الباكالوريوس فى التجارة من كلية التجارة بجامعة الاسكندرية سنة ١٩٥٤ وواصل دارسته العليا بها حيث اتم دراسات الماجستير فى التجارة فى عام ١٩٥٨ وحصل على دبلوم الدراسات العليا فى الضرائب فى عام ١٩٦٠ ثم اوفد فى بعثة علمية حيث حصل على درجة الدكتوراه فى التجارة من كلية تجارة ڤيينا بالنمسا فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ وقد مارس الدكتور محمد السيد غباشى العمل فى خدمة البنوك لمدة خمسة عشر عاما الى جانب دراسته الجامعية حيث شغل وظائف مختلفة منها رئيس المراجعة الداخلية ثم وظيفة المستشار الفنى .

ويتمثل النشاط الرئيسى للبنك التجارى فى استلام ودائع الأفراد وحفظها لديه ليردها اليهم عند الطلب أو بعد اخطار سابق أو فى تاريخ معين كما يتمثل المجال الرئيسى لاستثمارات البنك التجارى فى تقديم هذه الودائع الى التجار ورجال الأعمال فى شكل قروض قصيرة الأجل والاستفادة بالفرق بين سعر الفائدة الذى يدفعه لمودعيه وسعر الفائدة الذى يتقاضاه من عملائه المقترضين .

والى جانب هاتين الوظيفتين الرئيسيتين للبنك التجارى وهما وظيفتا تلقى الودائع واقراضها اقراضا قصير الأجل يقوم البنك التجارى بخدمات مساعدة لعملائه من مودعين ومقترضين ومن بين هذه الخدمات شراء وبيع وحفظ الاوراق المالية وتحصيل الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان وغير ذلك .

وهناك مذهبان كبيران يتنازعان اختصاص البنوك التجارية[1] هما المذهب الانجليزى والمذهب الالمانى ، فالمذهب الانجليزى يرى فى البنك التجارى حارسا أمينا على ودائع عملائه ولذا يتعين عليه الاقتصار على استثمارها استثمارا قصير الأجل بتقديمها فى شكل قروض بضمان الأوراق التجارية والأوراق المالية والبضائع والمحاصيل وغير ذلك ليضمن بذلك امكان تحويل هذه القروض الى أموال سائلة فى مدة قصيرة وبدون خسارة ويحرم عليه استثمار هذه الودائع فى القروض الطويلة الأجل وعمليات الاشتراك فى تأسيس الشركات .

أما المذهب الالمانى فهو يرى التوسع فى نشاط البنوك التجارية بحيث يشمل هذا النشاط الى جانب عملياتها التقليدية عمليات التأسيس والاصدار Gruendunge-und Emissionsgeschseft عمليات تقوم بها البنوك الالمانية عادة فى شكل كونسورتيوم Konsortium أى جمعية من البنوك تحت رئاسة بنك منها يتولى كل عضو فيها المساهمة بمبلغ معين لشراء الأسهم التى تصدرها احدى الشركات المكونة حديثا أو أسهم زيادة رأس المال التى تصدرها شركة قائمة فعلا وذلك بسعر يتفق عليه يتحدد حسب حالة سوق النقد والمال وحسب ما ينتظر للشركة من نجاح

---

(١) راجع صفحة ٩ من كتاب محاسبة البنوك التجارية للدكتور خيرت ضيف .

ثم تتولى هذه الجمعية ادخال هذه الأوراق المالية لحسابها تدريجيا فى بورصة الأوراق المالية ويربح أو يخسر أعضاء الجمعية كل بحسب مساهمته الفرق بين سعر الشراء من الشركة المصدرة وسعر البيع ببورصة الأوراق بالاضافة الى العمولة . ولقد أثبتت التجارب ان تمسك البنوك الالمانية بهذا المبدأ وعدم الفصل بين نشاط البنوك التجارية التقليدى ونشاط البنوك المتخصصة فى الاقراض الطويل الأجل كان سببا فى عدة كبوات تعرضت لها هذه البنوك كان أشدها وقعا أزمة سنة ١٩٣٣.

هذا فى عجالة عرض لتعريف البنك التجارى وطبيعة عمله ولنتحدث الآن عن وظيفة البنك التجارى كمقرض ومدى قدرته على الاقراض .

تتكون الموارد المالية للبنك التجارى من رأس ماله الذى يقدمه المساهمون واحتياطياته والودائع التى يقبلها من الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات .

وتكون الودائع النسبة الكبرى من الموارد المالية للبنك التجارى وهى اما أن تكون ودائع تحت الطلب أو ودائع باخطار أو ودائع لأجل ثابت .

ويقوم البنك التجارى وهو يزاول نشاطه باحداث التوافق الكمى والنوعى بين الودائع والطلب على القروض ، وتتلخص الوظيفة الكمية فى أن البنك التجارى يجمع الودائع بمبالغ صغيرة متفاوته ويقدمها فى شكل قروض كبيرة وهو ما يحقق التوازن الكمى بين عرض النقود والطلب عليها . وتتلخص الوظيفة النوعية فى تحقيق التوازن الزمنى بين طلبات المودعين من ناحية وتقديم القروض وسدادها من ناحية أخرى .

ولما كانت القروض التى يقدمها البنك التجارى جل مصدرها أموال المودعين التى قد يطالب البنك بالوفاء بها فى أى وقت كان لزاما على البنك التجارى أن يأخذ حيطته وألا يستعمل هذه الودائع الا فى مجال القروض القصيرة الأجل ، ولعل البنوك الانجليزية — كما أسلفنا — هى أشد بنوك العالم تمسكا بهذا المبدأ اذ أنها تعتبر نفسها حارسا أمينا على أموال مودعيها ولا تسمح لنفسها بأن تستغرق هذه الودائع فى قروض طويلة الأجل لأن ذلك ليس من وظيفتها بل من وظيفة المؤسسات المالية الأخرى التى تعمل فى انجلترا مثل **Industrial and Commercial Finance Corporation Limited** للقروض الطويلة الأجل التى لا تزيد على ٢٠٠٠٠٠ جك

و Finance Corporation for Industry Ltd. للقروض الطويلة الأجل التى تزيد عن ٢٠٠٠٠٠ جك .

وهذا المنطق صحيح ولا شك اذ أن تزويد العميل بقروض طويلة الأجل تأخذ صفة رأس المال ليس من وظيفة البنك التجارى وانما يتعين على العميل تمويل أصوله الثابتة من رأس المال الذى يقدمه هو من ماله الخاص وهو بذلك ــ وبوصفه صاحب المشروع ــ يجب أن يتحمل مخاطرة بتجميد جزء من رأس ماله فى الأصول الثابتة كالمبانى والآلات والأثاث والابقاء على الجزء الآخر ليستخدم فى شكل رأس مال عامل تقتنى به الأصول المتداولة التى تتحول فى خلال العملية الصناعية أو التجارية الى نقود كالمواد الأولية التى تشترى ويصرف عليها أجور عمال ومصاريف أخرى لتتحول الى بضائع تحت التشغيل ثم الى بضائع تامة الصنع قابلة للبيع اذا بيعت على الحساب تحولت الى مدينين ثم يتحول المدينون الى نقدية من جديد وعلى ذلك فان المواد الأولية والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة التامة الصنع والمدينين والنقدية تكون عادة رأس المال العامل للمنشأة وليس على البنك التجارى ضير فى أن يقدم الى عميله جزءا من هذا الرأس مال العامل ما دام سيدور مع عجلة الانتاج أو الحركة التجارية ويصبح فى القريب العاجل نقدية من جديد تزيد عن اصلها بمقدار الربح الذى تحقق وهذه القروض هى التى تسمى بالقروض ذات صفة السداد التلقائى Self-liquidating Advances وهى كما يعرفها الاستاذ Sayers[1] تلك القروض التى يقوم فيها اليقين على قدرة المدين على الوفاء استنادا الى وجود دليل كمستندات شحن أو شهادة ايداع بضائع باحدى شركات الايداع تثبت ان المدين يقوم بعمليات تجارية حقيقية تمده عند نهايتها بالمال الكافى للوفاء بدينه .

كما أن العميل الذى تقصر موارده المالية الخاصة عن تمويل أصوله الثابتة يستطيع أن يحصل من المؤسسات المتخصصة على قروض طويلة الأجل تمكنه من

---

(1) Sayers, R.S. "Modern Banking" fourth Edition Page 195 (Clarendon Press Oxford, 1958).

"A self-liquidating loan is thus one which the debtor is thought to be able to repay because there is evidence (often in the shape of shipping documents or warehouse receipts held by one of the parties) that he is engaged in a genuine commercial operation closure of which provide him with the withdrawal for repayment."

اقتناء الاصول الثابتة ولا تستشعر هذه المؤسسات المتخصصة حرجا فى تقديم قروض طويلة الأجل لأن طبيعة مواردها المالية ترد بعد آجال طويلة وتتكون عادة من السندات والقروض الحكومية الطويلة الأجل تمكنها من أن تمنح هى بدورها قروضا طويلة الأجل •

وثمة مورد آخر يستطيع منه العميل أن يقتنى الاصول الثابتة ذلك المورد هو التمويل الذاتى **Self-financing** ويكون ذلك باعادة استثمار الارباح فى المشروع .

ولعل فى وجود تلك المصادر التى يمكن منها الحصول على الاموال لآجال طويلة وهى رأس المال المملوك لأصحاب المنشأه والأقتراض الطويل الأجل من المؤسسات المتخصصة والتمويل الذاتى ما يعزز موقف البنوك التجارية المتحفظة فى تمسكها بالاقتصار على التمويل القصير الأجل .

على أنه وان كانت القروض التى تقدمها البنوك التجارية قروضا قصيرة الأجل الا أن المديونية تظل فى كثير من الاحيان قائمة لمدد طويلة والعلة فى ذلك هى أن البنك اذا طلب الى المقترض تصفية دينه خلال مدة معينة فانه قد يضعه فى مركز حرج اذ أن المقترض قد يجد نفسه عاجزا عن الوفاء لاستغراق الأموال التى اقترضها فى عمليات انتاجية أو تجارية ولذا فان القرض يتجدد ما دام البنك قد تيقن من أن الاصول التى استخدم القرض فى اقتنائها قابلة للتحول الى نقدية خلال المدة العادية التى تتطلبها العملية الانتاجية او التجارية وأن القرض لم يفقد بذلك خاصية السداد التلقائى .

والآن ننتقل الى مناقشة قدرة البنوك التجارية على الاقراض .

ان للبنوك التجارية قدرة محدودة على الاقراض وتتحدد هذه القدرة بمقدار الفرق بين مجموع الودائع من جهة وذلك الجزء منها الذى يتعين الاحتفاظ به لدى البنك المركزى فى شكل احتياطى وما يتعين على البنك الاحتفاظ به فى خزائنه فى شكل أموال سائلة لمواجهة طلبات العملاء وما يستثمره فى أصول قابلة للسيوله على درجات مختلفة تستخدم كخطوط دفاع لمواجهة أى طلبات غير عادية من قبل المودعين من جهة أخرى •

فالقيد الأول الذى يرد على حرية البنوك التجارية فى الاقراض هو الاحتياطى الذى يتعين عليها الاحتفاظ به لدى البنك المركزى . وهو التزام قانونى ترتبه قوانين الائتمان فى الدول المختلفة .

والقيد الثانى الذى يرد على حرية البنوك التجارية فى الاقراض هو نسبة السيولة فالبنوك التجارية يجب أن تحتفظ الى جانب نسبة الاحتياطى بخطوط دفاعية تعتمد عليها اذا ما واجهت ضغطا من عملائها فهى تحتفظ لديها بالخط الدفاعى الأول المعروف باحتياطيات الدرجة الأولى وتتكون عادة من :

١) النقدية بالصندوق .

٢) الشيكات تحت التحصيل وبالنسبة لهذا العنصر بالذات يرى البعض أن هذه الشيكات لا يصح أن تعتبر عنصرا من عناصر نسبة السيولة لان البنك المستفيد بها قد يكون مسحوبا عليه هو الآخر قدرا مساويا من من الشيكات من عملائها لصالح عملاء بنوك أخرى ولو كانت كل البنوك التجارية وحدة مالية واحدة لألغت هذه الشيكات بعضها بعضا بينما يرى آخرون أن هذه الشيكات تدخل فى حساب نسبة السيولة لأن البنوك التجارية ليست كلها بنكا واحدا .

٣) حسابات دائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج .

كما تحتفظ بالخط الدفاعى الثانى المعروف باسم احتياطيات الدرجة الثانية وتتكون عادة من :

١) اذونات الخزانة .

٢) الكمبيالات التجارية المخصومة من الدرجة الأولى .

٣) محفظة الأوراق المالية .

ويمكن أن نعرف كيف يكون لنسبة السيولة هذه أثر على قدرة البنك التجارى على الاقراض لو تصورنا أن البنك بدلا من أن يراعى عدم هبوط نسبة السيولة عن حد الامان وليكن ٤٠٪ يراقب مجموع أصوله الاخرى التى تتمثل فى القروض

فاذا ما وصلت الى ٦٠٪ مثلا من مجموع ودائعه بدأ يغل يده الى عنقه فى منح القروض ولا يبسطها الا اذا تحسن الموقف بتحصيل بعض القروض عندما يحل أجل استحقاقها .

وأخيرا لا يفوتنا أن ننوه هنا بما للسياسة النقدية التى ينتهجها البنك المركزى من أثر على قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الوسائل التقليدية فى هذا الشأن من عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ووسائل النصح والارشاد وغير ذلك .

هذا وان ما يعنى به البنك التجارى فى مزاولة نشاطه هو الاحتفاظ بمركز طيب من السيولة ويقصد بسيولة البنك قدرته على تلبية طلبات عملائه فى كل وقت دون حدوث اضطراب فى أعماله . فكما سبق أن ذكرنا يتكون الجزء الاكبر من موارد البنك التجارى من ودائع الجمهور التى يتعين عليه أداء فائدة عنها وردها الى أصحابها بمجرد طلبها وهما أمران يضطران البنك التجارى الى استخدام هذه الموارد استخداما مربحا ومضمونا ذلك أنه اذا ماكانت الاموال الموجودة تحت يد البنك كلها مملوكة له وقام باستثمارها استثمارا يترتب عليه تجميدها فلن يكون لذلك من أثر سوى ان يتعذر على البنك الاستطراد فى نشاطه بينما يختلف الحال تماما فى الواقع وتزداد النتائج خطورة اذا ما تجمدت أموال المودعين .

فقد أثبتت التجارب أنه يكفى أن يختل مركز السيولة بالبنك التجارى اختلالا قليلا — حتى مع فرض ثبات أو زيادة الاصول المستثمر فيها أموال المودعين — ليدخل البنك فى دوامة خطيرة قد تنتهى به الى التصفية ، فعدم الوفاء بمطلوبات أحد المودعين يترتب علية زعزعة الثقة بالبنك ويدفع، انتشار مثل هذا الخبر ، المودعين الى التهافت على سحب ودائعهم مما يزيد موقف البنك حرجا وهى أزمة لا يخرج منها الا بمساعدة الدولة أو البنوك الصديقة . وحتى اذا ما تمكن البنك من التغلب على هذه الأزمة واجتيازها فان سمعته تظل ترزح تحت وطأتها سنوات عديدة لابد أن تمر حتى يستعيد البنك ثقة الجمهور .

بل ان مجرد انتشار اشاعة عن بنك معين أو حدوث حوادث معينة كقيام حرب أو ظهور أزمة اقتصادية قد يؤدى الى أن يهرع المودعون أفواجا الى خزائن البنك لسحب ودائعهم وهو أمر لا يمكن مجابهته الا اذا كان مركز السيولة بالبنك طيبا •

وان التاريخ ليحدثنا عن أمثال هذه الحالات ففى أثناء الكساد العالمى عام ١٩٣٠ تعرضت البنوك النمساوية وفى مقدمتها أكبر هذه البنوك بمدينة فيينا[1] **Kreditanstalt** لازمة حادة لسوء حالة السيولة بها جرت وراءها البنوك الألمانية الى دوامتها فقد كان هذا البنك يحتفظ بودائع ضخمة لحساب بنوك أجنبية وعملاء أجانب وما أن أحست البنوك وأحس العملاء المودعون بذلك حتى بدأوا فى سحب ودائعهم دفعة واحدة مما أوجد البنك فى مركز لا يحسد عليه وكان من الممكن أن تقتصر الأزمة على النمسا وحدها لولا أن هذا البنك كانت لـــه علاقات عمل وثيقة بالبنوك الالمانية الكبيرة التى كانت هى الأخرى تحتفظ لديها بودائع أجنبية كبيرة • فلما تحرج موقف البنك النمساوى المذكور استنتج عملاء البنوك الالمانية أن هذا البنك لابد مضطر لسحب ودائعه بدوره دفعة واحدة من البنوك الالمانية التى له بها علاقة تعامل وثيقة وخشى هؤلاء العملاء أن يتحرج موقف البنوك الالمانية بدورها فسارعوا الى سحب ودائعهم من هذه البنوك مما أدى الى حدوث نفس الازمة فى المانيا وقد انتهت الازمة بافلاس عدد من البنوك الالمانية والنمساوية وكان من الممكن أن تكون النتائج أسوأ لولا تدخل الحكومتين لضمان الودائع •

لذا كان لزاما على البنك التجارى أن يحافظ على سيولة أصوله بشكل يسمح له دائما بمجابهة مسحوبات عملائه ووسيلة البنك التجارى الى ذلك هى استثمار الودائع فى استثمارات قصيرة الاجل من ناحية واعداد وسائل الدفاع عن كيانه بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطى ونسبة السيولة اللازمة من ناحية أخرى •

ذلك هو المبدأ الاساسى الذى تسير عليه البنوك التجارية فى عملها والذى يعرف باسم «القاعدة الذهبية» "golden rule" وهى القاعدة التى وضعها الكاتب الالمانى **Huebner** فى مؤلفه "Die Bank" الصادر فى عام ١٨٥٤ والتى مؤداها أن القرض

---

(1) Geld-Bank-und Boersenwesen, 34. Auflage, Poeschl, Stuttgart 1955 von Hintner Otto & Obst George.

الذى يستطيع البنك تقديمه دون أن يعرض نفسه الى خطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماته يجب الا يتفق مع الودائع التى يجمعها من حيث القيمة فحسب بل من حيث النوع أيضا • وقد ادى اتباع هذه القاعدة الى حدوث تخصص فى أعمال البنوك فبنوك للقروض الطويلة الأجل وأخرى للقروض القصيرة الأجل •

بعد ان تناولنا المجال الذى تطبق فيه أسس الاقراض بالشرح ننتقل الآن الى الحديث عن هذه المبادىء •

المبادىء الاساسية للاقراض :

الاقراض المصرفى علم وفن فهو علم لان رجل البنك الذى يدخل فى اختصاصه هذا العمل يجب أن يكون ذا ثقافة فنية وقانونية وهو فن لا يتقنه كثيرون لان رجل البنك يجب أن يكون لديه القدرة على الحكم على المعلومات المقدمة اليه حكما صحيحا ولأن تقرير جدارة العميل طالب القرض بالحصول عليه هو أمر يعتمد على الحكم الذى يكونه رجل البنك عن شخصية العميل عند مقابلته معه أكثر من اعتماده على الحقائق والارقام التى يظهرها طلب القرض ومرفقاته • ولما كانت هذه العلاقة الشخصية لا يمكن وضع أسس وقواعد تحدد كيفية بناء حكم استنادا اليها كان من الصعب وضع أسس وقواعد جامدة للاقراض المصرفى • على أنه يمكننا الاستناد الى الخبرة السابقة لنستقى منها بعض المبادىء الاساسية آخذين دائما فى اعتبارنا أن هذه المبادىء ليست بقوانين جامدة لا يجوز الخروج عليها وانما هى مرنة بحيث يمكن القول أن رجل البنك قد يرى أن يكتفى بتوفر مبدأ واحد أو مبدئين فى حالة العميل المعروضة عليه اذا ما اقتنع أن مزايا عملية الاقراض فى هذه الناحيـة أو الناحيتين أو مقتضيات الصالح العام يمكن أن تشفع للضعف فى النواحى الاخرى •

وتتلخص المبادىء الاساسية لمنح القروض بالبنوك التجارية فى ثلاث نقاط هى :

١) الامـان •

٢) ملاءمة الغرض الذى يستخدم فيه القرض للأغراض التى تعتبر من وجهة نظر سياسة الائتمان فى الدولة جديرة بتقديم التسهيلات الائتمانية من أجلها •

٣) استهداف الكسب •

ومما لا شك فيه أن أهم مبدأ من هذه المبادىء وأولاها بالعناية هو مبدأ الأمان الذى تتناولـه بالتفصيل فيما يلى :

١) الأمـان :

يتعين أولا وقبل كل شىء أن يتوفر لقرض البنك التجارى سياج من الأمان وهو أمر يقتضى أن يقدم القرض الى عميل أمين حاذق يتمكن من رده مع فوائده من مصدر مضمون ودون حدوث اضطراب فى نشاطه الانتاجى أو التجارى فى الموعد المحدد لذلك • وللوصول الى الامان فى منح القروض المصرفية يتعين على رجل البنك التجارى أن يقوم بدراسات كثيرة تساعده كلها فى الوصول الى قرار بشأن منح القرض الى العميل أو منعه وتتلخص هذه الدراسات فيما يلى :

١) جمع الاستعلامات عن العميل طالب القرض •

٢) زيارة المنشأة طالبة القرض وتفقدها •

٣) الحكم على جدارة العميل الشخصية بالحصول على القرض والظروف الاقتصادية الخاصة بمنشأته •

٤) شروط القرض ذات الاهمية من ناحية الامان .

٥) الحكم على جدارة العميل الماديـة بالحصول على القرض استنادا الى دراسة القوائم المالية المقدمة منه .

وسنتحدث فيما يلى عن كل عنصر من هذه العناصر .

١ ــ جمع الاستعلامات على العميل طالب القرض :

تسهم الاستعلامات التى يجمعها البنك عن عميله طالب القرض سـواء من خلال المعرفة الشخصية أو من المصادر المختلفة الاخرى بنصيبها فى الحكم عـلى جدارة العميل الشخصية والظروف المتعلقة بمنشأته وتعتبر المعلومـات المسجلـة ببطاقات الاستعلام بقسم الاستعلامات بالبنك سرية للغاية ولذا فان هذا القسـم يوضع فى معظم البنوك تحت الاشراف المباشر لاحد أعضاء الادارة كما يستحسن

عدم اجراء تنقلات كثيرة بين موظفى هذا القسم . وتتلخص مصادر الاستعلام فيما يلى :

أ) المستندات التى يقدمها العميل طالب القرض :

قبل التعامل مع أى عميل يحرص البنك على الحصول على المستندات الرسمية التى توضح كيانه القانونى وطبيعة نشاطه والمسئولين عن الادارة لديه ومن أمثلة هذه المستندات عقد تكوين الشركة أو تعديلها وصفحة السجل التجارى وقرارات الجمعية العمومية فى الشركات المساهمة ومنشورات التوقيعات المعتمدة والنشرات فى الجريدة الرسمية والجرائد المحلية بشأن تكوين الشركة أو تعديلهـا وقرارات المحكمة بشأن تعيين الاوصياء والمصفين وغير ذلك من المستندات التى تطمئن البنك الى شخصية العميل وصحة كيانه .

ب) الخبرة السابقة فى التعامل مع العميل :

كثيرا ما تبدأ العلاقة بين العميل طالب القرض والبنك فى أول الامر باعتبـار العميل من بين العملاء أصحاب الودائع وتستمر هذه العلاقة مدة طويلة تنشأ أثناءها صلة شخصية بين العميل والبنك يستطيع البنك من خلالها الحكم على مدى مـا يتمتع به عميله من أمانة وكفاية وخبرة فى ميدان عمله حتى اذا ما جاء يوم احتـاج فيه العميل الى مساعدة البنك استطاع البنك أن يقدم المساعدة وهو مطمئن البـال أو يمتنع عن تقديمها وهو مطمئن البال أيضا .

كما يحدث أحيانا ألا يكون للعميل طالب القرض حساب جار دائن لدى البنك وانما توجد معرفة شخصية بين العميل وأحد كبار رجال البنك الذى يستطيع البنك أن يهتدى برأيه فى هذا العميل ويحدث ذلك غالبا فى الفروع الموجودة فى المـدن الصغيرة حيث يكون لوكيل الفرع علاقات شخصية واسعة مع عدد كبير من رجال الاعمال الذين يباشرون نشاطهم فى دائرة اختصاصه .

وانه لمن المفيد أن نذكر أن أفضل نوع من الاستعلامات هى تلك التى يستقيها البنك بنفسه من خلال معرفته الشخصية للعميل طالب القرض خصوصا اذا كانـت هذه المعرفة مصدرها علاقة عمل سابقة وانه لحق أن يقال أن دستور منح القروض

فى البنوك التجارية هو تلك العبارة الانجليزية الشهيرة "Know your Customer" أى اعرف عميلك .

ج) البنوك الاخـرى :

لما كان الجهاز المصرفى كوحدة واحدة يسعى الى الأمان ومـلافاة المخاطر فان البنوك التجارية التى تعمل داخل هذا الجهاز تحرص على التعاون الوثيق فيما بينها محافظة على مصلحة الاسرة المصرفية كلها ولهذا فانها لا تضن ـــ تجاه بعضها البعض ـــ بالمعلومات التى تكون متوافرة لديها عن عملائها .

ولا شك أن هذا المصدر من مصادر الاستعلام هو من أهم المصادر وأوثقهـا ذلك لان الاستعلامات الموجودة لدى بنك ما يراعى فى تسجيلها الدقة التامة ويدخل عليها أى تعديلات حدثت وأية ملاحظات يراها جديرة بالتسجيل أثناء التعامل الفعلى مع العميل مما يجعلها أساسا صالحا للحكم على العميل من وجهة نظر البنك طالب الاستعلام .

كما ترجع أهمية هذا المصدر الى أن البنك المقيدة لديه الاستعلامات لا يكتفى وهو بصدد جمع المعلومات عن عميله بمصدر واحد يستقى منه هذه المعلومات وانما يجمعها من مصادر متعددة يقارن بينها ويستخلص منها ما هو حق وما هو صواب ثم يصقلها بمعلوماته الخاصة التى يستمدها بعد ذلك من خبرته فى التعامل مع العميل .

د) الوسط التجارى :

وهو مصدر من المصادر الحية للاستعلام المصرفى وهو يقوم على أساس نزول مندوب البنك الى السوق للاستفسار عن العميل طالب القرض وقد يكون بين من يلجأ اليهم مندوب البنك للحصول على الاستعلام عملاء أو موردين للعميل طالب القرض وتفيد الاستعلامات التى يجمعها البنك من هذا المصدر فى معرفة أمـور كثيرة مثل مدى جودة البضائع التى يبيعها العميل ومدى تنفيذه لتعهداته من حيث موعد التسليم ومدى انتظامه فى الوفاء بمطلوباته والاسعار التى يشترى ويبيـع بها وغير ذلك من المعلومات .

هـ) مكاتب الاستعـلام :

توجد هذه المكاتب فى البلاد الاجنبية وخاصة أمريكا ومن أهم هذه الهيئات وأوسعها انتشارا المؤسسات الآتية التى تقوم بنشر احصائيات محاسبية عامـة الى جانب تقديم تقارير الاستعلامات عن العملاء المطلوب الاستعلام عنهم :

Dun & Bradstreet

The Robert Morris Associates

The Bureau of Foreign and Domestic Commerce

Standard & Poor

وتقدم هذه المكاتب الاستعلامات الى البنوك مقابـل عمولة زهيدة غير أن المعلومات التى تدلى بها لا تكون فى أغلب الاحوال تفصيلية وافية لتكوين فكـرة كاملة عن العميل موضوع الاستعلام ولذا فان هـذا النوع من الاستعلام يلعب دورا ثانويا فى العمل المصرفى فى الخارج ويستخدم البنك المعلومات التى يحصـل عليها من هذا المصدر للمقارنة بينها وبين المعلومات التى يحصل عليها من مصـادر أخرى .

و) النشرات العامـة :

هى تلك النشرات القضائية التى تصدرها السلطـات المختصـة مثل نشرة البروتستات التى تتضمن أسماء التجار الذين توقفوا عن دفع كمبيالات استحقـت عليهم واتخذت ضدهم اجراءات بروتستو عدم الدفع وكذلك القوائم التى تصدرها المحاكم باسماء التجار الذين اشهر افلاسهم فى سجل أحكام الافلاس الى جانـب الاعلانات بالجرائد السيارة التى يتعين نشرها عند توقف النشاط أو التصفية .

ز) مراكز تجميع مخاطر الائتمان المصرفى :

اهتمت كثير من دول العالم بانشاء مراكز لتجميع مخاطر الائتمان المصرفى بغرض بث الثقة والامان فى ميدان الاقراض المصرفى اذ أن البنك التجارى قـد لا يستطيع فى كثير من الحالات أن يعرف ما اذا كان العميل طالب القرض قد حصـل على تسهيلات ائتمانية أخرى من بنوك خلافه كما لا يستطيع أن يحدد مقدار هذه

التسهيلات ، وان كان يمكن أن يقال أنه بمجرد الاطلاع على ميزانية العميل يستطيع البنك أن يعرف مقدار مديونيته قبل البنوك الاخرى غير أنه قد يحدث أن يقترض العميل من بنك خلال السنة ثم يتقدم الى بنك آخر للحصول على قرض على أساس آخر ميزانية له وهى الميزانية التى لم يظهر فيها قرض البنك الاول كما قد يحدث أن يطمس العميل معالم مديونيته للبنوك الاخرى فى الميزانية المقدمة منه للبنك بغرض الحصول على قرض بادماج رصيد البنك الدائن فى بند مبهم كالدائنين المنوعين أو غير ذلك .

وازاء المخاطر التى تتعرض لها البنوك التجارية بسبب نقص المعلومات التى لديها عن نشاط عملائها مع البنوك الاخرى تنشأ ادارة مركزية لتجميع مخاطر الائتمان وتقوم البنوك التجارية بامداد هذه الادارة فى مواعيد محددة ببيانات تفصيلية عن عملائها المتمتعين بتسهيلات ائتمانية مع بيان المستعمل من كل نوع من انواع التسهيلات الائتمانية على حدة ومقدار الغطاء ثم تقوم الادارة المذكورة بتجميع هذه البيانات بحسب اسماء العملاء وبذلك يمكن تكوين سجل لكل عميل مقترض من البنوك يظهر بيان التسهيلات الائتمانية التى يتمتع بها هذا العميل من من جميع البنوك .

ويوافى مركز تجميع مخاطر الائتمان المصرفى فى نهاية كل مدة معينة كشهر مثلا كل بنك باستمارة باسم كل عميل مقترض من هذا البنك يظهر بها الحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من هذا البنك الى العميل ومجموع التسهيلات الممنوحة له من البنوك الاخرى وكذلك المستخدم منها سواء لدى البنك المذكور أو البنوك الاخرى .

٢ — زيارة المنشأة طالبة القرض وتفقدها

ان زيارة المنشأة طالبة القرض وتفقدها تعتبر اساسا من الاسس الهامة التى يبنى عليها رجل البنك قراره فيما يتعلق بمنح القرض ، ويجب أن يقوم بالزيارة أحد موظفى البنك المسئولين وأن يصحبه العميل أو أحد ممثليه ويجب أن يهتم القائم بالزيارة بالناحيتين الفنية والتجارية للمنشأة على السواء فمن الاهمية بمكان

بالنسبة للبنك أن يكون فكرة عن حالة مبانى المنشأة وآلاتها ودرجة العمالة بها كما يهمه أن يجمع معلومات عن الموظفين والعمال وحالة المواد الاولية والنصف مصنوعة والتامة الصنع وكيفية تخزينها وموقع المنشأة وكيفية تنظيم العمل الادارى بهـا وغير ذلك .

ففيما يتعلق بالمبانى يتعين تكوين فكرة عن قطع الارض الفضاء التى ما زال يمكن للمنشأة البناء عليها وكذلك عن المبانى المخصصة للمصنع وتلك المخصصـة للمكاتب والحالة التى هى عليها وما اذا كانت مبان عادية ليست معقدة البناء ويمكن تعديلها بسرعة وبأقل التكاليف لخدمة أغراض أخرى غير تلك التى بنيت أسـاسا لخدمتها أم أنها مبان خاصة أقيمت لخدمة أغراض معينة لا تصلح الا لهـا وما اذا كانت المبانى تفى بحاجة المنشأة الحالية وما اذا كان التوسع فيها لمواجهة احتمالات المستقبل أمرا ممكنا .

وفيما يتعلق بالآلات يتعين معرفة أى نوع من الآلات تستخدم فى الانتـاج وما اذا كانت حديثة أو قديمة والحالة التى هى عليها وما اذا كانت كافية لخدمـة أغراض المنشأة وما اذا كانت مرتبة فى عنابر الانتاج بشكل يسمح بانسياب الانتاج وسهولة حركة العاملين دون ما عقبات •

وفيما يتعلق بدرجة العمالة يتعين الوقوف على درجة استخدام الطاقة الانتاجية للآلات المملوكة للمنشأة ومدى الاستفادة بالايـدى العاملة ومـا اذا كان عنصر التكاليف الاساسى بالمنشأة هو المواد الاولية أو الاجور .

وفيما يتعلق بالعاملين بالمنشأة يتعين تكوين فكرة عن عددهم ومقدار أجورهم الاسبوعية والشهرية ومدى امكان حصول المنشأة على الفنيين المتخصصين فى فرع النشاط الذى تزاوله .

وفيما يتعلق بالمواد الاولية والبضاعة نصـف المصنوعة يتعين الوقوف على حالتها وما اذا كان بينها أصناف تالفة لم تعد صالحة للاستعمال وكذلك الحـال بالنسبة للبضاعة تامة الصنع فيتعين معرفة ما اذا كانت تحتوى على أصناف أصبـح من المتعذر تصريفها بسبب رداءتها أو عدم تمشيها مع الموضة •

وفيما يتعلق بموقع المنشأة يهتم القائم بالزيارة بمدى قرب أو بعد المنشأة من الطرق المعبدة ومن خطوط السكك الحديدية أو القنوات المائية والموانى وما اذا كان النقل داخل المصنع يتم بسهولة ودون عقبات .

وفيما يتعلق بالاقسام الادارية يتعين الوقوف على مدى انتظام الحسابات المالية وحسابات التكاليف كما يهتم بمعرفة أى طائفة من الموردين تتعامل معهم المنشأة وشروط الدفع والتسليم وأساس الائتمان معهم أى ما اذا كان الائتمان يمنح على أساس الاوراق التجارية أو الحساب الجارى وكذلك أى طائفة من العملاء تتعامل معهم المنشأة أى اذا كانوا من تجار الجملة أو القطاعى والمنطقة التى يتم فيها تصريف بضائع المنشأة وشروط الدفع والتسليم وأساس الائتمان .

٢ ــ الحكم على جدارة العميل الشخصية بالحصول على القروض والظروف الاقتصادية الخاصة بمنشأته :

ان كلمة « ائتمان » **Credit** هى كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية **Credere** ومعناها « يثق أو يصدق » . فأساس الائتمان اذن هو ثقة مقدم الائتمان بالمستفيد به وهذه الثقة مبعثها أمران اثنان أولهما رغبة المقترض فى الوفاء بالتزاماته فى الوقت المحدد وهو ما يتوقف على ما يتحلى به من صفات خلقية وثانيهما قدرته على الوفاء أو ملائمته وهو ما يتوقف على مركزه المالى كما يتضح من دراسة القوائم المالية المقدمة منه .

ولقد أثبتت التجارب أن الثقة باخلاق العميل طالب القرض لهى أكبر ضمان يستطيع رجل البنك الاستناد اليه فى التعامل معه بل هى فى الواقع أساس أمتن لمنح القروض من منحها على أساس المركز المالى للعميل طالب القرض ذلك لأنه ليس فى مقدور رجل البنك دائما أن يقوم بدراسة وافية للمركز المالى للعميل اما لعدم كفاية المعلومات التى تقدم اليه واما لضيق وقته وتفاديا لما يتطلبه بحث حسابات العميل بحثا دقيقا من مجهود ونفقات خصوصا اذا كان القرض المطلوب ليس كبيرا • ومما يزيد فى أهمية الثقة بصفات العميل الشخصية كأساس لمنح القروض هو أن مستقبل المنشأة يتوقف على كفاءة العميل وقدرته على ادارة دفة أعماله بحذق

ومهارة لا بد من توافرها لتستفيد المنشأة من القرض الذى تطلبه دون تجميده وتتمكن من سداده مع فوائده فى ميعاد الاستحقاق دون حدوث اضطراب فى نشاطها . وبناء على ذلك نستطيع أن نقول أن العميل الذى لا يتمتع بثقة البنك لا يصح أن يحصل على قرض مهما كان مركزه المالى متينا ذلك لأن هذا العميل يمكن أن يلحق الضرر بالبنك اذا ما ساءت أحواله المالية لأى سبب من الأسباب ولن يستطيع البنك بالغة ما بلغت وسائله الفنية والقانونية منع عميل سىء النية من الاضرار به اذا ما قصد ذلك خصوصا اذا كان القرض من النوع الممنوح على بياض فسند البنك الوحيد فى حالة هذا النوع من القروض هو أخلاق العميل .

وتبرز أهمية صفات العميل الشخصية كأساس لمنح القروض بالنسبة للبنوك الصغيرة[1] بالذات نظرا لوجود صلة شخصية قوية بين القائمين على ادارتها والعملاء طالبى القروض عادة من جهة ونظرا لعدم امساك المنشآت الصغيرة التى تتعامل مع هذه البنوك لحسابات تفصيلية يمكن الاستناد اليها لتكوين فكرة شاملةصحيحة عن حالة المنشأة المالية ونظرا لمحاولة البنك تفادى القيام بفحص شامل للمركز المالى حتى لا يكبده ذلك نفقات قد تلتهم ربحه المتواضع من هذه العمليات الصغيرة من جهة أخرى . وبهذه المناسبة فمن الطريف أن الكاتب الالمانى **Mellerowicz** قد ذكر فى مؤلفه عن « عوامل الجدارة الائتمانية » أنه قد دار بينه وبين مدير أحد البنوك التجارية الصغيرة حديث استفسر فيه عن الأسس التى يعتمد عليها هذا المدير فى منح القروض الى عملائه وكان رد هذا المدير أن أول شىء يفعله عندما يأتى اليه عميل يطلب قرضا هو أنه ينظر من خلال نافذة حجرته ليرى فى أى سيارة حضر هذا العميل الى البنك وأن حجته فى ذلك هى أنه يوجد بعض رجال الاعمال فى صناعة الملابس — وهى فرع النشاط الاقتصادى الذى كان يقدم اليه هذا البنك جزءا كبيرا من التسهيلات الائتمانية — يبلغ تبذيرهم وبذخهم حدا قد يؤدى الى انهيار أية منشأة تسير أمورها سيرا طيبا . ويطلق على النقاط التى لها صلة بالعميل المقترض ونشاطه والتى تشترك فى تحديد عنصر المخاطرة فى ميدان

---

(1) Mellerowicz, K. & Jonas, H. "Bestimmungsfaktoren der Kreditfaehigkeit", page 20 (Duncker & Humbolt, Berlin 1954).

الاقراض المصرفى تلك العبارة الانجليزية الشهيرة **The four C's of the Customer** وهى الاخلاق **Character** والكفاية **Capacitv** ورأس المال **Capital** والظروف التى يعمل فيها طالب القرض **Conditions** وسنتحدث عن كل عنصر من هذه العناصر فيما يلى :ـ

الاخـــلاق :

ان أبرز صفة من الصفات الخلقية وهى الأمانة هى البارومتر الذى يقيس درجة رغبة العميل المقترض وعزمه على الوفاء بالقرض عند استحقاقه ، ويمكن الوقوف على درجة أمانة العميل عن طريق معرفة تاريخ نشاطه وعلاقاته التجارية فان الشخص الأمين يعمل دائما على الوفاء بديونه فى مواعيدها . وان الثقة فى متانة أخـــلاق العميل وأمانته هى أساس العمل التجارى بصفة عامة والاقراض المصرفى بصفـــة خاصة • ويحضرنا هنا حادثة نستقيها من واقع خبرتنا فى الحياة العملية لندلل بها على أن أمانة العميل وهى احدى مقومات الاخلاق هى التكأة الكبرى التى يستند اليها فن الاقراض المصرفى والتى بدونها يتهاوى صرح الائتمان .

تقدمت احدى الشركات الى احد البنوك بطلب قرض كبير بضمان أرز ونظرا لمتانة مركز الشركة المالى وثراء الشركاء ونظرا لان البضائع المقدمة كضمان بضائع سهلة التصريف فقد وافق البنك على منح القرض • ونظرا لثقة البنك بالعميل وحاجة الضرب المستمرة لسحب الارز من المخازن لضربه فقدترك البنك مفاتيح المخازن فى حيازة العميل واكتفى بايفاد مفتشين للتفتيش على المخازن شهريا • واستمر التعامل مع هذا العميل على هذا النحو حتى لعبت الاهواء دورها فى علاقته مع البنك فقد بدأ هذا العميـــل يتلاعب فى البضائع الموجودة فى المخازن ولم يكتشف البنك هذا التلاعب الا فى وقت متأخر وبعد أن بلغته معلومات عنها من مجهول فاضطر لمقاضاة العميل وكانت النتيجة ضياع الجزء الاكبر من هذا القرض الكبير بسبب ضعف أمانة العميـــل وبالرغم من متانة مركزه المالى ووجود ضمان كاف عند منح القرض .

والطريف فى الامر هو الطريقة التى تم بها التلاعب فى البضائع . لقد كان هذا العميل يستف أجولة الأرز فى شكل رصات كبيرة وكانـــت هـــذه الرصات فى الحقيقة عبارة عن أربعة جدران فقط أما وسطها فقد كان خاويا وبمعنى آخر فقـــد كانت كل رصة كالصندوق الفارغ . وكان مفتش البنك عند قيامه بالتفتيش يحصى

عدد الاجولة فى كل رصة بأن يدور حول جوانب الرصة من الخارج فيعرف عـدد الاجولة فى الطول والعرض والارتفاع ثم بعملية حسابية بسيطة يمكنه الوصـول الى عدد الاجولة الموجودة فى كل رصة ولم يكن يدور بخلده أن داخل الرصـة به قوائم خشبية تحمل سقفا من الخشب مرصوص عليه بعض الاجولة للتمويه كما لم يكن المفتش يفكر فى سحب أحد الاجولة ليتأكـد أن الرصـة غير خاوية من الداخل .

وعلى العكس من ذلك فانه كثيرا ما نجد فى الحياة العملية حالات يقرض البنك فيها عميله على بياض وحالات يسمح فيها بتجاوز الحد الاقصى المصرح بـه دون ما خوف ويكفى مجرد الاتصال التليفونى ليحضر العميل لتسوية حسابه على الفور وما ذلك الا لمتانة خلقه وتقديره لمسئوليته واحترامه لتعهداته وحرصه على سمعته .

الكفايـة :

ان لكفاية العميل طالب القرض وزنها هى الاخرى فى اتخاذ قرار بشأن طلب القرض نظرا لان القروض التى تقدمها البنوك التجارية هى قروض قصيرة الأجل الغرض منها مواجهة حاجـة ماليـة مؤقته لدى المقترض يرد القرض بزوالهـا ولأن سداد القرض فى موعـده يتوقف على مقـدرة المقترض على ادارة أعمالـه واستعمال القرض بشكل يعود بالفائدة عليه ويمكنه فى نفس الوقت من تحويـل الاصول المستثمر فيها القرض الى أموال سائلة بدون ما صعوبة فيتمكن بذلك من الوفاء بالتزاماته قبل البنك .

وتعتبر خبرة العميل فى مجال النشاط الذى يزاوله احدى مقومات كفايته اذ أن الخبرة عامل هام من عوامل النجاح فى الحياة العملية ويمكن لرجل البنـك من خلال دراسته لتاريخ نشاط عميله والمدة التى قضاها فيه والنتائج التى حققهـا أن يقف على ما اكتسبه من خبرة .

وبناء على ذلك يمكن القول بصفة عامة أن الحرص يقضى بألا يقدم رجـل البنك على اقراض عميل يزمع استخدام القرض فى ميدان آخر غير ميدان النشاط الذى تخصص فيه واكتسب فى مزاولته خبرة طويلة .

ويشترك مع الخبرة فى تحديد مدى كفاية العميل مقومات أخرى كقدرة العميل على التصرف والنشاط والرغبة فى العمل والقدرة على التنظيم واتقانه لفن ادارة الاعمال وفهمه لاهمية التخطيط المالى وايمانه بفائدة التجديد والابتكار واستخدام حسابات التكاليف والميزانيات التقديرية ، فكم من مشروعات يقوم على ادارتها رجال تتوفر فيهم الامانة كما تتوفر لهم خبرة طويلة فى الميدان الذى يعملون فيه ولم تلق سوى الفشل لسبب واحد هو سوء التنظيم المالى والادارى .

ولعله من المفيد أن نذكر أن كفاءة المقترض باعتبارها أحد العناصر المحددة لدرجة المخاطرة فى ميدان الاقراض المصرفى لا يغنى عنها صدق نية العميل المقترض على الوفاء ذلك لان العميل الذى لديه النية الصادقة على الوفاء ولكن تنقصه الكفاءة لا يختلف كثيرا — من حيث درجة المخاطرة — عن العميل الذى ليست لديه النية على الوفاء لأن النتيجة فى الحالتين واحدة وهى عدم الوفاء بالقرض .

رأس المال :

يشترك رأس المال المملوك للعميل طالب القرض — الى جانب العناصر المعنوية الاخرى السالف الاشارة اليها — فى تحديد مقدار المخاطرة التى تنطوى عليها عملية منح القرض . ولا يتعدى دور البنك التجارى مجرد تغذية رأس المال العامل للعميل طالب القرض تغذية مؤقتة تعيد التوازن اليه ويجب أن يكون هناك تناسب معقول بين ما يقدمه البنك من قرض وبين رأس المال المملوك للعميل فلا يتعدى كقاعدة عامة مقدار رأس المال .

الظروف الاقتصادية الخاصة بمنشأة العميل طالب القرض :

ان ما يجعل لدراسة الظروف التى يعمل فيها طالب القرض أهميتها الخاصة فى الوصول الى قرار بتقديم القرض أو الامتناع عن تقديمه هو أن القرض المصرفى لا يتوفر له الامان الكافى الا اذا كان المشروع الذى يقدم اليه مشروعا ناجحا قادرا على الاستفادة بالقرض والوفاء به وهو مستمر فى نشاطه ولا ينظر رجل البنك الى الضمان المقدم من العميل كوسيلة للوفاء بالقرض الا كحل نهائى اضطرارى بغيض لهذا كان لزاما على رجل البنك أن يدرس بعناية مدى احتمالات

النجاح فى نشاط العميل ليطمئن الى أن القرض سوف تتوفر فيه صفة السداد التلقائى دائما .

ويتعين على رجل البنك وهو يدرس احتمالات النجاح لمنشأة العميل طالب القرض ألا يسمح لنفسه بالتأثر بما قد يبديه العميل من تفاؤل مبالغ فيه كما هى العادة بالنسبة لكثير من العملاء فيجب عليه أن يسأل نفسه عما اذا كان القرض مطلوبا لاستخدامه فى منشأة تتمتع بسوق ذات طلب مستقر أم أنه مطلوب لاستخدامه فى مشروع للمضاربة أو فى مشروع ذى سوق ضيقة أو الطلب فيها غير مستقر كما يتعين معرفة مدى آثار المنافسة الحالية أوأية منافسة مستقبلة قد تنشأ فى السوق • ويمكن القول بأن رجل البنك يكون أكثر اطمئنانا الى العميل الذى يتقدم اليه بطلب القرض بعد أن يكون قد درس احتمالات السوق التى سوف يعمل فيها دراسة وافية منه الى العميل الذى يطلب مساعدته قبل أن يدرس مشاكل التسويق والتصريف دراسة جدية •

والى جانب ضرورة التعرف على احتمالات النجاح لمنشأة العميل طالب القرض بذاتها يجب الاهتمام بدراسة الظروف الاقتصادية السائدة بالنسبة للقطاع الذى تعمل فيه المنشأة وهو أمر يتطلب من رجل البنك أن يكون على علم بالتطورات الاقتصادية من خلال اطلاعه المستمر على المقالات الاقتصادية التى تنشرها الصحف اليومية بصفة عامة والمجلات الاقتصادية بصفة خاصة .

ويتأثر مستقبل المنشآت التى تعمل فى قطاع معين من القطاعات الاقتصادية بأمور كثيرة منها السياسة والتشريع مثلا فقطع العلاقات الدبلوماسية مثلا مع احدى الدول من شأنه أن يؤثر تأثيرا سيئا على مستقبل المنشآت التى تعتبر هذه الدولة المستورد الرئيسى لمنتجاتها أو المورد الرئيسى لبضائعها أو موادها الخام ومن ثم ينعكس ذلك على جدارتها الائتمانية واصدار تشريع مثلا يقرر منح اعفاءات أو تخفيفات ضريبية أو يفرض رسوما جمركية حمائية بالنسبة للمنشآت العاملة فى قطاع معين من القطاعات من شأنه أيضا أن يؤثر تأثيرا طيبا على مستقبل هذه المنشآت وينعكس ذلك بالتالى على جدارتها الائتمانية فى نظر رجل البنك .

الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر تقدير المخاطرة الاربعة السابقة :

تشترك العناصر السابقة كلها كما ذكرنا فى تقدير درجة المخاطرة غير ان لكل منها حظه فى المساهمة فى التقدير .

ولقد دارت حول ترتيب هذه العناصر حسب أهميتها فى تقدير المخاطرة آراء فمن قائل بأن رأس المال أولا والكفاية ثانيا والصفات الخلقية ثالثا ثم أخيرا الظروف المحيطة بالعميل وتبرير ذلك :

١ — أن العميل طالب القرض عليه أن يثبت لرجل البنك أولا أن لديه رأس مال كافيا لمزاولة نشاطه ويلى ذلك اثبات أن لديه الكفاية اللازمة للاحتفاظ بهذا المال دون نقص ولتنميته عن طريق تحقيق الارباح ثم يأتى بعد ذلك اثبات ان لديه من الصفات الخلقية ما يدل على صدق نيته على الوفاء بالقرض .

٢ — أن رجال البنوك يعتمدون على استخراج نسب محاسبية من القوائم المالية المقدمة من العميل فى منح القروض وهذا يؤيد أن ملاءة العميل تحتل المكانة الاولى فى تقدير درجة المخاطرة .

ومن قائل بأن هذا الرأى ليس بسليم ويأخذ عليه ما يلى :

١ — لا يوجد بين طالبى القروض سوى عدد قليل يستطيع أن يثبت لرجل البنك أن لديه رأس مال كاف لمزاولة نشاطه .

٢ — واذا صح القول بأن العميل طالب القرض عليه أن يثبت أولا أن لديه رأس المال الكافى لمزاولة نشاطه فليس من المستساغ أن يلجأ مثل هذا العميل الى رجل البنك للاقتراض ما دام مركز رأس ماله قوى الى هذا الحد .

٣ — انه فيما يتعلق باعتماد رجال البنوك على النسب المحاسبية فان هذه النسب ليس الغرض منها ابراز متانة التكوين المالى فقط بل هى تبرز الى جانب ذلك اتجاهات معينة تتصل بقدرة المنشأة على الوفاء كسرعة دوران البضاعة والمدينين ومتوسط فترة التحصيل وغير ذلك .

٤ — أنه عند تقرير الاهمية النسبية للعناصر المحددة للمخاطرة يجب أن يكون معلوما للباحث أن الغرض من هذا التقرير ليس دراسة المراكز المالية المعتدلة المكانة وهى الغالبة فى ميدان الاقراض المصرفى .

وبناء على هذا الرأى يكون الترتيب كالآتى :—

١) نية العميل على الوفاء بقرضه عند حلول أجله كما تظهر من دراسة صفاته الخلقية .

٢) كفايته التى تمكنه من تحقيق ما صدقت نيته على تنفيذه .

٣) يأتى بعد ذلك عنصر رأس المال وهو أقل أهمية من العنصرين السابقين لانه ما دمنا قد افترضنا ضرورة الاعتماد على كفاية العميل فى مزاولة نشاطه بحذق كأساس يمكنه من تنفيذ ما صدقت نيته على تنفيذه من حيث سداد القرض وهو مستمر فى نشاطه فلا ضرورة اذن للاعتماد على رأس المال بصفة أساسية ويكفى أن ينظر اليه كملجأ اخير يعمد اليه رجل البنك لاستيفاء حقه عندما يفشل العميل المقترض .

٤) بعد دراسة هذه العناصر الثلاثة بالترتيب المذكور يقوم رجل البنك بتقدير عنصر المخاطرة على أساس الظروف المحيطة بالعميل وعلى هدى ذلك يعدل من الحكم الذى وصل اليه على أساس العناصر الثلاثة السابق ذكرها .

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن صفات العميل الخلقية قد لقيت تعضيدا قويا من جانب كثير من رجال المال فى كل أنحاء العالم كأساس ترتكز عليه القروض بصفة عامة والقروض المصرفية بدون ضمان عينى بصفة خاصة فقد جاء على لسان رجل المال الامريكى الشهير[1] **Morgan** « ان عميلا له خلق ولا شىء غير ذلك يستطيع أن يحصل على كل التسهيلات الائتمانية التى يرغب فيها بينما لا

---

(1) Beckman, Theodore N. & Bartels, Robert, "Credits & Collections in Theory and Pracitce", page 102, 5th Edition (New York : Mc-Graw-Hill Book Company 1949).

يستطيع عميل آخر له ممتلكات وليس له خلق أن يحصل على أية تسهيلات ائتمانية » .

وان الصفات الخلقية وان كانت أمورا معنوية الا أنه من الممكن تلمسها بسهولة فلا صعوبة تذكر فى تمييز العميل الأمين من غير الأمين ولا صعوبة تذكر فى تمييز العميل المبذر فى حياته من العميل المعتدل ولا صعوبة تذكر فى اكتشاف العميل المستقيم من العميل الذى يقامر ويشرب الخمر ويرتاد مواطن الشبهات .

ولا شك أن كفاية العميل وملاءمته لايكون لهما أية قيمة اذا ما افتقد العميل تلك الصفات الطيبة المتعلقة بخلقه وسولت له نفسه الاضرار بالبنك الذى قدم له القرض .

٤ ــ شروط القرض ذى الاهمية من ناحية الأمان .

ويتناول ذلك البحث فى النقاط الآتية :

أ ــ المبلغ المطلوب .

ب ــ المصدر الذى يسدد منه القرض .

ج ــ الغرض الذى سيستعمل فيه القرض .

د ــ الضمانات .

أ ــ المبلغ المطلوب :

يجب على رجل البنك الا يكتفى بالبحث فيما اذا كانت حالة العميل المعروضة عليه تبرر تقديم القرض المطلوب فحسب بل يتعين عليه أن يبحث أيضا فيما اذا كان المبلغ المطلوب كافيا لتحقيق الغرض الذى سيستخدم فيه القرض . فقد يحدث أن يكون تقدير العميل لاحتياجاته للقيام بمشروع معين تقديرا متواضعا أو لم يراع فيه احتمال ارتفاع الاسعار أو معدلات الأجور فاذا كان المبلغ المطلوب هو أقصى ما يمكن أن يقدمه رجل البنك كقرض لهذا العميل كان هناك احتمال عدم استطاعة العميل اتمام العملية التى يطلب من أجلها القرض وبالتالى احتمال حدوث صعوبات فى استرداد القرض .

لذا كان لزاما على البنك أن يطالب العميل بتقديم ميزانية تقديرية عن العملية التى يزمع القيام بها يقوم البنك بدراستهـا والتأكـد من حسن تقدير العميـل لاحتياجاته ويختلف عمق هذه الدراسة باختلاف مراكز العملاء المالية فبينما يكتفى فى حالة العميل ذى المركز المالى الممتاز الذى يمكن معه زيادة القرض فى المستقبل اذا ما أصبح ذلك ضروريا بدراسة بعض البنود الهامة فيجب دراسة جميع بنود هذه الميزانية التقديرية دراسة دقيقة اذا ما كان المبلغ المطلوب هو أقصى ما يسمح بـه مركز العميل بحيث لا يمكن النظر فى زيادة القرض فى المستقبل اذا ما دعت الضرورة لذلك .

ب ــ المصدر الذى يسدد منه القرض :

لا يخرج المصدر الذى يسدد منه القرض عن أحد الموارد المالية الآتية :ــ

١ ــ موارد رأسمالية

٢ ــ تحويل بعض عناصر الاصول المتداولة الى نقدية

٣ ــ الارباح

ويختلف المصدر الذى يسدد منه القرض عادة باختلاف أنواع القـروض الرئيسية الآتية :

١ ــ القروض التى تقدم لتغذية رأس المال العامل

٢ ــ القروض المعروفة باسم القروض الانتقالية **Bridge - over - facilities**

وفيها يقدم القرض لمدة معينة انتظارا لحصول العميل المقترض على أموال من مصدر معروف كأقراض عميل لحين استحقاق بوليسة تأمين على حياته أو اقراض ورثـة لدفع رسم الايلولة لحين تصفية التركة أو اقراض مؤسسى مشروع معين لحين جمع الاموال اللازمة من الاكتتاب العام أو اقراض عميل لحين قيامه برهن بعض أصوله واستخدام مبلغ الرهن فى سداد قرض البنك .

٣ ــ القروض التى تقدم لمدة أطول من النوعين السابقين ويتم سدادها على دفعات .

فبالنسبة للقروض التى تقدم لتغذية رأس المال العامل تستخدم الاموال الناتجة من دوران اصول رأس المال العامل وتحويلها فى النهاية الى نقدية فى الوفاء بالقرض مثال ذلك القرض الذى يقدم لعميل لشراء بضائع يقوم ببيعها ويستخدم حصيلة البيع فى تسديد القرض .

أما القروض الانتقالية فيتم سدادها عادة من الموارد الرأسمالية التى تكون معروفة مقدما لرجل البنك ويتعين توخى الدقة اللازمة فى دراسة المعلومات المعروضة عليه لمعرفة مدى صحة مصدر السداد ومدى الاعتماد عليه .

وأخيرا فان القروض التى تقدم لمدة أطول من النوعين السابقين وهى قروض قليلا ما تمنحها البنوك التجارية لانها تستخدم غالبا فى اقتناء الاصول الثابتة يستخدم للوفاء بها عادة الارباح التى يحققها العميل المقترض ويتم الوفاء بشكل دفعات دورية .

وقد أثبتت التجارب أن العميل كثيرا ما يسرف فى التفاؤل بمستقبل نشاطه وامكانيات تحقيقه للارباح التى تستخدم فى سداد هذا النوع من القروض وعلى رجل البنك أن يكون حذرا وأن يدرس بعناية احتمالات نجاح العميل مستندا فى ذلك الى ما حققه فى الماضى من أرباح والى الحالة التجارية السائدة بالنسبة لقطاع النشاط الذى يعمل فيه والى قدرة العميل نفسه اذ يجب ألا ننسى أن المستقبل قد يأتى بأحداث لم يكن من الممكن التنبؤ بها ولذا يتعين التواضع فى تقدير الارباح المستقبلة فاذا تبين أنها لا تكفى للوفاء بالدفعات اللازمة لاستهلاك القرض تعين عدم منح القرض ولا يهم فى هذا الصدد أن يكون الضمان كافيا اذ يجب أن يكون واضحا ان هذه القروض لا تمنح بسبب كفاية الضمان بقدر ما هى تمنح على أساس الاطمئنان على قدرة العميل المقترض على الوفاء من أرباحه وهو مستمر فى نشاطه ولا ينظر الى الضمان للوفاء بالقرض الا كملجأ أخير عندما تسوء احوال المقترض ويعجز عن سداد القرض .

ولعله من المفيد أن نذكر هنا شيئا عن معالجة هذا النوع من القروض محاسبيا فمعالجتها تتم عادة بفتح حسابين للعميل أحدهما يقيد فى الجانب المدين منه كل مبلغ القرض ويسمى حساب القرض ، والآخر حساب جار يقيد فى الجانب الدائن

منه كل مبلغ القرض ويسمح للعميل بالسحب والايداع فى الحساب الجارى بينما يترك حساب القرض جانبا وتقيد الفوائد والمصاريف الخاصة بحساب القرض على الحساب الجارى العادى على أن يترك العميل دائما فى حسابه الجارى العادى ـــ عند استحقاق الدفعات ـــ رصيدا دائنا يكفى لمواجهة الدفعات المستحقة ومصاريف امساك الحساب وفوائد القرض • وتنطوى هذه الطريقة على مزايا بالنسبة لكل من البنك والعميل فمن وجهة نظر البنك تسهل له هذه الطريقة مراقبة تسديد الدفعات المتفق عليها لتحويلها عند استحقاقها من الحساب الجارى الدائن الى حساب القرض وبذلك ينخفض رصيد حساب القرض المدين تدريجيا ومن وجهة نظر العميل فان هذه الطريقة تجعله يعرف موقفه تماما فينظم عمله وموارده بحيث يعد العدة لتغذية الحساب الجارى الدائن بمبلغ يكفى لسداد الدفعة قبل استحقاقها .

جـ ـــ الغرض الذى يستخدم فيه القرض :

يجب أن يكون الغرض الذى يستخدم فيه القرض مناسبا من وجهة نظر البنك التجارى من ناحية ومن وجهة نظر السياسة الائتمانية العامة للدولة من جهة أخرى.

ولا يوجد بطبيعة الحال قائمة ثابتة بالاغراض التى يمكن أن تمنح قروض البنوك التجارية من أجلها اذ أن هناك حالات قد يمنح فيها البنك التجارى قرضا لغرض غير مناسب مراعاة لظروف خاصة كرغبته فى المحافظة على علاقة طيبة بينه وبين أحد قدامى عملائه • غير أنه بغض النظر عن تلك الحالات الاستثنائية يمكن القول بصفة عامة أن الغرض من القرض يكون مقبولا من وجهة نظر البنك التجارى ما دام القرض لن يستعمل فى تمويل عملية مضاربة أو فى اقتناء اصول صعبة التصريف فتجرده من صفة السداد التلقائى . وفيما يلى بعض الأمثلة لأغراض القروض :

١) القرض الذى يكون منه سداد الضرائب المستحقة يمكن الموافقة عليه بصفة عامة اذا ما كانت الارباح الخاضعة للضريبة قد أعيد استثمارها فى نطاق العناصر الموجبة لرأس المال العامل وكانت الدلائل تشير الى امكان تحويلها الى أموال سائلة فى وقت قريب أماذا كانت هذه الارباح قد استخدمت فى اقتناء

أصول ثابتة تعين عدم تقديم القرض نظرا لأنه سيستخدم فى هذه الحالة بطريق غير مباشر فى الاصول الثابتة .

٢) القرض الذى يكون الغرض منه سداد قرض آخر حل ميعاد استحقاقه لا يجوز بصفة عامة الموافقة عليه نظرا لان فى ذلك دلالة على أن البنك سوف يحل محل الدائن الذى حل ميعاد دينه ولن يكون موقفه أفضل الا اذا اتضح من دراسة حالة العميل بطبيعة الحال أن الموقف سوف يتحسن قريبا وأن قرض البنك سوف يسدد فى موعده .

٣) القرض الذى يكون الغرض منه سداد مبالغ للموردين يمكن الموافقة عليه بصفة عامة اذا ما كانت هذه المبالغ سوف تسدد فى موعد استحقاقها أو اذا كان العميل يرغب فى سدادها مقدما للاستفادة من خصم تعجيل الدفع أما اذا كانت هذه المبالغ قد مضى وقت على تاريخ استحقاقها دون سدادها فيجب دراسة مركز العميل المالى بدقة وخاصة فيما يتعلق بحالة البضاعة بالمخازن للتأكد من عدم وجود أصناف تالفة أو غير مقبولة فى السوق وكذلك فيما يتعلق بمراكز المدينين للتأكد من عدم وجود مدينين متوقفين عن الدفع فاذا ما اتضح أن الصعوبات التى يواجهها العميل طالب القرض ترجع الى مجرد عدم التناسب الكمى والزمنى بين المقبوضات والمدفوعات يمكن القول بالموافقة على القرض .

د ــ الضمانات :

قد يظن أن القروض المصرفية انما تمنح لمجرد تقديم ضمان والصحيح هو أن القروض تمنح أولا وقبل كل شىء لان البنك يرى أن عميله أهل للثقة وأنه ذو قدرة على استعمال أموال البنك استعمالا طيبا فى الغرض المطلوب من أجله القرض يعود عليه بالفائدة ويمكنه من سداد القرض من مصدر معروف ومقبول للبنك فى أقصر مدة ممكنة وعلى ذلك فان السؤال الذى يحاول رجل البنك الاجابة عليه ليس هو كم من المال يستطيع البنك أن يقدمه الى عميله مقابل ضمان معين وأنما هو كم من المال تستحق حالة العميل المعروضة عليه لتمكينه من تحقيق الهدف الذى يرمى اليه على أن يحتاط البنك لنفسه بمطالبة العميل بتقديم الضمانات

اللازمة لاستعمالها ـ اذا لم يتحقق الهدف الذى ينشده العميل من القرض ـ كتكئة يؤمن بها البنك نفسه ضد مخاطر المستقبل واحتمالاته السيئة . ولما كان للضمان أهميته عندما تسوء الاحوال ويضطر البنك لاستعماله يجب أن يحرص البنك دائما على التحقق من قانونيته وكفايته .

ومن الامور الواجب مراعاتها بشأن الضمان وجوب كونه قابلا للتصريف بسهولة حتى لا ينتهى الامر بقرض البنك الى التجميد لذلك يتعين أن تكون ضمانات قروض البنوك التجارية من بين عناصر أصول العميل المتداولة أو من بين عناصر أصول الغير الضامن المتداولة والا تقبل الاصول الثابتة كضمانات الا بصفة استثنائية ولاسباب قوية كما يجب التحفظ فى تقدير قيمة الضمان وأن يستنزل من هذه القيمة نسبة مئوية (مارج) لمواجهة تقلبات القيمة السوقية كضمان .

٥ ـ الحكم على جدارة العميل المادية بالحصول على القرض استنادا الى دراسة القوائم المالية المقدمة منه :

ان المتتبع لتاريخ الائتمان منذ أن عرف فى مجال النشاط المصرفى ليجد أنه كان يمنح فى الماضى على أساس من العوامل الشخصية البحتة أما الآن فقد امتزجت العوامل الشخصية بعامل جديد هام هو القوائم المالية . ففى الماضى حيث كان النشاط الفردى هو السائد فى القطاعات الاقتصادية المختلفة كان الائتمان المصرفى يمنح على أساس درجة أمانة العميل وكفايته وقدرته على الاتيان بضامن مالى أو تقديم ضمان كاف ولم يكن للقوائم المالية شأن فى منح الائتمان نظرا لمسئولية المقترض الفردى الغير محدودة حتى فى أمواله الخاصة عن دينه قبل البنك ونظرا لان العملاء لم يكونوا مهتمين باعداد القوائم المالية اما لعدم وجود الوعى الكافى أو لعدم وجود الزام قانونى بذلك .

وبظهور الحاجة الى تكوين شركات مساهمة للقيام بالمشروعات الكبيرة وما تبع ذلك من تحديد مسئولية أصحاب المنشآت المقترضة بحصتهم فى رأس المال وامساكهم لحسابات منظمة أصبح من الضرورى أن تستعين البنوك بالقوائم المالية للوقوف

على حالة المنشأة المالية ذاتها ومعرفة ما اذا كانت هذه الحالة تبرر منح القـرض بغض النظر عن الثروة الخاصة لاصحاب رأس المال .

ولقد أخذت القوائم المالية تكتسب أهميتها تدريجيا كأساس لمنح الائتمان المصرفى الى حد لقيت فيه تعضيدا اداريا فى امريكا حيث أصدر بنك الاحتيـاطى الفيدرالى فى سنة ١٩١٥ منشورا الى البنوك الاعضاء جاء فيه أن الكمبيالات التى يقبل البنك اعادة خصمها هى الكمبيالات التى يخصمها البنك العضو بعد فحص القوائم المالية التى يقدمها العميل وبذلك أصبحت البنوك الاعضاء ملزمة بالقوائم المالية كأساس لمنح الائتمان لعملائها .

وتطورت دراسة القوائم المالية على مر الايام حتى بلغت فى وقتنا الحاضر شأنا كبيرا خصوصا فى الدول الاجنبية حيث توجد مؤسسات متخصصة فى تقديـم المعلومات التجارية بصفة عامة وتحليل القوائم المالية بصفة خاصة ونشر النسـب المحاسبية لكثير من بنود القوائم المالية لشتى فروع النشاط الاقتصادى .

وجدير بالذكر أن القوائم المالية وان كانت ذات قيمة كبيرة فى التعرف على مدى جدارة العميل المادية بالحصول على القرض الا أنه يجـب مراعاة ناحيـة الجدارة الشخصية للعميل عند تفسير المعلومات التى نحصل عليها منها ففى الحياة العملية لا يوجد ميزانيتان اثنتان متشابهتان ولو كانتا متماثلتين فى الارقام لسبب واحد هو أنه لا يوجد شخصان اثنان متشابهان . ولقد ذكر أحد الكتاب[1] فى هذا الشأن أن رجل البنك الذى يعمل على حماية مصرفه ضد مخاطر الائتمان يجب عليه أن ينظر الى الحسابات المقدمة اليه مرة والى العميل الذى قدم هذه الحسابـات مرتين .

والغرض من دراسة القوائم المالية المقدمة من العميـل طالب القرض هـو التأكد من أن حالة منشأته المالية يمكن معها الاطمئنان الى سداد القرض وفوائده فى الموعد المحدد دون حدوث اضطراب فى أعماله وأثناء استمرارها ويستخدم لذلك

---

(1) Clemens, J.H. "Balance Sheets and the Lending Banker" Page 198 2nd Edition (London : Europa Publications Ltd. 1954).

آخر قوائم مالية مستخرجة من دفاتر العميل أو يطلب منه تقديم قوائم مالية حديثة اذا ما كانت آخر قوائم مالية قد مضى على استخراجها وقت طويل .

ومن الامور الهامة التى يجب أن يراعيها رجل البنك عند فحصه للقوائم المالية دراسة تقرير مراقب الحسابات جيدا فقد يتضمن هذا التقرير معلومات مفيدة له كأن يتضمن التقرير تحفظا مفاده أن مراقب الحسابات لم تقدم اليه المستندات الدالة على ملكية بعض عناصر الاصول أو أن يتضمن تحفظا مفاده أن الاستهلاك أو مخصص الديون المشكوك فيها ليس كافيا أو أن المنشأة ليست بها حسابات تكاليف بالمرة أو ليست بها حسابات تكاليف منتظمة .

ولقد جرت عادة كثير من البنوك وخاصة البنوك الانجليزية أن تدرس ميزانية العميل طالب القرض على أساسين مختلفين أولهما دراستها على اساس أن المنشأة مستمرة فى عملها **Going Concern Concept** وثانيهما دراستها على أساس أن المنشأة قد توقفت عن العمل **Gone Concern Concept** وتتناول الدراسة على الاساس الاول البحث فى حالة التكوين المالى للمنشأة ومدى سلامته وحالة السيولة كما تتطرق هذه الدراسة الى البحث فى الارقام التى تظهرها حسابات النتيجة للوقوف على اتجاه حجم المنشأة وقدرة المنشأة على ضبط الانفاق وقدرتها على تحقيق الربح ومدى حكمة سياسة توزيع الارباح ، أما دراسة الميزانية على أساس أن المنشأة قد توقفت عن العمل فهى صدى لحذر رجل البنك وأخذه فى الاعتبار لكافة الاحتمالات السيئة التى قد تواجهها المنشأة فى المستقبل مهما كانت هذه الاحتمالات بعيدة الحدوث باعتبار أن الاحوال التجارية لا يمكن الاطمئنان الى سيرها على وتيرة واحدة فقد تتغير هذه الاحوال بسبب ظهور منافسين جدد أو بسبب التغيرات فى الاذواق أو ظهور المخترعات الجديدة أو تولى ادارة معينة أمور المنشأة أو الكساد العام . وعلى هذا يقوم رجل البنك بتقدير مركز عميله على أساس أرقام التصفية ليعرف مدى الوفاء بالقرض فى هذه الحالة فتقدر الاصول حسب قيمتها البيعية الاحتمالية فى ظروف التصفية الجبرية ويستنزل من هذه القيمة بحسب أفضلية أصحابها فتستوفى الديون الممتازة والمضمونة أولا ثم نسبة تقديرية من الديون العادية التى قد يبادر أصحابها الى استيفائها قبل غيرهم ثم باقى الديون العادية .

ونكتفى هنا بما تقدم فى شأن دراسة القوائم المالية اذ أن البحث فى هـذا الموضوع باستفاضـة أمر يحتاج لاكثر من مقال أرجـو أن تسمح الظـروف بمعالجته فى المستقبل .

وقبل أن نترك مبدأ الامان للحديث عن مبدأ آخر يجدر أن نضيف أن البنك التجارى لا يقتصر فى سعيه وراء تحقيق الامان على ما سبـق الاشـارة اليه من دراسات وانما يتعين عليه أن يراعى أمرا هاما آخرا هو توزيع المخاطر ويتم ذلك بتوزيع القروض على قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة وعلى أنواع مختلفة من المنشآت العاملة فيها وعدم تركيزها فى نوع منها كما يتم ذلك عن طريـق عـدم تركيز استحقاقاتها فى تاريخ معين وتنويع الضمانات التى يقبلها البنك وتوزيـع القروض فى جهات مختلفة بل وفى بلدان مختلفة وغير ذلك . وبمراعاة هذا المبدأ تحدث مقاصة بين المخاطر التى يتعرض لها البنك فى ميدان الاقراض وبدون مراعاتها يكون رجل البنك كتاجر البيض الذى يضع كل ما لديه من البيض فى سلة واحدة فيتعرض لخسارة كبيرة عند أول صدمة تتعرض لها السلة .

٢ — ملاءمة الغرض الذى يستخدم فيه القرض للأغراض التى تعتبر من وجهة نظر سياسة الائتمان فى الدولة جديرة بتقديم التسهيلات الائتمانية من اجلها :

ان الاساس الثانى لمنح قروض البنوك التجارية هـو ملاءمة الغرض منهـا لاغراض التنمية الاقتصادية كما تحددها السلطة العامة . فلا يكفى أن يكون الغرض من القروض مقبولا من وجهة نظر البنك بل عليه أن يتحقق كذلك من أن القوانين والارشادات التى تصدرها السلطة العامة بشأن توجيه الائتمان بما فيه صـالح التنمية الاقتصادية تجيز مثل هذا القرض .

ومن أمثلة مراعاة البنوك التجارية لارشادات وتعليمات السلطة العامة بشأن منح القروض ما حدث فى انجلترا عند قيام الحرب العالمية الثانية وبعد ان وضعت هذه الحرب أوزارها • فبعد قيام الحرب العالمية الثانيـة فى سنة ١٩٣٩ بقليـل أحست الحكومة البريطانية بضرورة توجيه النصـح والارشاد للبنـوك لتركز اهتمامها على القروض التى يكون الغرض منها المساهمة فى المجهود الحربى وقـد

وجه وزير الحرب فى ذلك الوقت نداء الى البنوك جاء فيه انه يرى أن أهم أنواع النشاط التى تستحق عنايتها عند منح القروض هى التسليح وتجارة الصادرات وانتاج الفحم والزراعة وقد نفذت البنوك رغبه وزير المالية بقدر امكانها خلال سنوات الحرب . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصدر وزير الخزانة ارشاداته وتوجيهاته الى اللجنة المعروفة باسم Capital Issue Committee (وهى لجنة مكونة من أعضاء لهم خبرة فى ميدان التجارة والصناعة يعينهم وزير الخزانة وكانت تنحصر مهمة اللجنة فى بحث طلبات الاقتراض من البنوك وطلبات الشركات المساهمة بطرح أسهمها أو سنداتها للاكتتاب العام) وكذلك الى البنوك لحثها على اعطاء الافضلية للمشروعات التى يكون غرضها اعادة التسليح وتنشيط تجارة الصادرات الى الاسواق المرغوب فيها والحد من الواردات وخاصة من منطقة الدولار الامريكى ولنهيها عن الموافقة على قروض يكون الغرض منها استخدامها فى انتاج سلع غير ضرورية وبخاصة ما كان يستهلك منها محليا ويدخل فيه قدر كبير من المعادن أو التى يكون الغرض منها المضاربة فى الاوراق المالية أو تكديس البضائع أو مساعدة مؤسسات البيع بالتقسيط . وقد كانت هذه الارشادات تعدل من آن لآخر وفقا لحاجة الاقتصاد القومى فى بريطانيا .

٣ ــ استهداف الكسب :

هذا هو الاساس الثالث فى منح قروض البنوك التجارية ، فالبنك التجارى وان كان بتقديمه القروض لعملائه يسهم بدوره فى تنشيط الاقتصاد القومى ويؤدى بذلك خدمة عامة الا أنه باعتباره مؤسسة تجارية يبتغى الكسب من وراء هذا العمل ليتمكن من أداء الفوائد الدائنة على ودائع عملائه ومواجهة المصروفات الادارية المختلفة وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر . وتواجه البنوك فى سعيها وراء تحقيق الربح مشكلة التوفيق بين الأربحية والسيولة أو ما يسمى «مقص الاربحية والسيولة » فالسيولة والاربحية هما متغيران يتحرك الواحد منهما فى اتجاه عكسى من الآخر فكلما كان الاصل أكثر سيولة كلما كان أقل أربحية ودليل ذلك أنه بينما تعتبر النقدية الحاضرة بخزينة البنك أكثر الاصول سيولة على الاطلاق تنخفض اربحيتها الى لا شىء فاذا ما انتهج البنك سياسة مؤداها الاحتفاظ بعناصر

أصوله سائلة مائة فى المائة كانت نتيجة ذلك عدم تحقيق البنك لاية أرباح ولذلك فان الارصدة التى تحتفظ بها البنوك التجارية لدى بنوك المقاصة لا تحتسب عليها فوائد فحسب بل انه يتعين فى كثير من الاحيان أداء عمولة عن امساك الحساب ليغطى بنك المقاصة مصاريفه .

لما تقدم يتعين على البنك التجارى أن يحدث توازنا بين السيولة والاربحية وذلك عن طريق استثمار أمواله فى وجوه مختلفة ذات درجات مختلفة من السيولة يقابلها بارتباط عكسى درجات مختلفة من الاربحية وبذلك يقف البنك التجارى موقفا وسطا من مشكلة « مقص الاربحية والسيولة » .

ولا شك أن أهم مصدر من مصادر الربح فى البنوك التجارية هو الفائدة التى يستأديها البنك على قروضه لعملائه ويدخل فى تقدير سعر الفائدة كل التكاليف التى يتكبدها البنك فى سبيل القيام بهذا العمل من الفائدة التى يتعين عليه دفعها لعملائه المودعين الى المصاريف التى يتكبدها فى انجاز ومراقبة عملية منح القروض الى المصاريف العمومية الاخرى كمصاريف الصيانة والنظافة والاضاءة والاستهلاكات وغير ذلك من المصاريف كما يراعى فى تحديد سعر الفائدة المدينة سعر الخصم لدى البنك المركزى وتجرى البنوك فى انجلترا والمانيا وغيرها من البلاد الاجنبية على احتساب سعر الفائدة المدينة على أساس نسبة معينة فوق سعر الخصم وبحد أدنى للسعر كأن يكون سعر الفائدة ١٪ فوق سعر الخصم وليكن ٤٪ بحد أدنى ٥٪ مثلا وبذلك يسمح البنك لنفسه بالحرية فى تعديل سعر الفائدة اذا فرض وارتفع سعر الخصم الى ٦٪ مثلا ففى هذه الحالة يمكن للبنك أن يرفع السعر الى ٧٪ بينما لو كان قد اتفق مع عميله على أن يكون سعر الفائدة ٥٪ فى الوقت الذى كان فيه سعر الخصم ٤٪ وأصبح هذا السعر ٦٪ فان البنك سيجد نفسه مضطرا لتنفيذ الاتفاق المبرم مع العميل ويصبح فى هذه الحالة سعر الفائدة المدينة أقل من سعر الخصم .

وتواجه البنوك هذا الامر احيانا بشكل آخر فهى تتفق مع العميل على سعر فائدة معين دون اتخاذ سعر الخصم كأساس للحساب وتنص فى أحد بنود عقد الاعتماد على احتفاظها بالحق فى تعديل هذا السعر فى أى وقت تشاء بمجرد اخطار المدين بخطاب موصى عليه .

ومن البديهى أن الفائدة التى يحصل عليها البنك هى فى مقابل استعمال العميل لاموال البنك وليست مقابل الخدمات الاخرى التى يقدمها البنك لعميله والتى يجب أن يتقاضى عنها عمولات مناسبة تغطى تكاليف هذه الخدمات وتسمح بفائض من الربح .

تحليل اتجاهات التجارة الخارجية الليبية فى السنوات الاخيرة

للدكتور انتونى استامبوليس*

مقدمة :

أن ليبيا قد قفزت خلال السنين القليلة الماضية بتطورات اقتصادية مدهشة بسبب اثر النمو الكبير فى صناعة البترول . وتعكس احصاءات التجارة الخارجية فى هذه السنوات ذلك التطور بشكل واضح .

وتمثل الجداول الخمس التالية واردات وصادرات ليبيا مقسمة حسب السلع وحسب الدول بينما يحاول الجدول السادس اظهار اجمالى الاستيراد واجمالى التصدير وتوضيح التطورات فى الميزان التجارى للبلاد .

السلع المصدرة :

يظهر الجدول الخاص بالصادرات الليبية فى السنوات من ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٥ الاتجاهات التالية :

(١) نمو هائل فى الصادرات بصفة عامة ناتج عن الارتفاع السريع فى صادرات الزيت بعد عام ١٩٦١ فلم تكد تحل سنة ١٩٦٤ م حتى وجدنا أكثر من ٩٩٪ من قيمة جميع الصادرات ينتمى الى شحنات الزيت الخام .

---

* هذه ترجمة لمقال دكتور انتونى استامبوليس الأستاذ بكلية التجارة وقد نشرت باللغة الانجليزية فى الصفحات ٤٦ ـ ٥٦ من العدد الأول ـ المجلد الأول . وبعد اجراء التعديلات اللازمة لتضمن احدث المعلومات حتى عام ١٩٦٥ .

(٢) انخفاض طفيف فى الصادرات من غير الزيت والتى هى فى معظم الاحـوال منتجات زراعية ــ وهذا يعنى أن القطاع الزراعى للاقتصاد قد اصابه الركود فقد حدث ان صاحبت النهضة زيادة محسوسة فى مستويات الاستهلاك كمـا واجهت معدلا مرتفعا من نمو السكان بمعدل ٦ر٣٪ فى العام .

التصدير حسب البلاد :

يؤثر توزيع صادرات البترول على جدول الصادرات الى البلاد المختلفة فالى عام ١٩٦٤ ذهب نحو نصف الصادرات الليبية الى المانيا الغربية بينما كانت بريطانيا تحتل تلك المكانة فى عام ١٩٦٠ وانخفض نصيبها الى نحو الخمس فى عام ١٩٦٤م وانخفض نصيب ايطاليا الى $\frac{1}{8}$ مجموع الصادرات بينما كان مركزها السائد قبل البترول يصل الى $\frac{1}{4}$ الصادرات الليبية فى عام ١٩٦٠م .

توزيع صادرات البترول حسب الدول

أن الجزء الغالب من الزيت المصدر يذهب ويستمر فى الذهاب الى اوروبا وعلى الاخص الى الدول الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة ــ هـذا وقـد تجاوز البترول المصدر حد المليون برميل فى اليوم وسيستمر فى الزيادة خـلال السنوات القليلة القادمة وقد يصل الى معدل ٢ مليون برميل فى اليوم ونستطيـع تحديد توزيع الكميات القليلة من صادرات ليبيا من غير الزيت على البلاد المختلفة وذلك بحساب قيمة البراميل المصدرة المذكورة فى الجدول رقم (٣) بالسعر المعلن وطرحها من القيمة المرصودة أمام كل دولة فى الجدول رقم (٢) وطبقا للمعلومات التى اعلنتها وزارة شئون البترول وحسب بيانات البنك الليبى السنوية تصبـح القيمة المعدلة لصادرات الزيت الخام والسلع المعاد تصديرها من الموانى الليبية لعام ١٩٦٣ ما يبلغ ٠٠٠ر٤٠٠ر١١٧ جنيه ليبى وفى عام ١٩٦٤م الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٢١٦ جنيه ليبى وبمقارنتها بالقيمة غير المعدلة والمبينة فى الجدول رقم (١) وهى تصل فى عام ١٩٦٣ الى ٨١٩ر٨٢٢ر١٣١ جنيه ليبى عن الزيت الخام على أساس السعر المعلـن وقدره ٢١ر٢ دولار للبرميل الواحد كما تصل فى عام ١٩٦٤م الى ٣٩٤ر٠٧٩ر٢٤٨ جنيه ليبى . هذا ويظهر أن متوسط سعر البرميل الواحد للزيت الخـام تسليم

الميناء أقل قليلا من ٢ دولار ــ ولما كان معظم الزيت يباع حسب السعر المعلن ــ فأن مدى اختلاف السعر لابد وأن يكون كبيرا حتى تصل الى ذلك للمعدل ومن ثم نحتاج الى معلومات مفصلة عن الاسعار الواقعية للزيت المصدر الى الدول المختلفة حتى يمكن أن نصل الى الرقم الصحيح للارقام الواردة فى الجدول رقم (٢) .

السلع الرئيسية المستوردة :

يتبين من الجدول رقم ٤ أن السلع الرئيسية المستوردة فى الأعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وهى تسع فئات رئيسية تبلغ نحو ٥/٢ مجموع الواردات الليبية ــ ومعظم هذه الاصناف تمثل الأجزاء الهامة من المشتريات الكبيرة التى تمت بمعرفة شركات البترول ــ ويتضح من المعلومات المستمدة من المطبوعات الخاصة بميزان المدفوعات عن عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ أن المستورد بمعرفة هذه الشركات وصل فى عام ١٩٦٢ الى ٢٤٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ليبى من مجموع ٧٣٫٥٨٩٫٠٠٠ جنيه ليبى أى بنسبة ٣٣٫٧٪ وأما فى عام ١٩٦٣ فقد بلغت ٢٤٫٣٧٠٫٠٠٠ جنيه ليبى من مجموع ٨٥٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه أى ٢٨٪ .

يمثل الجدول رقم (٥) قيمة الواردات الليبية من عدة بلدان خلال الفترة من ٥٩ م الى ١٩٦٥ فنحو ٥/٣ احتياجات ليبيا تستورد من خمسة بلدان هى ايطاليا ــ الولايات المتحدة ــ المملكة المتحدة ــ المانيا الغربية ــ فرنسا (ويبلغ نصيب المملكة المتحدة والولايات المتحدة وايطاليا نحوا من ٥/٣ مجموع الواردات) واذا استبعدنا السلع التى تستوردها شركات الزيت من هذا الجدول لوجدنا أن قيمة الواردات من هذه الدول الخمس التى تأتى فى رأس القائمة تكون على النحو التالى :

	بالآلاف من الجنيهات			
الدولة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
ايطاليا	١٤٫٠٨٣	١٥٫١٩٩	١٨٫٥٤٥	٢٧٫١٢٤
المملكة المتحدة	٩٫٦٣٣	١١٫٩٥٨	١٥٫٠٠٣	١٤٫٢٥٠
المانيا الغربية	٦٫٥٢٧	٨٫١٠٢	٨٫٧١١	١٠٫٢٤٣
الولايات المتحدة	٤٫٥٨٣	٥٫٩٩٩	٧٫٩٠٤	٧٫٠٣٥
فرنسا	٠٠٠٠٠	٢٫٨٠٥	٣٫٥٠٧	٥٫٠٥٩

الميزان التجـارى

يبين الجدول رقم (٦) ميزان التجارة الخارجية لليبيا سنويا عن ١٢ سنة تمتد من ١٩٥٤ الى ١٩٦٥ وان هذا الميزان غير المتوازن قد حسب بعملية بسيطة هى طرح البضائع المستوردة من قيمة الصادرات والسلع المعاد تصديرها وقد كان الباقى سلبيا أى فى غير صالح البلاد حتى عام ١٩٦٢م ذلك أن انفاق شركة الزيت اثناء تنقيبها قـد سبب ارتفاعا سريعا فى الواردات لم يقابله من جهة أخـرى ارتفاع مناسـب فى الصادرات الى أن بدأ تصدير البترول الخام فى سبتمبر ١٩٦١ ولم تتعادل الصادرات مع الواردات الا فى خلال عام ١٩٦٣ ومنذ ذلك الحين ارتفعت الصادرات ارتفاعـا حادا سريعا حتى أنها بلغت فى عام ١٩٦٥ ضعف قيمة الواردات حتى مع حسـاب قيمة الزيت الخام على حساب السعر الحقيقى مع اختلافه عن السعر المعلن .

وفى الحقيقة أنه فى خلال السنوات الماضية من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ عندما كـان الميزان المنظور سلبيا فأن صافى الايراد غير المنظور والمعونة الاقتصادية الرسميـة كانت تنتهى جميعها الى فائض قليل قد يرتفع الى ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة .

والتقارير عن ميزان المدفوعات فى ليبيا قد اجرت عدة تعديـلات بوضع الواردات فى حساب دائن والصادرات فى حساب مدين حتى أصبح الميزان التجارى المعدل مختلفا عما هو مبين فى الجدول رقم (٦) المستمد من التقارير السنوية للتجارة الخارجيـة .

وفيما يلى نوضح الاجمالى كما ورد فى تلك التقارير عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ :

القيمة بالآلاف من الجنيهات

السنة	الواردات	المعاد تصديرها الصادرات والسلع	الميزان التجارى المعدل
١٩٦٠	٦٢٫٥٨٨	٣٫٥٥٠	—٥٩٫٠٣٨
١٩٦١	٥٤٫٢٠٢	٧٫٧٠٤	—٤٦٫٤٩٨
٢٩٦٢	٧٣٫٥٨٩	٥٠٫٤٣٢	—٢٣٫١٥٧
١٩٦٣	٨٥٫٢٥٠	١٢٠٫٣٧٢	+٣٥٫١٢٢
١٩٦٤	١٠٤٫٣٧٩	٢٢١٫٥٧٩	+١١٧٫٢٠٠

أن الاختلاف الكبير عن جدول (٦) فى البيانات عن ١٩٦٣ يرجع أساسا الى تعديل القيمة لصادرات البترول والتى سبق أن نوهنا عنها ــ فاذا فحصنا أرقام ١٩٦٣م نرى الاثر الطيب الذى تركته شركات الزيت على الميزان التجارى لليبيا . فأن شركات الزيت صدرت ما قيمته ٠٠٠ر٤٠٠ر١١٧ جنيه من الزيت الخام بينما استوردت ما قيمته ٠٠٠ر٤٠٠ر٢٤ جنيه وساهمت بفائض فى الميزان بما يقدر بنحو ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٣ جنيه فاذا طرحنا هذه الارقام من المجموع نجد أن قطاع الصادرات من غير الزيت يصل الى ٣ مليون فقط بينما يصل الاستيراد الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٦٠ مليون أى بعجز فى الميزان التجارى يبلغ ٠٠٠ر٩٠٠ر٥٧ جنيه .

وأكثر من هذا فأن صافى الزيادات الرأسمالية لشركات الزيت فى ليبيا أو الاستثمارات المباشرة الجديدة فقد بلغ مجموعها ٠٠٠ر١٠٠ر٣٧ جنيه فى عمام ١٩٦٢ و ٠٠٠ر١٠٠ر٢٠ جنيه فى عام ١٩٦٣م و ٠٠٠ر٥٠٠ر٣٧ جنيه فى عام ١٩٦٤٠

وهناك عناصر أخرى للنشاط الاقتصادى لشركات الزيت تؤثر فى ميزان المدفوعات الى جانب تجارتها فى الواردات وصادراتها من الزيت الخام أو الصادرات المعادة التى سبق ذكرها ــ وهى تتضمن ما يلى :

(١) أن مجموع الانفاق المدفوع فى الخارج وصل الى ٠٠٠ر٤٠٠ر٢٩ جنيه فى عام ١٩٦٢ و ٠٠٠ر٣٨٥ر٣٥ جنيه فى عام ١٩٦٣ و ٠٠٠ر٩٠٠ر٤٠ فى عام ١٩٦٤م.

(٢) أن المرتبات المدفوعة فى الخارج كانت ٠٠٠ر٨١٥ر٢ جنيه فى عام ١٩٦٢م و ٠٠٠ر٥١٧ر٤ جنيه فى عام ١٩٦٣ و ٠٠٠ر١٠٠ر٦ جنيه فى عام ١٩٦٤ ٠

(٣) أن مبيعات النقد الاجنبى تصل الى ٠٠٠ر٢٣٨ر٤٦ جنيه فى عام ١٩٦٢م و ٠٠٠ر٥٣٠ر٥٩ جنيه فى عام ١٩٦٣م و ٠٠٠ر٦٠٠ر٩٥ جنيه فى عام ١٩٦٤م.

(٤) أن الخسائر الحادثة اثناء استكشاف الزيت فى ليبيا وهى المحسوبة كخصومات سلبية مدينة فى (دخل الاستثمار) تصل الى
٠٠٠ر٦٦٥ر٥٥ جنيه فى عام ١٩٦٢م

٦ر٣٠٢ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٣م
٢٤ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٤م
فهى أيضا اضافات للعناصر السابقة .

ومن الواضح أن موقف ليبيا بوصفها ضمن الدول القليلة المحظوظةالتىلاتقاسى من صعوبات ميزان المدفوعات يتطلب البحث المستمر الدقيق لتحديد الحجم الامثل للتجارة والسياسات النقدية والمالية . هذا الحجم الامثل عموما يجعل فى الامكان استقرار النقد وثباته ويدعو الى فك قيود الاستيراد تدريجيا كما يتطلب سياسة مالية تهدف نحو تطوير سريع لاقتصاديات البلاد من خلال تشجيع كل قطاع اقتصادى على حده .

وننا اذا استبعدنا ورادات شركات البترولنجد أن ليبيا تتمتع بميزان تجارى فى صالحها مع منطقة الاسترلين يصل الى ٢٣ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٣ والى ٤٠ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٤ بينما ينجه الميزان ضد صالحها مع منطقة الدولار فيصل العجز الى ١ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه ليبى فى عام ١٩٦٣ والى ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ليبى فى عام ١٩٦٤ ولكن الميزان التجارى مع بقية أنحاء العالم فى صالحها بمبلغ ٤٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٣ و ١٣٣ر٢٢٨ر٠٠٠ فى عام ١٩٦٤ .

دور علماء الاجتماع في مشروعات الاسكان

الدكتور عبد الجليل الطاهر*
استاذ علم الاجتماع بالجامعة الليبية

يواجه المجتمع الليبى مشكلة اسكان معقدة نتيجة لعوامل متعددة منها النمو الهائل للمدن ، وسيول الهجرة المتدفقة من الريف وقلة المساكن وانخفاض مستوى المرافق العامة ، والنقص الشايد فى المؤسسات الاجتماعيـــة ، الامر الذى حـــدا بالحكومة الليبية قبل سنتين أن تقرر دراسة الاحوال السكنية فى البلاد ، لاجـــل أن تزيل كل المساكن فى الاحياء الفاقدة للشروط الصحية فى المدن خلال السنـــوات العشر القادمة وان تعد كل الخدمات الضرورية فى المجموعات السكنية لهذا فـــأن الهدف الأساسى للبحث أن يظهر بكل وضوح كيف يسهم علماء الاجتماع بصورة فعالة فى مشروعات الاسكان فمما لا شك فيه أن مشروعات الاسكان مشكـــلات اجتماعية ذات تاريخ معقد تمر فى مراحل متعاقبة ينبثق خلالها عدم التوازن والتكيف بين الكائنات البشرية والبيئة التى يعيشون فيها .

ولعل أهم تلك المراحل هى المرحلـــة النفسية التى يكون فيها الناس واعين يقظين بالظروف السكنية التى يعيشون تحت ظلها ، بانها لا تشبع الحاجات البشرية وكنتيجة لذلك فهم لذلك قلقون غير سعداء ، يشعرون بأن تحسين ظروفهم السكنية هدف أساسى فى حياتهم .

---

* ملخص مقال الدكتور عبد الجليل الطاهر المنشور باللغة الانجليزية فى نفس العدد .

تسهم عوامل عديدة فى ظهور تلك المرحلة النفسية : مثل الهجرة من الريف الى المدينة ، سكنى المهاجرين فى احط المناطق فى المدينة ، وفقدان المرافق العامة والخدمات الاجتماعية مثل : اسالة الماء ، الكهرباء ، الحمامات العامة ، المدارس ، المستوصفات ، الاسواق ، الخدمات الضرورية ومن الممكن اضافة عوامل أخرى مثل نقص رؤوس الاموال الخاصة المستثمرة فى الاسكان ، والارتفاع المفاجى فى اسعار الاراضى نتيجة لزيادة مصطنعة ، وارتفاع الايجارات وزيادة السكان .

ويمكن تلخيص المراحل التى تمر بها مشروعات الاسكان كما يلى :

١ — مرحلة الوعى واليقظة عندما تشعر بعض الفئات الاجتماعية بالحرمان من الضرورات الاساسية فى الحياة وتعيش فعلا فى ظل ظروف سكنية هى دون المستوى الادنى .

٢ — ونتيجة للمرحلة الاولى تظهر الى الوجود وضعية خطرة من القلق التى تستحوذ على المناطق الفقيرة الفاقدة للشروط الصحية ، فتثير الرأى العام والسلطات العامة لاتخاذ تدابير عاجلة لاحتياجات تلك الظروف من جذورها .

٣ — جمع المعلومات عن احوال سكان الاحياء الفقيرة مثل التركيب العائلى وحجم العائلة ودخول افرادها ومطالبهم .

٤ — مرحلة التخطيط والتصميم ، حيث يحاول المخططون أن يختاروا أكثر التخطيطات عملية لاشباع المستويات المختلفة للحاجات والاذواق وافراد الاسر والدخول والمعيشة .

٥ — مرحلة التنفيذ والبناء لمشروعات الاسكان .

٦ — اختيار الاسر وفقا لمعايير محددة اقرها ووافق عليها علماء الاجتماع مثل : عدد أفراد العائلة والدخل واعمار الفئات المختلفة .

٧ — تدريب الاسر التى تم اختيارها وتوجيهها للسكنى فى المجموعات السكنية الجديدة وتعليمها على استعمال المرافق العامة والعيش فى مجتمع متضامن منسجم .

٨ — مرحلة الصيانة وحماية المرافق العامة والخدمات والمؤسسات وسلوك الافراد

٩ — مرحلة التقسيم .

ويتضح بكل جلاء الدور الذى يقوم به علماء الاجتماع فى كل تلك الادوار . ومما يجدر الاشارة اليه صعوبة الحديث عن كل تلك المراحل بالتفصيل . وذلك لضيق المجال من جهة ولان كاتب هذا البحث قد اسهم فى (مركز الدراسات الاسكانية) بوصفه خبيرا اجتماعيا ، والذى كان تابعا لوزارة الاعمار فى العراق لمدة سنتين من ١٩٥٦ — ١٩٥٨ وناقش الموضوع من خبرته الشخصية من جهة ثانية)

ينقسم موضوع البحث الى قسمين هما :

(١) يضم القسم الأول مسحا اجتماعيا عاما ، قام به الباحث لجمع المعلومات الضرورية عن المناطق الفقيرة الفاقدة للشروط الصحية فى مدينة بغداد ، والتى كان يعيش فيها سكان الريف والاكواخ وكانت تعرف اشد المناطق ازدحاما واكثرها انحطاطا باسم « العاصمة » ومع أن اصطلاح (العاصمة) له معنى آخر باللغة العربية الا أن استعماله من قبل سكان تلك المنطقة يعتبر تعريفا ساخرا وناقدا لاشد المناطق انحطاطا وفقرا فى بغداد وخلال تلك الفترة قررت الحكومة العراقية البدء فى مشروع ازالة الصرايف والاكواخ وبناء مجموعات سكنية جديدة .

(٢) ويشمل القسم الثانى تقريرا مبدئيا لمسح اجتماعى — اقتصادى لقرية (الوشاش) قام به (مركز الدراسات الاسكانية) .

١ — مشروع ازالة الصرايف والاكواخ وبناء مجموعات سكنية جديدة

يمكن دراسة اسباب قيام العاصمة فى وضعيتين اجتماعيتين هما

١ — الوضعية فى جنوب العراق وخاصة لواء العمارة وهى الوضعية الدافعة التى دفعت الفلاحين واضطرتهم الى الهجرة

٢ — الوضعية فى بغداد وهى الوضعية الجاذبة التى جذبت اعدادا كبيرة من الفلاحين اليها •

١ — الوضعية الدافعة :

تعتبر منطقة العمارة منطقة زراعية حيث يعيش أكثر من ٧٥٪ من سكانها فى المناطق الريفية وتتصل مشكلات سكان هذه المنطقة وتتغلغل فى الارض • فعندما كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية لم تتبع السلطات العثمانية آنذاك سياسة بناءة فى تطوير الاراضى الزراعية ولم تستطيع حسم النزاع حول الاراضى والمحافظة على الاستقرار وكانت تستخدم الاراضى الزراعية وسيلة لحفظ التوازن بين الشيوخ والرؤساء المتنفذين .

وكان النموذج السائد لملكية الاراضى هو النظام القبلى أى أن الاراضى ملك للقبيلة وكانت القبيلة تتمتع سياسيا بشىء من الاستقلال لها تقاليدها وآدابها وعاداتها وكانت القبيلة تفلح الارض وتزرعها مقابل ضريبة تدفعها سنويا للدولة وكانت الاراضى تمنح باللزمة لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات عن طريق المزايدة العلنية والنتيجة الحتمية كانت سلسلة متصلة الحلقات من الديون المتتابعة من الفلاحين الى الرؤساء .

ولكن بعد أن تألفت فى العراق حكومة وطنية بعد سنة ١٩٢١ وجدت من ضرورات استتباب الامن والاستقرار وزيادة الانتاج الزراعى وغرس روح المواظبة أن تنقل نظام التملك القبلى الى نظام التملك الفردى ولكن الشىء الذى حدث ولاسباب كثيرة قد سجلت معظم الاراضى بأسماء الرؤساء والشيوخ وبالنتيجة تفككت الروابط القبلية وتفتتت الوحدة القبلية ولم يعمل النظام الجديد على حل مشكلات الاراضى — وظهرت صعوبات كثيرة من جراء حرمان الاكثرية من القبائل وثبتت بالحقائق الاحصائية وجود صلة ايجابية بين نظام تملك الاراضى الزراعية وحجوم سيول الهجرة المتدفقة من الريف وترك المزارع والحقول اضف الى ذلك النجاح السريع الذى احرزه بعض المهاجرين الاوائل والاجور التى يتقاضونها فى المدن بعد أن كانوا ينتظرون الحصاد لاخذ نصيبهم منه . وكان مستوى حياتهم فى الريف

وكركوك وغيرها .

حيث الاجور العالية وامكانية تحقيق بعض المطامح فى الحياة ــ فى بغداد والبصرة

٢ ــ الوضعية الجاذبــة فى بغداد

تعتبر مدينة بغداد أكبر منطقة صناعيــة فى العراق ففيهــا ٤ر٤٤٩ مؤسسة صناعية من مجموع ٤ر٥٧٣ يشتغل فى كل منها أقل من ٢٠ شخصا وكان الفلاحون القادمون من الريف يحصلون على اجور أعلى بكثير مما كانوا يحصلون عليه فى الريف ويجدون فرصا لتعليم ابنائهم وتدريبهم على الخبرات والمهارات الفنية حتى أصبحوا جزءا لا يتجزأ من حياة مدينة بغداد فمنهم الجنود والشرطــة والحراس الليليين وكل العمال وغير الماهرين وشبه الماهرين .

وقد حدث الانتقال من حضارة ريفية الى حضارة المدينة فى فترة قصيرة جدا كان انتقالا مفاجئا تمخض عن عدد كبير من المشكلات الاجتماعية والشخصية مثل الجريمة والجنوح والامراض الخلقية وارتفاع وفيات الاطفال والادمان على المخدرات فأصبحت (العاصمة) مركزا للحاجات البشرية غير المشبعة والقلق والتذمر . ففى هذه البقعة من مدينة بغداد لا يملك أحد سكان الصرايف مواسير لشرب المــاء والكهرباء وكان معدل الدخل للفرد ٦٤١ر٥ جنيه .

وكانت الظروف السكنية سيئة جدا يعبر عنها معدل الاشخاص فى الصريفــة الواحدة وهو ٧٦ر٥ شخصا ولم تكن لديهم دورات للمياه (مراحيض) ويحصل الجميع على المياه الصالحة للشرب من المواسير العامة التى وضعتها الحكومة على مقربة من العاصمة .

٣ ــ تحسين الظروف السكنية (قرية الوشاش) .

كان يعتقد بأن قرية الوشاش صالحة للقيام بمشروع تحسين ظروفها السكنية اذ تقع بين المنطقة السكنيــة التى تسمى المنصور التى تسكنها الطبقــات ذات الدخول العالية فى الغرب . ومشروعات الاسكان الحكوميــة فى الشمال وقناة الوشاش فى الشرق والصرايف والاكواخ فى الجنوب . كانت الوشاش قبل عشرين سنة قطعة من الاراضى الزراعية خالية من السكان وبعد أن تم فتح الشوارع والطرق

وسط مدينة بغداد اضطر البعض الى شراء قطع من الاراضى لغرض السكنى فيها وبدأت القرية بالنمو التدريجى نتيجة للسيل البطىء الذى قصدها من سكان مدينة بغداد وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد القادمين وخاصة بعد فيضان سنة ١٩٥٤ الذى اغرق وحطم الصرايف والاكواخ الواقعة وراء السدة فى الجهة الشرقية من بغداد .

وكانت أهم الاسباب التى جذبت السكان الى الوشاش هى : رخص اسعار الاراضى وتجانس الفئات الاجتماعية — الاقتصادية (حوالى ٧٨٪ من السكان جنود وشرطة وعمال وشغيلة وحمالون وباعة متجولون وخدم وحراس وغيرهم من فئات الدخل الواطىء) وتوافر الماء الصالح للشرب والكهرباء .

وكان يظهر بأن تحسين الظروف السكنية سيؤدى الى رفع مستوى المعيشة وزيادة كفاءة المؤسسات العامة . وكان الاتجاه الى اتباع سياسة التعاون والتكاتف بين السلطات الحكومية وسكان قرية الوشاش دون احداث تغيير جذرى فى البناء الاقتصادى الاجتماعى للقرية . وقد وضعت المعايير التالية للتحسين وهى :

(١) نقص فى الخدمات الجماعية والمرافق العامة .

(٢) الملكية الخاصة .

(٣) تجانس الفئات الاجتماعية .

(٤) عدم اشباع الحاجات البشرية .

وقد اعدت قائمة اسئلة لجمع معلومات عن العائلة والظروف السكنية (مثل طراز البناء ، عدد الحجرات ، المرافق العامة ، الملكية ، الايجار) والمهنة والدخل ومعايير موضوعية لقياس مستوى المعيشة والترفية والجذر الاجتماعى للسكان . وقد تم اختيار ٥ر٧٪ من السكان كعينة ممثلة لجميع السكان وقسمت قرية الوشاش الى الى ستة مقاطع (أ، ب، جـ، د، هـ، و) وفى كل مقطع توجد مجموعات من ٩ الى ١٣ . وتم ترقيم كل مجموعة ووضعت اشارات على الجدران على شرط أن تزار الدار التى رقمها ١٥ ومضاعفاته فظهر أن ١٧٤ اسرة تسكن ١٠٠ دارا وكان مجموع عدد

الافراد فى العينة كلها ٩٣٠ شخصا (٤٦٢ ذكور و ٤٦٨ اناث و ٤١٦ طفلا تقل اعمارهم عن ١٣ سنة) .

وتم جمع المعلومات الضرورية عن السكان قبل البدء بعملية التحسين :

من هذا يتضح كيف يستطيع علماء الاجتماع أن يسهموا اسهاما فعالا فى كل المراحل التى تمر بها المشكلات الاسكانية ومن الافضل بالطبع دراسة المناطق التى تنوى الحكومة بناء المجموعات السكنية الشعبية فيها وجمع الحقائق عن سكانها حتى نستطيع خلق مجتمعات متضامنة متجانسة .

بعض نواحى الانتاج الزراعى في ليبيا

للدكتور جمال الدين الدناصورى*

تعد ليبيا بلدا زراعيا سواء لارتفاع نسبة من يعتمد من سكانه على الزراعة، اذ قدر عدد هؤلاء سنة ١٩٦٠ بـ ٨٥٤ر٧١٧ نسمة أو ٢ر٧١٪ من جملة السكان ، أو من يعمل فى الزراعة ويقدرون بنحو ٥٦٪ ممن بلغ عمرهم ١٥ سنة أو يزيد ، أو لأن اكثر الصادرات — قبل تضخم صادرات البترول التى أصبحت تمثل ١ر٩٩٪ من جملة قيمة الصادرات — تتألف من محاصيل زراعية • ولكن البترول كصناعة أستخراجية يساعد فى مجال الزراعة على توفير الاموال التى تنفق على مشروعات التنمية الزراعية ، وعلى خلق سوق دائمة تستطيع أن تستوعب قدرا متزايدا من الاغذية والخامات الزراعية باسعار مجزية •

الزراعة التى تمارس فى بقاع متباعدة من البلاد المترامية الأرجاء تتنوع من حيث ظروف الانتاج الطبيعية والبشرية التى تمارس فى كنفها فزراعة الرى تسود وحدها فى فزان بواحاتها التى ينتظم معظمها فى صورة وديان تتجه من شرق شمال الشرقى الى غرب الجنوب الغربى ، كما يتركز أكثرها فى طرابلس مع انتشارها تدريجيا فى برقة (تقدر جملة اراضى زراعة الرى سنة ١٩٦٠ بـ ٥٩٠ر١٢٠ هكتارا، يوجد منها ١٤١ر١٠٥ هكتارا أو ٢ر٨٧٪ فى طرابلس و ٠٧٧ر١١ هكتارا فى برقة أو ٢ر٩٪ و ٣٧٢ر٤ هكتار أو ٦ر٣٪ فى فزان)، ورغم أن اراضى زراعة الرى لا تتجاوز نسبتها ٤٪ من مساحة الاراضى الزراعية سواء التى تزرع المحاصيل

---

* ملخص مقال للدكتور جمال الدناصورى المنشور فى نفس العدد باللغة الانجليزية .

الحولية أو الشجرية فان قيمتها الانتاجية لا تتجاوز تلك النسبة ، كما يبدو من اسهام هذا النوع من الزراعة فى الصادرات الزراعية (الخروع والكاكاوية والحمضيات التى تمثل قيمتها ٣ر٥١٪ من جملة قيمة الصادرات غير البترولية سنة ١٩٦٤) وليست زراعة الرى مركزة فى طرابلس فحسب بل تعتبر طرق الرى المستخدمة أكثر تقدما أيضا ، حتى ليقدر ان ٧٥٪ من اراضى الرى فى طرابلس تروى بالطلمبات مقابل ٢٩٪ فى فزان و ٢٤٪ برقة .

أما الزراعة البعلية فهى أوسع انتشارا ، ويعتبر توزيع المطر فى أرجاء البلاد ومدى انتظام سقوطه فى أثناء الفصل المطير بين عام وآخر أهم العوامل التى تؤثر فى هذا النوع من الزراعة ، وتختلف طرابلس عن برقة فى هذا الشأن ، فاذا كانت الزراعة فى فزان تكاد تعتمد اعتمادا تاما على العيون الارتوازية وشبه الارتوازية التى يعد ضبطها للافادة منها من الصعوبات التى تواجه السكان فى تلك البقاع ، فضلا عن الآبار الضحلة والعميقة على السواء التى تتعرض لخطر النضوب بالاسراف فى رفع مياهها ، فأن الزراعة فى برقة وطرابلس أكثر تنوعا : فالزراعة البعلية والزراعة شبه البعلية التى تروى أحيانا أكثر شيوعا من زراعة الرى ، ولما كانت التربة الثقيلة مثل التربة الحمراء أقل افادة من المطر الساقط فى برقة حيث ينتشر توزيعها فأنه رغم غزارة المطر فى شمال برقة أى ، الجبل الاخضر نسبيا ، فأن مقدار ٣٠٠ ملليمتر تعد هنا الحد الادنى لانتاج محصول من الحبوب الشتوية ، مقابل ٢٠٠ ملليمتر فى طرابلس حيث توجد التربة الخفيفة الرملية ، هذا ويقدر أن مساحة الاراضى التى يصيبها ٢٠٠ ملليمتر أو أكثر فى ليبيا بنحو ٣٠ر٠٠٠ كم^2 أو ٢٪ من مساحة البلاد ، منها ١٢ر٨٩٤ كم^2 فى برقة ١٣ر٠٤٠ كم^2 فى طرابلس ، يصيب ٤ر٤١٠ كم^2 فى برقة ٢٠٠ — ٣٠٠ ملليمتر من المطر) ، ٤ر٣٤٣ كم^2 (٣٠٠ — ٤٠٠ ملليمتر) ، ٢ر٨١٣ كم^2 (٤٠٠ — ٥٠٠ ملليمتر) ، ٨٥٥ كم^2 (٥٠٠ — ٦٠٠ ملليمتر) ، ٤٧٣ كم^2 (٦٠٠ أو اكثر) على حين تقدر مساحة الاراضى فى طرابلس التى يصيبها ٣٠٠ ملليمتر فأكثر بـ ١ر٦٥٧ كم^2 و ١١ر٣٨٣ كم^2 (يصيبها ٢٠٠ — ٣٠٠ ملليمتر) و ١١ر٥٣٠ كم^2 يسقط بها من ٢٠٠ — ١٥٠ ملليمتر ؛ وهكذا نجد أن بعض بقاع برقة يصيبها ٦٠٠ ملليمتر من المطر ، بينما لا يتجاوز ما يسقط بطرابلس ٣٧٥ ملليمتر فى أكثر بقاعها مطرا .

ولكن المطر لا ينتظم سقوطه بين عام وآخر ، فهو وان كان يهبط فى طرابلس مثلا بنسبة مشابهة فى سنى القحط (تتراوح بين ١٥ و ٣٠٪ من متوسطه العام) ، فان أقل الجهات مطرا أبعدها تأثرا بهبوطه ، لأن متوسط المطر فى احسن السنوات لا يكاد يجاوز الحد الادنى للزراعة ، ففى المتوسط يقدر أن ما بين كل عشرين عاما ، يزيد المطر عن المتوسط فى تسع سنوات منها ، على حين يهبط دونه فى الاعوام الأحد عشر الباقية (يزيد العجز عن ٣٠٪ من متوسط المطر الساقط فى ٤ سنوات ، ويقل عن ١٥٪ فى عدد مماثل من السنوات ، على حين يتراوح العجز بين ١٥ و ٣٠٪ فى ثلاث سنوات فى المتوسط فى فترة عشرين عاما) . ويقدر أن زراعة القمح والشعير فى برقة مجزية اذا كان متوسط المطر لا يهبط دون ٤٠٠ ملليمتر فى السنة ولكن تذبذب المطر بين عام وآخر لا يمثل وحده مشكلة الزراعة البعلية فأن ارتفاع نسبة الفقد وبخاصة فى الجهات التى يشتد انحدارها يؤثر فى القيمة الفعلية للمطر المتساقط ، ولذلك قامت الزراعة البعلية فى الأحواض والغياض والاودية التى تنتشر فى الجفارة والقبلة فى طرابلس ، وفى منطقة الساحل وبرقة الحمراء والبيضاء غرب الجبل الاخضر وفى المنحدرات الجنوبية له فى برقة ، وهى تعتمد على سقوط المطر الذى قد لا يتجاوز ١٠٠ — ١٥٠ ملليمتر ، ولكن يقدر ما يتجمع منه بثلاثة أو أربعة اضعاف المطر الساقط . ومن ثم تقوم الزراعة المتنقلة التى يمارسها سكان المنطقة فى بقاع تختلف من عام لآخر داخل أراضى زراعتهم التقليدية أو فى مناطق نائية فى سنوات الجفاف .

ولكن حاجة الزراعة البعلية للمطر أو مدى تأثرها بأخفاقه من عام لآخر تختلف باختلاف المحصول ، فالحشائش أقل تأثرا بالمطر من الغلات الشجرية التى لا يعنيها سوى الحصول فى آخر الموسم على الحد الادنى لجملة المطر الساقط الذى يسد حاجتها ، أى أنها أقل تأثرا بسوء توزيع المطر من الحاصلات الحولية التى يمثلها القمح والشعير ، وهما غلتان لا يمكن زراعتهما اذا تأخر بدء موسم سقوط المطر عن يناير ، كما أن مطر شهر مارس يعد العامل الحاسم فى كمية المحصول ، ومن

الطبيعى أن تختلف النباتات فى مدى احتمالها للجفاف أو استعدادها للنمو فى تربة رقيقة أو صخرية ، كما تختلف فى استعدادها لاحتمال الملوحة فى المياه والتربة ، ويعد اللوز والزيتون من الاشجار التى تمتاز بمقدرتها على النمو فى كنف ظروف قاسية كذلك ، كما أن بعض أنوع العلف والشعير تعد أكثر المحوليات مقدرة على النمو رغم الظروف غير المواتية .

على هذا الضوء من التباين فى ظروف المطر وموارد مياه الرى ، واختلاف التربة وظروف السطح ، ومدى توافر طرق النقل والأسواق والأيدى العاملة يمكن تقرير الطرق المثلى لاستغلال الاراضى فى كل من برقة وفزان وطرابلس ، وهى الطرق التى تكفل تحقيق أكبر عائد لرأس المال المستثمر مع الحفاظ على مقـدرة الارض الانتاجية بصيانة مواد التربة والمياه بل وزيادتها كلما أمكن ذلك ، فتشجير منابع الوديان ، واقامة السدود المختلفة للابطاء من تدفق المياه ، والسماح لها بالتسرب وللطمى بالترسب فى قيعان الوديان ، يمكن تثبيت التربة وزيادة سمكها ومقدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة من عام لآخر ، ولذلك فأن تصنيف الاراضى فى ضوء اعتبارات أهمها طبيعة سطح الارض ونوع التربة ومقدرتها على مقاومة الاكتساح ، ومدى ملوحتها ، فضلا عن متوسط ما يصيبها من المطر يعد الخطوة الأولى لتقدير الطاقة الانتاجية للارض ، اذا استغلت الاستغلال الزراعى الامثل .

ومن حسن الحظ اختلاف ظروف الانتاج الزراعى فى فزان التى تعد مجموعة من الواحات عن ظروفه السائدة فى الاقليمين الآخرين وهما طرابلس وبرقة ، وهما يختلفان أيضا عن فزان من حيث الطاقة الانتاجية التى يمكن استغلالها فى المستقبل ، واذا كان بعد هذه الاقاليم بعضها عن البعض الآخر قبل تقدم طرق النقل وتوافر وسائله وزيارة مقدرة الاسواق الاستهلاكية قد أسفر عن قيام نوع من الانتاج الزراعى للاكتفاء الذاتى ، فأن تغير هذه الظروف جميعها ، وبخاصة بعد انتشار حقول البترول ومراكز عمرانه وطرقه فى منطقة سرت التى كانت تمثل منطقة فقيرة تعترض الانتقال السريع بين طرابلس وبرقة ــ يفسح المجال لاستغلال امكانيات كل اقليم دون الاسراف

فى توكيد الاكتفاء الذاتى ، فتتخصص فزان مثلا فى أنتاج البلح ومحاصيل الصيف وخضرواته على الرى (الأرز والذرة والسمسم وقصب السكر) ، وتخصص طرابلس فى أنتاج بعض محاصيل زراعة الرى كالكاكاوية والخروع الى جانب البطاطس والطباق والموالح والمحاصيل الشجرية كاللوز والزيتون ، وتنصرف برقة الى زراعة الحبوب الشتوية واللوز والموز والزيتون والكروم والكتان والحمص فى المنطقة الصالحة لها ، مع العناية بتربية الحيوان ومنتجاته بزراعة نباتات العلف ، مما يوثق عرى التكامل الاقتصادى بينها ، كما يسمح باستبعاد المناطق الحدية التى تستغل استغلالا يضير مقدرتها الانتاجية ، أو لا يتيح الافادة منها على الوجه الاكمل ، ولكن يجب ألا نسرف فى هذا التخصص ، لان اكثر المناطق فى ليبيا يزرع فى ظل ظروف طبيعية بل وبشرية صعبة ، حتى أن تقدير الربح فى عام يجب أن يوزع على فترة أطول ، فكثيرا ما تتعاقب سنوات الجفاف ، حتى ليعد الاستمرار فى زراعة الأرض فى مثل هذه الاعوام ليس له ما يبرره اقتصاديا ، بل ان ارتفاع أجور الأيدى العاملة بعد توافر رؤوس الأموال لاستثمارها فى الزراعة ، وزيادة القوة الشرائية للسواد الأكبر من السكان بتغير نمط الاستهلاك بين سكان المدن المتزايدة بصفة خاصة قد دفع الى استخدام الآلات الزراعية فى البذر والحصاد بصفة خاصة ، مما قد يؤدى الى هجر بعض الاراضى التى لا تصلح (الاراضى الوعرة التى تتفرق فيها مناطق الزراعة المحدودة المساحة أو التى تسودها التربة الرقيقة أو الحصوية) لاستخدام هذه الآلات وبالتالى الى تغيير طرق الاستغلال .

ولما كانت الاحصاءات المتوافرة لا تعدو التعداد الزراعى لليبيا سنة ١٩٦٠ ، فانه من المتعذر أن تتبين بجلاء الاتجاهات العامة التى تسود الزراعة فى ليبيا ، واذا اضفنا الى ذلك عدم دقة الكثير من البيانات وقصورها عن تقديم صور صادقة متكاملة عن الزراعة فى ليبيا ، فأننا سنضطر الى عرض الخطوط الرئيسية للانتاج الزراعى لتبيان الاختلاف الاقليمى الذى يتيح الفرصة لنسج خيوط اقتصاد زراعى متكامل بين بقاع المملكة :

انـواع استغلال الأراضى فى ليبيـا سنة ١٩٦٠ فى الأقاليم الثلاثـة (السنـة المئويـة)

الاقليـم	أراضى المحاصيل الحوليـة	أراضى المحاصيل المعمـرة	المراعى والمروج المستديمة	الاحراج والغابات	اراضى اخرى
ليبيا	٦١ر٤	٣ر٤	٢٩ر٤	١ر٦	٤ر٢
طرابلس	٥٣ر١	٣ر٩	٣٧ر١	١ر١	٤ر٨
برقة	٩٢ر٠	١ر٠	١ر٨	٣ر٦	١ر٦
فزان	٧٦ر١	١٨ر١	٠ر٦	—	٥ر٢

ولما كانت الأراضى التى دخلت ضمن احصاءات التعداد الزراعى مقصورة على حيازات، وكان كثير من أراضى المراعى والغابات وبخاصة فى برقة من الاراضى القبليـة ، فأن هذين النوعين من الاستغلال يبدوان أقل أهمية من الواقع ، وبخاصة فى برقة ، كما أنه قد ترتب على ذلك زيادة الاهمية النسبية للانواع الاخرى من استغـلال الاراضى ، وبخاصة الاراضى التى كانت تزرع زراعة حولية ، أما فى فزان فأن الاحصاء يقدم صورة أكثر واقعية لأن الحيازات خاصة فى معظمها ، ففى هذه الواحات نجد أن الاراضى تتقاسمها المحاصيل الحولية ، وبخاصة الحبوب واشجار النخيل ، التى كان من شأن انتشارها ارتفاع نسبة الأراضى التى تزرع بالمحاصيل المعمرة ، أما المراعى والغابات فلا مكان لها فى هذه الجهات الجافة وقد تلقى النسب المئوية الآتية الضوء على نصيب كل اقليم فى كل نوع من أنواع الاستغلال الزراعى للارض :

النسب المئويـة لانـواع استغلال الأراضى فى الاقاليم بالنسبة للبلاد جميعهـا سنـة ١٩٦٠

الاقليـم	الاراضى الزراعية	أراضـى المحاصيل الحولية	اراضى المحاصيل المعمـرة	المراعـى والمروج المستديمة	الاحراج والغابات	اراضى اخرى
ليبيـا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
طرابلس	٧٨	٦٧ر٦	٨٨ر٨	٩٨ر٦	٥٤ر٣	٩٠ر٥
برقـة	٢١	٣١ر٢	٦ر٢	١ر٣	٤٥ر٧	٨ر٣
فزان	١	١ر٢	٥ر٠	٠ر١	—	٢ر٢

وتتبين فى جلاء الأهمية النسبية للانتاج الزراعى اذا قصرنا دراستنا على أراضى الزراعات الحولية على النحو الآتى :

النسبة المئويــة لانواع المحاصيل فى أراضى الزراعة الحولية فى ليبيا سنة ١٩٦٠

الاقليــم	المحاصيــل الحولية	المراعى المؤقتة	الخضر والزهور	البور المؤقت
ليبيا	٤١ر٧	٣ر٣	١ر٠	٥٤
طرابلس	٤٣ر٣	٣ر٩	٠ر٦	٥٢ر٢
برقــة	٣٩ر٤	٢ر١	٠ر٩	٥٧ر٦
فــزان	١٢ر٦	٥ر٧	١ر٢	٨٠ر٥

يبدو من هذه الاحصاءات أن نسبة ما يزرع من أراضى الزراعة الحولية فى عام ما هو دون نصف مساحة هذه الاراضى ، ولذلك فكثافة الانتاج الزراعى محدودة للغاية ، وبخاصة فى فزان حيث تزيد نسبة البور الذى يمثل أساس الدورة الزراعية ، ولما كانت فزان تمثل أراضى واحات ، فالمراعى المؤقته التى تتألف من نباتات العلف التى تقل مدة بقائها فى الارض عن خمس سنوات ترتفع نسبتها لانعدام المراعى الطبيعية ، بل أن كثيرا مما يعد من محاصيل الخضر يقدم علفا للحيوان ، ولذلك ارتفعت نسبة أراضى الخضر فيها أيضا .

ولكن أهم المحاصيل الحولية هى الحبوب الشتوية التى تزداد أهميتها فى برقة لقلة تنوع المحاصيل الاخرى أما فزان فنباتات العلف تلعب دورا مهما كما يبدو مما يأتى :

نسب المحاصيل الحولية المختلفة فى ليبيا ١٩٦٠ م٠

الاقليــم	الحبــوب	خضر	المحاصيــل الصناعية من الحلفاء	محاصيل العلف المؤقتــة
طرابلس	٩٥ر١	٢ر٦	١ر٧	٠ر٦
برقــة	٩٧ر١٣	٢ر٧٤	٠ر٧	٠ر٠٦
فــزان	٦٢ر١	٩ر٥	٠ر٥	٢٧ر٩
ليبيا	٩٥ر٥	٢ر٧	١ر٢	٠ر٦

ولذلك فالانتاج الزراعى أكثر تنوعا واكثر ميلا لانتاج المحاصيل التجاريــة أو النقدية فى طرابلس ، وأكثر نزوعا للاكتفاء الذاتى ــ كما يبدو من أهمية الحبوب ــ

فى برقة ، أما فى فزان فزراعة العلف والخضروات ـــ وهى محاصيل متداخلة ـــ تدل على فقر المراعى وأهمية الحيوان للزراعة فى أراضى الرى والنقل بين واحة وأخرى ، وعلى الاكتفاء الذاتى فى هذه الجهات البعيدة ، وقد نجد فى الاحصاء مصداقا لأهمية بل ولسيادة محاصيل الحبوب الشتوية وبخاصة فى برقة ، حيث يعد الشعير أكثر انتشارا من القمح نسبيا ، أما فى فزان حيث تقوم الزراعة على الرى فتزرع محاصيل الصيف من الذرة الرفيعة والشامية على السواء كما يبدو من الجدول الآتى :

النسب المئويـة لمحاصيل الحبوب فى ليبيـا سنة ١٩٦٠

الاقليم	الشعير	القمح	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية
ليبيا	٧٦ر١	٢٣ر٦	٠ر٢	٠ر١
طرابلس	٧٩ر٣٤	٢٠ر٣٣	٠ر١٥	٠ر١٨
برقـة	٦٨ر٩	٣١ر٠	٠ر٠٧	٠ر٠٣
فـزان	٥١ر٨	٣١ر٥	١٦ر١	٠ر٦

تزرع الحبوب الشتوية بعلية وبخاصة الشعير فى برقة وطرابلس ، وان كانت نسبة المزروع من القمح والشعير على الرى أعلى فى طرابلس (٨ر٠٪ من الشعير ، ٧ر٠٪ من القمح منها اما فى برقة فيروى (٤ر٠٪ من الشعير و ٥٪ من القمح ، وفى فزان تعتمد الزراعة على الرى كلها عدا ٣٪ من مساحة الشعير فتعتمد على المطر فى الوديان خارج واحاتها ،وبخاصة فى الاطرف الشمالية .

وتحتكر طرابلس زراعة بعض الحاصلات التجارية كالكاكوية وبذور الخروع والطباق بل وبعض المحاصيل البرية كالحلفاء ، كذلك شأن الفواكه فأشجارها فضلا عن أشجار الزيتون تكاد تكون مقصورة على طرابلس أيضا ، ما عدا الموز والكروم ؛ ولكن هناك نسبة متزايدة من أشجار الزيتون واللوز تزرع الآن فى برقة ، والواقع أن خصائص التركز وارتفاع نسبة المثمر من الاشجار أكثر وضوحا فى طرابلس منها فى برقة ؛ أما فزان التى تختص بنسبة عالية من نخيل البلح ، فلا تعنى باستغلاله ، والواقع أن الاصناف التجارية من الفواكه وغيرها من الاشجار المعروفة كزيتـون الزيت وكروم النبيذ فتتركز فى طرابلس ، مما يؤكد وضوح نزعة الزراعة على أساس تجارى نسبيا ، ويقدر متوسط مساحة الحيازة بـ ٢ر٢٦ هكتارا فى كل من طرابلس

وبرقة و ٤ر٥ هكتار فى فزان ، مما يتفق والتشابه نسبيا بين الاقليمين الاولين حيث تسود الزراعة البعلية ، على حين تختلف مزارع فزان حيث تقوم زراعة الرى الكثيفة نسبيا ، أما متوسط مساحة الأراضى التى تزرع بالمحاصيل الحولية فى الحيازة، فترتفع فى برقة بارتفاع نسبة البور (٩ر٢٤ هكتار المساحة الكلية للحيازة على حين يبلغ متوسط البور ٤ر١٤ هكتار) على حين تبلغ نسبة البور فى طرابلس نصف ذلك (٨ر٧ مكتار من الاراضى البور على حين تبلغ مساحة الحيازة ٩ر١٤ هكتار فى المتوسط)٠

أما فى فزان فترتفع نسبة البور كثيرا أيضا ، فتترك ٩ر٢ هكتار بورا من بين ٦ر٣ هكتار تمثل متوسط مساحة الحيازة ، والواقع أن الحيازات تتألف من قطع متفرقة كما يبدو وما يأتى :

متوسط مساحة الحيازة ، متوسط عدد القطع فيها ، ومتوسط مساحة كل قطعة فى ليبيا ١٩٦٠ .

الاقليم	متوسط مساحة الحيازة	متوسط عدد القطع	متوسط مساحة كل قطعة	متوسط مساحة الأرض المزروعة بالحيازة
ليبيا	٦ر٢٦	٧	٨ر٣	٥ر٧
طرابلس	٠ر٢٨	٩	٢ر٣	٤ر٧
برقة	١ر٢٧	٢	٣ر١٦	٠ر١٠
فزان	٧ر٤	٣	٤ر١	٦ر٠

ولكن تختلف الاهمية النسبية للغلات التى تزرع فى كل حيازة كما يبدو مما يأتى :

متوسط مساحة ما يزرع بالمحاصيل الرئيسية فى الحيازة فى ليبيا ١٩٦٠

الاقليم	الحبوب	الخضروات	المحاصيل الصناعية	محاصيل العلف المؤقت	متوسط نصيب الرأس من المراعى الدائمة بالهكتار
ليبيا	٥ر٦	٢ر٠	٨ر٠	٠ر٠٤	٥٧ر١
طرابلس	٠ر٧	٢ر٠	١ر١	٠ر٠٤	٥٧ر١
برقة	٦ر٩	٣ر٠	٠٨ر٠	٠ر٠٠٥	٠ر٠٧
فزان	٤ر٠	٠٦ر٠	٠٠٣ر٠	٢ر٠	٠ر٠٠٦

ولسنا بحاجة الى التعليق على هذه الارقام لأنها جميعها تؤكد ما سبق ذكره بشأن صغر وتفتت الحيازات فى طرابلس، بالنسبة لبرقة ،وصغر الحيازات كثيرا فى فزان حيث يظهر الاعتماد فى فزان على محاصيل العلف لانعدام المراعى ، والعناية نسبيا فى طرابلس بتنويع الانتاج الزراعى وخاصة من المحاصيل النقديـــة .

وصفوة القول أن وضع تخطيط للزراعة على ضوء التخصص الاقليمى نتيجة لتنوع ظروف الانتاج فى أقاليم ليبيا المختلفـــة يؤدى الى زيادة كفاية الانتـــاج الزراعى ، وصيانة مقوماته الطبيعية ، وبخاصة موارد التربة والمياه التى تتعرض للتدمير سواء نتيجة للاستغلال الخاطىء أو للاسراف فيه ، كما يقود أيضا الى توثيق أسباب التكامل فى الانتاج الزراعى ، ويستغل الطاقات الانتاجية الكامنة وحرى بها أن تجد فى نهضة البلاد ورخائها فى هذه الفترة حافزا لتتجاوز حاجات الاقاليم من المحاصيل المختلفة ، ويعد هذا التخطيط نقطة انطلاق لتعم البلاد موجة رائدة جديدة فى ميدان بدأت بوادرها تظهر فى تنوع الحاصلات والتوسع فى مشروعات الرى وتجديد طرق الانتاج .

بعض مشاكل تطبيق طرق التخطيط علي الاقتصاد المتخلف

(خلاصة المقال المنشور باللغة الفرنسية فى هذا العدد)

الدكتور عزيز القطيفى*

يكاد يجمع الاقتصاديون اليوم على أن التطور التلقائى (أى التطور الناتج عن تلقائية نظام السوق) فى البلدان المسبوقة اقتصاديا لا يمكنه أن يؤدى الى تقدم هذه البلدان ولذلك لابد من استبدال التطور التلقائى بتطور اقتصادى مخطط ، وبعبارة أخرى ان التغلب على التخلف الاقتصادى لا يتم دون الالتجاء الى التخطيط . وقد يلوح من ذلك ان التخطيط هو بمثابة العلاج المباشر للتخلف ، وفى الحقيقة ان كل تخطيط لا يؤدى حتما الى تطور اقتصادى ، فثمة خطط اقتصادية قد اخفقت فى تحقيق النمو الاقتصادى فى بعض البلدان .

ان نجاح التخطيط فى تعجيل التطور الاقتصادى يتوقف بصورة رئيسية على سلامة الاساس النظرى للخطة أولا ودقة اجهزتها للتحليل الكمى ثانيا وفيما يلى بعض الملاحظات بشأن هاتين المسألتين :

أولا : الاساس النظرى للتخطيط فى البلدان المسبوقة اقتصاديا : يثير الأساس النظرى لخطة التطور الاقتصادى مسائل مهمة تكاد تكون بمثابة الاساس من بناء التخطيط ، ولعل سبب ذلك يرجع الى غموض المبادئ النظرية للتخطيط الاقتصادى المقترح للبلدان المسبوقة ، اذ يلاحظ بأنه لا تعرف حتى الآن نظرية تخطيط خاصة بهذه البلدان ، فالحلول التخطيطية المعطاة للبلدان المتخلفة لا تعدو أن تكون مستمدة من الاسس النظرية للتخطيط الحر أو من الأسس النظرية للتخطيط

* مدرس الاقتصاد فى كلية التجارة والاقتصاد فى الجامعة الليبية ببنغازى . دكتورا الدولة بالعلوم الاقتصادية بدرجة جيد جداً مع الثناء من جامعة مونبلييه سنة ١٩٦٥ . رسالة الدكتورا بعنوان «التخطيط والتخلف الاقتصادى ، مساهمة فى دراسة النمو والتخطيط الاقتصادى فى العراق» .

الاشتراكى ، ولما كانت هذه الاسس أو تلك لا تتفق دائما والشروط الخاصة بالاقتصاد المتخلف فانه يتعذر الاستناد اليها حرفيا عند تخطيط التطور الاقتصادى فى البلدان المسبوقة . ولايضاح ذلك لا بد من الاشارة الى بعض المبادى الاساسية فى التخطيط :

تعرف الخطة الاقتصادية بصورة عامة بأنها جهاز فنى يستند الى اساس نظرى ، فمن الناحية النظرية لابد وأن تتضمن الخطة الاقتصادية مجموعتين من الموضوعات : الاولى تستوحى من النظام الاجتماعى والاقتصادى وتتناول عادة تعريف مراكز السلطة الاقتصادية وتعيين الجهات المكلفة بتنفيذ الخطة وتحديد أدوات القياس الكمى للتخطيط . أما المجموعة الثانية من الموضوعات فتستمد من التحليل النظرى لاستراتيجية التطور الاقتصادى وتتضمن عادة اهداف الخطة الاقتصادية وتحديد الوسائل التفصيلية لتحقيقها .

ويستدل مما سبق بأن طرق التخطيط ينبغى لها أن تتغير طبقا لتغير الانظمة الاقتصادية أولا ولا بد من أن تختلف لاختلاف استراتيجية التطور فى المكان وفى الزمان ثانيا ، وهكذا فان التخطيط الحر أو الاشتراكى للبلدان المتقدمة صناعيا لا يحتمل التطبيق بشكل آلى فى الاقتصاد المتخلف ، وزيادة فى ايضاح هذه المسألة سنستعرض الأدوار الرئيسية لكل من نوعى التخطيط السالفى الذكر وامكانية تطبيقهما فى البلدان المتخلفة اقتصاديا :

ان معيار التمييز بين التخطيط الحر والتخطيط الاشتراكى يعتمد على الوضع الذى تتخذه الخطة من فعاليات ووظائف النظام الاقتصادى . فقد تكون الخطة أولا كجهاز ملحق بنظام السوق حيث تظل هذه السوق قائمة بالوظائف الاقتصادية الرئيسية ويقتصر دور التخطيط على مساعدة تلقائية النظام الاقتصادى ويسمى هذا النوع من التخطيط بالتخطيط الحر . وقد تكون الخطة ثانيا كقسم اساسى من بنيان النظام الاقتصادى حيث يفرض التخطيط شروطه على فعاليات ووظائف النظام الاقتصادى ولا يترك للسوق الا دوراً ثانويا ويطلق على هذا النوع من التخطيط بالتخطيط الاجبارى المتكامل أو بالتخطيط الاشتراكى . وبطبيعة الحال ان دور الخطة أو السوق ضمن اطار كل من هذين النوعين قد يتفاوت من بلد لآخر

ولكنه فى كل الاحوال لابد وان يكون الدور الرئيسى للخطة أو للسوق مهما تغيرت أهمية كل منهما من اقتصاد لآخر . فبناء على ما تقدم ينبغى معرفة الموضع الذى يجب أن تتخذه الخطة فى النظام الاقتصادى المتخلف ، وبعبارة أخرى ، أيا من الموضعين السابقين يجب أن تتخذه الخطة فى الاقتصاد المتخلف ؟ فالموضع الاول (التخطيط الحر) يترك أمر التطور الاقتصادى بصورة رئيسية على تلقائية نظام السوق ، وحيث اننا نلجأ الى التخطيط لعدم كفاية هذه التلقائية فغنى عن القول بأن هذه الطريقة من التخطيط تفقد غايتها فى البلدان المسبوقة . أما الموضع الثانى (التخطيط الاجبارى المتكامل) فانه يفترض اقتصادا كامل التأميم فعلى فرض قبول البلدان المتخلفة بهذا المبدأ فان تحويل اقتصادها الى نظام اشتراكى لا يتم بين عشية وضحاها فلا بد اذا بكل الاحوال من تعايش بين قطاع حر وقطاع حكومى وبالأحرى لابد من نظام اقتصادى جديد يوفق بين هذين القطاعين من جهة ويعطى للقطاع الحكومى الدور الأرجح فى توجيه النشاط الاقتصادى من جهة أخرى . ولكن ما ينبغى ملاحظته هنا هو أن النظام الاقتصادى الجديد هذا لا يشبه الانظمة الاقتصادية للبلدان المتقدمة صناعيا سواء كانت البلدان الغربية أو البلدان الاشتراكية . ولذلك فان التخطيط المقترح للبلدان المتخلفة اقتصاديا يجب أن يدعم بأساس نظرى ينسجم وطبيعة هذا النظام الجديد . اما اذا بقيت فكرة التخطيط مستندة الى الاسس النظرية للتخطيط الاشتراكى أو الحر فانها ستظل فكرة تجريدية يصعب الانتقال بها الى حيز التطبيق .

ان الاساس النظرى للتخطيط الاقتصادى فى البلدان المسبوقة يجب أن يوضع اذا بشكل يتفق مع الامكانيات الحقيقية للتطور الاقتصادى الفعلى لكل بلد على حدة . أى ان درجة المركزية فى التخطيط وموضع الخطة من النشاط الاقتصادى لابد من استنادهما فى البداية الى مبدأ التوفيق بين قطاعين على أن يكون للخطة الاقتصادية الدور الاول فى دفع القوى الاقتصادية نحو النمو وتوجيه القطاع الأهلى بالتكامل مع القطاع الحكومى . أما الانظمة الحسابية للتخطيط وكذلك جميع أجهزة القياس الكمى فينبغى اختبارها بشكل تصلح فيه للتعبير عن الحقائق الاقتصادية فى الاقتصاد المتخلف . ان هذه المسألة ستكون موضوع البحث التالى:

ثانيا : صعوبات التحليل الكمى لخطة التطور الاقتصادى :

يستوجب التخطيط الاقتصادى الاعتماد على اجهزة سليمة للقياس الكمى ، ومن المؤسف ان هذه الاجهزة بالرغم من أهميتها فى تطبيق السياسة الاقتصادية فانها لم تدرس دراسة كافية لأغراض التخطيط فى الاقتصاد المتخلف . أما ادوات القياس الكمى المستعملة فى الاقتصاد المتقدم صناعيا فانها لا تصلح دائما فى تقدير الكميات الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، وها هى بعض الامثلة على ذلك .

أ ــ المحاسبة الاقتصادية : يلاحظ بأن بعض طرق المحاسبة الاقتصادية المصممة لنظام السوق فى اقتصاد متطور يشك فى صلاحية استعمالها فى اقتصاد متفكك البنيان كالاقتصاد المتخلف ، ذلك لأن هذا النوع من أنظمة المحاسبة الاقتصادية يعتمد فى استنباط الكميات المنتجة على جهاز الاثمان ، وحيث ان وحدة الثمن لا تتوفر فى السوق الوطنية للاقتصاد المتخلف ، فانه يتعذر اعتبار الاثمان كأداة صالحة لتقدير الكميات المنتجة على نطاق وطنى .

فضلا عما تقدم فان المحاسبة الاقتصادية المتبعة فى انظمة السوق المتطورة تستمد مدلولاتها من سلوك التطور التلقائى ، ولما كان التخطيط فى الاقتصاد المتخلف ــ كما اوضحنا ــ يهدف الى استبدال التطور التلقائى بالتطور المخطط فان مؤشرات ومدلولات التطور التلقائى لا تتفق واهداف المحاسبة الاقتصادية المصممة لأغراض التخطيط فى البلدان المتخلفة ، اذ يفترض هنا أن تعتمد المحاسبة على معايير موضوعية غير تلك المعايير الخاضعة لتلقائية السوق وبالاخير لابد من الاشارة الى ان المحاسبة الاقتصادية المستندة الى جهاز الاثمان لا تصلح ايضا لتقدير بعض الكميات الاقتصادية ، كتقدير كمية الاستهلاك الذاتى التى تمثل نسبة عالية من الدخل فى الاقتصاد المتخلف ، وكذلك لا يصلح جهاز الاثمان لتخمين المبادلات التى تجرى دون استعمال النقود . لكل هذه الاسباب لابد اذا من تصميم محاسبة اقتصادية تنبوئية معدة بصفة خاصة لأغراض التخطيط .

ان هذا النوع من المحاسبة يمكن تنظيمه بصورة أولية عن طريق استعمال نموذج تنبؤى بسيط يتناول مواجهة التوازن بين المصادر الرئيسية وتوظيفها ،

وبطبيعة الحال ليس من الممكن أن يطلب فى بداية التخطيط التوصل الى دقة متناهية فى هذا التوازن ، لان الاحصاء وكذلك الطرق الفنية للتنبؤ لا تزال بالرغم من تقدمها أبعد من أن تحقق مثل هذه الدقة .

ب ــ مشكلة استعمال النماذج النظرية : تنتقد نماذج التخطيط المستعملة فى الاقتصاد المتطور صناعيا لعدم صلاحيتها للتعبير عن بعض الظواهر الاقتصادية فى الاقتصاد المتخلف . فلو أخذنا النماذج الرياضية الأكثر انتشارا فى التخطيط الاقتصادى لوجدناها تشتق غالبا من نموذج Domar الذى ينتقد لا لفكرته التجريدية بتساوى الادخار مع الاستثمار فحسب بل لانه يعتبر انتاجية رأس المال عددا ثابتاً الأمر الذى لا ينطبق وواقع الحال فى البلدان المسبوقة اقتصاديا ، حيث ان هذه البلدان معرضة لاحداث تغيرات جوهرية فى الوسائل الفنية للانتاج ذلك ما يؤدى الى تغير حتمى فى انتاجية رأس المال التى يعبر عنها بالنموذج المذكور بعامل الاستثمار .

ولكن الانتقاد المنوه عنه أعلاه بالرغم من قوة حجته قد يفقد صحته لو تغيرت بعض شروط النظام الاقتصادى فى البلدان المتخلفة . فلو استبدل المدخرون والمستثمرون بسلطة اقتصادية مركزية فان هذه السلطة قد تستطيع ضمن شروط معينة من أن تقتطع جزءا من الدخل القومى نرمز له بـ (د ل) لكى تستثمره بكامله فى قطاعات انتاجية وفى هذه الحالة نستطيع القول بان الادخار (دل) والاستثمار (أ) هما متساويان وبعبارة أخرى ان دل = أ . ونستطيع القول أيضا بأن هذا الاستثمار سيؤدى خلال مدة معينة الى زيادة فى الدخل القومى (△ل) تبعا لانتاجية الاستثمار (م) وذلك يعنى أن :

$$\triangle ل = \frac{أ}{م} = \frac{د\ ل}{م}$$. اما معدل نمو الدخل القومى $\frac{\triangle\ ل}{ل}$

فيساوى : $\frac{د\ ل}{م} = \frac{د}{م} = \frac{أ}{م}$ لأن د = ا حيث

يتحقق هذا التساوى بصورة فعلية وبشكل ارادى من قبل السلطة الاقتصادية المركزية بالنحو المذكور اعلاه .

من ذلك يتضح بأن نموذج Domar لا يخلو من فائدة عند استعماله فى التخطيط الاقتصادى فى البلدان المسبوقة ، الا أن ما ينبغى ملاحظته هو ان معامل الاستثمار فى هذه البلدان يشك فى احتفاظه بقيمة ثابتة . اذ يلاحظ بأن الاستثمار فى البلدان المتخلفة قد يفقد مدلوله الاقتصادى أحيانا وذلك عندما يتخذ شكل الانفاق بأوجه غير منتجة الامر الذى يجعل معامل الاستثمار يظهر بالتعبير الرياضى التالى : م ← ∞ لان Δل ← صفر (م = $\frac{\text{أ}}{\Delta \text{ل}}$) . وبعبارة اخرى انه لابد ما لانهاية من الاستثمار فى هذه الاوجه كى نستطيع الحصول على زيادة فى الدخل القومى ، وذلك يعنى بعين الوقت ان معامل الاستثمار ليس عددا ثابتا بل يتغير تبعا لانتاجية رأس المال أو تبعا لكيفية توزيع الاستثمار القومى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولهذا السبب ينبغى ان يدرس معامل الاستثمار على ضوء الشروط الاقتصادية الحقيقية ولا يستنبط الا بعد مدة كافية من المشاهدة للشروط الاقتصادية الفنية الخاصة بكل بلد على حدة والا أدى استعمال معامل الاستثمار للبلدان الاخرى الى خطأ فى تقدير الاستثمارات اللازمة للخطة الاقتصادية.

الخلاصة : يمكن تلخيص ما سبق ببعض النقاط الرئيسية التالية :

١ — عند قبول مبدأ التخطيط فى الاقتصاد المتخلف لا بد وان يكون دور الخطة شاملا ليس فى توجيه السوق فحسب بل فى توجيه الحياة الاقتصادية بصورة عامة ، ولذلك ينبغى فى هذه الحالة — تعريف الاطارات الفنية والاقتصادية والقانونية للتخطيط مقدما .

٢ — لا تعرف طريقه تخطيط خاصة بالاقتصاد المتخلف ولذلك يقتضى أن تؤخذ بنظر الاعتبار الطرق التى اتبعت فى اوضاع مشابهة فى سبيل اختبار ما يصلح منها . كما انه ليس من الممكن أن تنقل هذه الطرق بشكل آلى الى اقتصاد متخلف معين ، بل لا بد من تعديلها وجعلها مناسبة لشروطه الموضوعية الخاصة .

٣ — ليس من المستحيل استعمال النماذج الرياضية فى تخطيط التطور الاقتصادى بالبلدان المتخلفة فبتحسين اجهزة الاحصاء والتقدير الكمى يسهل تدريجيا استعمال هذه النماذج . ولكن يشترط عند بناء نموذج رياضى للتخطيط ان يكون التعبير الرياضى مستخلصا عن طريق التدرج من المحتوى الاقتصادى الى المحتوى الرياضى وليس العكس أى من المحتوى الرياضى الى المحتوى الاقتصادى .

عرض ونقد

« نظريات النمو الاقتصادي »

تأليف الدكتور صلاح الدين نامق ــ استاذ ورئيس قسم الاقتصاد

بكلية المعاملات بجامعة الازهر

نشــر دار المعــارف بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٦٥

للمؤلف عدة كتب ساهم بها فى دعم المكتبة العربية فى كثير من الموضوعات الاقتصادية الحساسة وخاصة فى ميدان السكان ومشاكل الفقــر ويقدم الدكتور نامق موضوع النمو الاقتصادى بتخصيص الفصل الاول من الــكتاب لتعريف التخلف الاقتصادى ويقارن بين التعريفات المختلفة التى قدمها كثير ممن ساهم فى الكتابة عن التنمية الاقتصادية ثم يتعرض ناقدا ومحللا للتعريفات المختلفة وللمقاييس المختلفة التى اعتمد عليها كثير من الكتاب فى التفريق بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ونظرا لاختلاف الطبيعة الاجتماعية والتاريخية والسياسية لكثير من الدول المختلفة فأنه يصعب أيجاد تعريف موحد ينطبق على كل الدول المتخلفة ومع ذلك كما يذكر الدكتور نامق ص ١٣ من الفصل الاول أن هناك ظواهر مشتركــة بين الدول المتخلفة فمثلا درجة ازدحام السكان ومدى التخصص السائد فى الصادرات ومدى درجة الاشراف الحكومى على النشاط الاقتصادى كل هذه مظاهر تشترك فيها معظم الدول المتخلفة ، ثم ينتقل الدكتور نامق من مناقشة مقاييس التخلف الاقتصادى الى تحليل الوضع كما يبدو على أساس تاريخى للنظريات المختلفة التى ساهم بها الاقتصاديون فى مناقشة النمو الاقتصادى فيفرد الفصل الثانى للتجاريين ويناقش فى شىء من الاسهاب الافكار الرئيسية التى ساهمت بها المدرسة التجارية

مناقشا للسياسة التجارية وعلاقتها بالنمو الاقتصادى ثم ينتقل لمناقشة المدرسة الكلاسيكية محاولا جمع شتاتها فى نظرية عامة للنمو الاقتصادى ثم يدرس فى الفصول التالية محللا آراء كل من آدم سميث وروبرت مالتاس وديفيد ركاردو باعتبارهم أقطاب المدرسة الكلاسيكية ثم يفرد فصلا خاصا وهو الفصل السابع للنظرية الماركسية محللا أياها ودارسا لمساهمتها الرئيسية فى مشاكل الانماء الاقتصادى ثم ينتقل الى كينز وشومبيتر ثم نظرية روستو وهى نظريات يجمع بينها عامل مشترك ثم يفرد الفصل الحادى عشر بنظرية ناركسه فى النمو المتوازن ويختم هذه الدراسة فى فصل آخر عن دراسة النمو غير المتوازن كما يسميه فهى النظرية التى قدمها الاقتصادى الامريكى هيرشمن الاستاذ فى جامعة ييل .

ويمكن اعتبار أن وضع هذا الكتاب فى هذا الوقت بالذات حيث تحتل نظريات التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا فى دوائر البحث بالجامعات والمدارس وحيث يهتم الرأى العام العالمى بمشكلة التخلف الاقتصادى ووسائل النمو وخاصة فى البلاد العربية حيث تخوض بلاد هذه المنطقة معركة الانماء الاقتصادى يعتبر مساهمة فى اغناء المكتبة العربية واطلاع الرأى العام على الحلول والنظريات التى درست واهتمت بمشكلة التخلف الاقتصادى ويمتاز هذا الكتاب بالتسلسل التاريخى فيدرس كل مساهمة فى ظروفها التاريخية فاذا أعتبرنا أن النظريات والافكار المختلفة الاقتصادية تتأثر تأثرا كبير بالجو والظروف المحيطة بها فأن مساهمة الدكتور نامق وتنقله بين مختلف عصور التاريخ ومناقشته لآراء الاقتصاديين المختلفة فى هذه العصور ومحاولة تطبيق هذه النظريات على مشاكل النمو الحديثة أهم ما يميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب التى ساهم بها المؤلفون العرب . فنحن هنا فى هذا الكتاب لا نواجه نظرية تقول لنا القول الفصل فى مشكلة التخلف الاقتصادى وانما ننتقل بين نظريات مختلفة وآراء متضاربة وتحليلات دقيقة وعميقة يتناول فيها المؤلف عرضا عاما لنظريات أئمة الاقتصاديين .

ولا يضعف من الكتاب ولا أهميته عدم الوصول الى ربط عام بين هذه النظريات فالمعرفة حركة تراكمية ترتبط لبناتها بعضها البعض فراى المدرسة الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى يمثل ظروفا تاريخية معينة ورأى كينز مثلا يمثل

ظروفا تاريخية وظروفا اجتماعية واقتصادية مختلفة تمام الاختلاف ومع ذلك فان المبادىء العلمية التى ساهمت بها المدرسة الكلاسيكية هى لاثك اساس نظرى لكثير من التطويرات والمساهمات التى قدمها مثلا ماركس أو كينز أو غيرهما من الاقتصاديين المحدثين وكنا نفضل من جهة أخرى لتحقيق غرض الترابط أن تجمع النظريات التى قدمها أئمة المدرسة الكلاسيكية فيما يمكن اعتباره فصلا متكاملا عن أهمية العرض والانتاج فى حل مشكلة التخلف الاقتصادى فلم يكن هم المدرسة الكلاسيكية النظر فيما اذا كان هناك طلب متوفر فى السوق لاستيعاب المنتج من السلع والخدمات وانما كانت المشكلة الرئيسية هى زيادة رأس المال وبالتالى زيادة الانتاج الذى يخلق الطلب الكافى لاستيعابه من السوق كما يقول قانون ساى للاسواق وهو الاساس النظرى التى قبلته المدرسة الكلاسيكية فلا داعى اذن للاهتمام بالطلب وانما يتركز الاهتمام بزيادة الانتاج وسوف تؤدى زيادة الانتاج الى زيادة الدخول والى ايجاد طلب قوى على السلع والخدمات ومن زيادة الانتاج ترتفع الدخول ويزيد تجميع رأس المال وتطور النشاط الاقتصادى تطورا تصاعديا مع الزمن .

وأما ما يمكن اعتباره نظرية ثانية فى النمو الاقتصادى وهى نظرية الطلب فكنا نفضل أن تجمع فى فصل مستقل يربط بينها عنصر رئيسى فالنظرية الاساسية لكارل ماركس تفترض أن الطلب سينخفض على الانتاج نتيجة ضعف مخصص الاجور من الدخل القومى وبالتالى يتناقص مستوى الارباح ويدخل النظام الاقتصادى فى حلقة مفرغة من الركود وما وصل اليه كارل ماركس عامة وصل اليه كينز وشومبيتر عن طريق آخر فاهتمام كينز بالطلب وتوقع شومبيتر لمصير النظام الرأس مالى فانه يمكن فى الواقع ان نجمع بين ماركس وكينز وشومبيتر فى فصل متكامل فتصبح لدينا نظرية عامة للنمو الاقتصادى ترتكز اساسا على الطلب. ثم فصل آخر عن النظريات الحديثة كنظرية ناركسه ونظرية هيرشمان وغيرهم من الاقتصاديين المحدثين الذين ساهموا ويساهمون فى مشكلة النمو الاقتصادى .

ولو تم هذا لظهر الكتاب كما نعتقد أقرب الى خدمة الفكر الاقتصادي والى خدمة طلبة الاقتصاد والمهتمين بالشئون الاقتصادية أكثر مما يخدم الكتاب

هـذا الغرض بوضعه الحالى فالمناقشات للنظريات المختلفـة تتخذ فى كل فصل طابعا مستقلا عن الفصول الاخرى ولا رابطة بين هذه الفصول المختلفة الا التطور التاريخى وهى خدمة جليلة أيضا ولكن كنا نعتقد أنـه لا ضرورة لهـذا الربط التاريخى المباشـر اذ من الممكن تحقيق الهدفين فى وقت واحـد ففيما سبق أن اقترحناه من تقسيم للكتاب كان يمكن الاحتفاظ بالدراسة التاريخية وهى هنـا جانب مهم وكان يمكن من جهة أخرى تقديم عرض متكامل للآراء مهما تبـدو فى تفصيلاتها مختلفة فهى من الناحية التحليلية ترتبط بعناصر مشتركة عامة يمكن أن تعطيها صبغة نظرية عامة ولا زلنا نقول أن مؤلف الدكتور نامق مساهمة جـادة فى بحث ومناقشة النظريات المختلفة للنمو الاقتصادى .

وسوف نختم هذا العرض لـكتاب نظريـات النمو الاقتصـادى ببعض الملاحظات ففى ص ٦٥ يلخص المؤلف نظرية آدم سميث فى النمو الاقتصـادى والركود الذى يصل اليه النشاط الاقتصادى فى شكل بيانى ونجد فى هذا الشكل محاور كل ما نعرفه عنها أنها س، ص ويترك المؤلف للقارى تخمين ابعاد هـذا الشكل .

ثانيا : تغلب فى كثير من الاحيان على الدكتور نامق نزعة عاطفية تتحـول الكتابة فيها من الدراسة العلمية المجردة الى الاسلوب العاطفى الذى لا يسعفنـا فى دراسة علمية فكان الدكتور نامق مثلا يأخذ على كل المساهمين فى المدرسـة الكلاسيكية دفاعهم عن النظام الاقتصادى المرسل وان الاقتصاد الحر هو عيب اساسى فى نظرياتهم وان لم يذكر المؤلف ذلك صراحة ففى ص ٧٣ يقـول « ان نظرية شومبيتر فى النمو الاقتصادى على الرغم من نزعته الرأس مالية الواضحـة تقف على قدم المساواة فى الاصالة والعمق مع النظريات الاقتصادية الكبرى » .

ويظهر هذا الاسلوب العاطفى فى ص ٢١٣ فى الهامش حيث يعلق المؤلف على آراء روزنشتايـن رودن فى أهميـة تطوير الصناعات الخفيفة اولا فى دول اوربا الشرقية والاعتماد على الدول المتقدمة من بقية دول اوروبـا فى استيراد الصناعات الثقيلة يعلق الدكتور نامق على هذا الرأى بقوله « وواضح ان هـذا الرأى لا يخلو من الاتجاه الاستعمارى » هذا فضلا عن غموض بعض الجمـل

واحيانا الصفحات كما فى صفحة (٤) عندما حاول المؤلف تعريف الدخل القومى الحقيقى فقال انه « يشير الى المجموع الكلى للسلع والخدمات المنتجة فى مـدة عام على فرض عدم وجود تجارة خاصة » ولم يكن واضحا المقصودة بكلمة تجارة خاصة . وكذلك فى صفحة (٣) حينما تحدث عن عوامل زيادة الطلب المحلى وذكر من بينها « زيادة الاتجاهات الاشتراكية فى الدول النامية » وقد امتاز الكتاب من جهة ثانية بالعمق والتحليل والعرض المسهب لنظريات النمو الاقتصادى مما يجعل الكتاب ضروريا لطلبة علم الاقتصاد والمهتمين بمشاكل الانماء الاقتصادى .

وخلاصة القول ان كتاب الدكتور نامق — ثروة جديدة أضيفت الى المكتبة العربية .

(مصباح العريبى)
عميد كلية التجارة والاقتصاد

through the virtue of wisdom. It gives a glimpse of an organised labour market. As concerns social life, Chapter Four exposes the Islamic ideals that save man from moral and material crash. Chapter Five proceeds to more details concerning the guiding principles of economic and social order. The spirit of co-operation is considered the basis of the welfare state that Islam plans for the masses. Wealth, its circulation, distribution and obligations are further discussed in the succeeding chapters. Still trade and interest were not isolated topics, but a part of the larger scope of the economic welfare.

Mr. Ali went on to emphasize that Islam, though having originated in the Arabian deserts, yet is of a universal nature fit for application in any pattern of economic organisation; it is not the fault of Islam, however, if it is not rightfully applied even by the Islamic societies since the death of the last Rashidin Caliph.

The author concludes that Islam is a religion that has to be lived. Consequently, it is linked with all phases of existence, and thus contributes to the vast literature in Islamic Studies. But still this contribution should be regarded as a timely one. To undertake the unveiling of the economic principles of Islam is not a simple task. The lucid and coherent survey of the economics of Islam in Mr. Syed Ali's book serves the cause of Islam in the Muslim countries and also conveys Islamic principles to the peoples of the world. If Muslims regard Islam as the complete discipline which regulates every facet of life, the economic aspects of life were duely stressed by the Koran.

Book Review

ECONOMIC FOUNDATIONS OF ISLAM

By Mr. Syed Ahmed Aly,

Reviewed by Dr. Aly R. Ansary

This book has been a recent addition to the University Library, Benghazi, authored by Mr. Syed Ahmed Aly B.Sc. (econ.) London, and F.R. Econs and who is now on the academic staff of the Libyan University, Faculty of Commerce.

The author joined the Patna University in 1941. He has toured the Middle East, Europe, Canada, U.S.A., moreover, he served with the International Commission in Loas and wrote an interesting "Economic Report on Laos"

To Mr. Syed Ali, Humanism and Islam are interchangeable. He felt the lack of a book about Islam that dealt fairly with the subject, based on the study of the Koran, its commentaries and reliable traditions. He has spared no effort, time or money to dig for the facts, his criteria being quality, authenticity and reasonableness of material. His aim is to present the pure Islamic thought in social and economic matters. He sees Islam as neither patterned after any economic norm, nor based on laissez-faire theory or totalitarianism. The author seeks to prove his theory that Islam can serve the purpose of a modern social and economic system.

He traces Islam through the ages since its dawn in the 7th Century. Chapter Two deals with the foundation of social and economic order, giving an account of its postulates, Chapter Three presents a resumé of the struggle for existence. Man is taught to adjust himself to nature

that policy. An outstanding example in this respect is the behaviour of the British bankers during and after the last world war.

III **Profitability :**

In his endeavour to realise the highest profitability the banker is hindered by the necessity for liquidity. He has therefore, to maintain a balanced combination of liquidity and profitability by investing his funds in different categories of investments with different degrees of liquidity at different rates of profitability.

The Banker should, therefore, make sure that a convenient and adequate source of repayment is available.

c) The purpose for which the credit is supposed to be used : The suitability of the credit purpose must be considered both from the technical point of view of the commercial banker and the credit policy of the country in general. As a rule the commercial bank credit is offered to meet other purposes than speculation or acquisition of fixed assets. There is no arbitrary list of credit purposes acceptable to the commercial banker. Each case has to be considered on its own merits.

d) The security : Credits are not merely granted against adequate security. The factors which determine the creditworthiness of the client are of much more importance. However, the security being the last resort in case of need should be adequate and easily realisable.

5. **Appraisal of the financial worthiness of the prospective borrower according to the financial statements submitted by him :** This test involves a comprehensive and comparative examination of the financial statements of the client. It is the practice of the conservative commercial bankers to approach these financial statements on a "going concern" and then on a "gone concern" basis.

II Suitability of the purpose of the credit to the credit policy of the country :

It is the duty of the commercial banker to check not only whether the purpose of the credit complies with the rule of safety but also whether this purpose is desirable from the point of view of the credit policy of the country in general. It is also his responsibility to abstain from granting those credits the purpose of which does not comply with

2. **Visiting and inspection of the business of the prospective borrower :** The visitor must be a senior member of the staff of the bank and should inspect both the technical and commercial aspects of the business. He should get enough information on the situation of premises of the business, the conditions of its plant and machinery, its stores, raw materials, work in progress and finished goods, the number and structure of the staff and the organisation of the commercial departments, especially the financial and costing accounts department.

3. **Appraisal of the credit-worthiness of the client and the economic conditions of his business :** This requires examination of the so-called four C's of the customers namely : Character, Capacity, Capital and Conditions, whereby the character and capacity of the prospective borrower are given greater importance.

4. **Consideration of the credit conditions affecting the safety of the credit operation :** These conditions are :-

   a) The amount of the credit required : The banker should satisfy himself that the amount required is justified by the financial position of the client and is adequate for the financing of the intended purpose. He has to appraise the financial needs of his clients through the analysis of a budget to be furnished by the client.

   b) The source of repayment : The source of repayment differs from one type of credit to another. The advances granted to meet a temporary shortage of the working capital are usually repaid out of the cash inflow resulting from the current assets. Bridge-over facilities such as lending pending the maturity of an insurance policy or the sale of a fixed asset are usually repaid out of capital resources. The long term credits which are a rarity in the commercial banking business are usually repaid out of the profits.

those advances which are offered as a temporary bridge-over for the working capital of the debtor. In granting credit facilities the commercial banker's freedom is limited by the liquidity and minimum reserves requirements. Being aware of the kind of credit he can grant and the limits within which he can act, the commercial banker follows traditional principles in carrying out the lending business.

These lending principles can be summed up as follows :

I. Safety.

II. Suitability of the lending purpose from the point of view of his country's credit policy; and

III. Profitability.

The article lays stress on the first principle of safety and deals comprehensively with all the necessary checks the banker should undertake to convince himself of the safety of the credit operation. The main points to be considered in this respect are :

1. **Collection of information on the prospective borrower and his business :** This information can be obtained from different sources such us :-

   a) the supporting documents submitted by the client whether upon opening an account, in course of his dealings with his banker or when applying for the credit facility.

   b) Previous experience with the client.

   c) Banks and other credit institutions.

   d) The commercial milieu of the client.

   e) Specialised information offices.

   f) Official publications such as Protest and Bankruptcy lists.

   g) Centers of credit risks.

THE PRINCIPLES OF COMMERCIAL BANK LENDING
An Abstract

*by Dr. Mohamed El Sayed Ghobashy**

The article deals in its introductory part with the definition and scope of business of the commercial bank. The commercial bank is defined to be a financial institution which receives short term funds and offers them in the form of short term credits. The nature of the funds held at the disposal of a financial institution determines the nature of its assets. While the financial resources of the commercial bank consist largely of call and short notice deposits and thus allow short term credit facilities, the financial resources held at the disposal of the long term credit institutions such as Industrial and Agricultural Banks consist of bonds and long term capital donations and thus allow long term advances to clients. Although the traditional view in commercial banking practice allows no long term advances, the German commercial banking practice does not seem to apply this "golden rule" strictly. German commercial banks known as "Kreditbanken" sometimes engage their funds in long term investments. This is usually true of the promotion and definite taking over of new capital issues.

The advances of a commercial bank are always known to be self-liquidating, i.e., as Professor Sayers says, "a loan which the debtor is thought to be able to repay because there is evidence (often in the shape of shipping documents or warehouse receipts held by one of the parties) that he is engaged in a genuine commercial operation closure of which will provide him with the withdrawal for payment". They are thus

* Dr. Ghobashy graduated from the Faculty of Commerce, Alexandria University in June 1954 and followed higher studies at the same Faculty till 1960. In 1963 he obtained the Doctor's degree from the Hochshule fuer Welthandel, Vienna Austria. He has had 15 years bank practice, including training in England and West Germany. During his career he has been in charge of the International Control Dept. and then Technical Advisor.

3. à distribuer le solde bénéficiaire aux capitalistes propriétaires on créanciers sociaux.

4. à consacrer l'amortissement des biens fixes au renouvellement des instruments de production.

La seconde fonction financière de l'entreprise ne s'exprime pas au bilan. Le compte de pertes et profits fait parfois mention des intérêts versés aux capitalistes-tiers. Le tableau de répartition des bénéfices indique le mode de distribution du solde des profits, défalcation faite des amortissements et des prévisions.

A l'origine, l'entreprise ne dispose généralement que de fonds propres. Suivant le genre d'industrie ou de commerce ces fonds sont investis, à concurrence d'un montant plus ou moins élevé, en instruments de production ou biens fixes, le solde des fonds constituant les biens circulants ou valeurs de roulement.

Les fonds sont employés à l'achat de marchandises ou des matières nécessaires à la fabrication, à la remunerations des services rendus par matières et services constitue le côut de revient des produits finis dont la vente doit restituer à l'entreprise le montant de ces consommations majoré d'un surplus ou bénéfice.

C'est là le rôle des capitaux circulants dont le montant doit être calculé minutieusement en fonction du chiffre d'affaires à realiser, du cycle d'exploitation, des credits que l'on devra accorder et de ceux que l'on pourra obtenir.

Si, à un moment determiné une partie des capitaux circulants se manifeste en plus des besoins d'exploitation, cette partie sera investie dans des biens inorganiques : participations dans d'autres entreprises ou placement dans des valeurs mobilières.

Les instruments de production ou biens fixes presentent, par opposition aux capitaux circulants, un certain degré d'immobilité relative. Car par voie d'incorporation de l'amortissement au prix de revient, le prix de vente recupére l'amortissement qui revient à l'entreprise en espèces.

Bien plus, les revenus constitués par les bénéfices augmentent les biens circulants jusqu'au moment ou l'entreprise, accomplit sa seconde fonction financière en decidant de l'affectation des ces revenus.

Cette affectation peut consister :

1. à versér aux tiers créanciers le loyer de leurs prêts.

2. à reserver une partie des revenus pour créer une marge de sécurité et de financer l'expansion de l'entreprise.

LE BILAN – Document financier
Résumé

par Dr. Hamdi Sakka

Nous traiterons dans ce present article les différentes fonctions financières de l'entreprise, exprimées ou sous-entendues par le bilan, ainsi que de leurs origines.

Le passif du bilan indique les sources des capitaux mis a la disposition de l'entreprise.

D'une Manière générale, ces sources sont :-

1. les fonds propres, soit les fonds investis à l'origine par le commerçant on les sociétaires et leurs apports ultérieurs (augmentations du capital).
2. les bénéfices realisés par l'entreprise et non prélevés ni distribués: constitution de reserves et auto-financement.
3. les fonds étrangers, c'est-à-dire les capitaux fournis par des tiers: credits à long, moyen ou à court terme, emprunts obligatoires et autres.

Ce sont les trois modes de financement passif. On qualifie ce financement de passif, parceque le rôle que l'entreprise remplit à ce stade est passif.

L'Actif du bilan reproruit la structure du patrimoine c'est-a-dire les formes d'investissements des capitaux dont le passif indique les sources. A ce stade, le financement est dit actif car dans cet investisse ment en biens divers nécessaires à la realisation de l'object social, l'entreprise passe à l'action.

de la productivité de cette même branche ou de cette même entreprise. Les augmentations de salaires varient alors d'une branche ou d'une entreprise à l'autre, mais cette hausse differencieé constitue le seul moyen d'empêcher l'élévation du niveau général des prix et l'accroissement des profits au détriment des salaires.

b) Les modalités de la politique des revenus non salariaux

Deux techniques principales sont concevables pour contrôler L'évolution des revenus non salariaux :

La première consiste à pratiquer une politique des prix, les revenus non salariaux, notamment les profits, étant souvent déterminés indirectement par la fixation des prix des produits dont la vente leur donne naissance. Le recours à une politique permanente des prix apparaît comme la manière la plus simple de compléter une politique des salaires. Non seulement il est plus facile de connaître l'évolution des prix que celle des revenus non salariaux, mais l'on admet que si l'on cherche à maintenir le taux d'augmentation des revenus dans la limite du taux de croissance de la production (et si ce principe est appliqué aux salaires) la preuve qu'il aura été appliqué aux revenus non salariaux résidera dans le fait que les prix auront été maintenus stables. On préconise généralment la baisse des prix dans les branches où le taux d'accroussement de la productivité est supérieur à la moyenne national et que l'on ne tolère de hausses que dans les branches ou ce taux d'accroissement est inférieur; de cette manière, la stabilité du niveau général des prix peut être sauvegardée.

La seconde technique tend au contraireà agir directement sur ces revenus. L'action directe sur les revenus non salariaux suppose une surveillance de l'évolution des principales catégories de revenus, une prise de position de principe sur le sens souhaitable de cette évolution et une correction des déviations constatées, en particulier par la fiscalité et les transferts. Dans beaucoup de pays, on pose notamment le principe de restreindre par l'impôt toute augmentation excessive de la masse des profits qui résultrait de la moderation montrée par les salariés dans leurs revendications.

justice sociale plus efficace que les politiques traditionnelles de redistribution.

Après avoir montré brièvement les objectifs principaux de la politique des revenus, nous allons envisager ses différentes modalités d'application.

Les modalités de la politique des revenus

Si la politique des revenus doit s'appliquer à tous les revenus, il n'en decoule pas que ses modalités d'application doivent être les mêmes pour tous. Nous allons, donc, envisager séparement la politique des salaires et celle des revenus non salariaux.

a) Les modalités de la politique des salaires

On propose, généralement, deux formules en ce qui concerne le mouvement des salaires: l'une consiste à lieur la progression des salaires à celle de la productivité nationale moynne (politique uniforme des salaires), l'autre à indixer les revenus du travail sur la productivité des branches ou des entreprises particulières (politique differenciée des salaires).

1. La politique uniforme des salaires est bien connue. Une norme moyenne d'augmentation des alaires ayant été définite, on escompte que dans les secteurs ou l'accroissement de la productivité est supérieur à la norme, des baisses de prix se produiront; ces baisses compenseront les haussess inévitables qui interviendrot dans les secteurs ou l'accroissement de la productivité est inférieur à la norme, c'est-à-dire à l'augmentation des salaries. Si la norme a été convenablement calculeé, le niveau moyen des prix demeurera stable.

Sans doute l'évaluation de la norme moyenne comporte-t-elle une certaine part d'arbitraire; généralement on tiendra compte, non seulement de l'augmentation annuelle de la productivité nationale, mais de la nécessité de faire face à des investissements supplémentaires ou de couvrir les besoins collectifs.

2. La politique differenciée dessalaires consiste à lier le mouvement des salaires de chaque branche ou de chaque entreprise au mouvement

les activités les plus rentables sans se préoccuper des besoins qui sont incapables de se manifester sur un marché (besoins d'éducation, d'hygiène publique, de formation professionnelle, etc.) Il appartient traditionnellement à l'initiative publique de pourvoir à la couverture de ces besoins, sans souci de rentabilité.

Quant aux conséquences qui découlent de la tendance contemporaine à la hausse des prix, on peut dire que la nocivité de l'inflation n'est évidente pour tous, que dans la mesure ou elle met en péril l'équilibre des paiments extérieurs. Ce problème mis à part, certains économistes soutienment que l'inflation est un phénomène bienfaisant, parce qu'elle est un stimulant nécessaire de la croissance.

b) Le second but de la politique des revenus est la correction de la répartition. L'action correctrice de la répartition que peut se proposer une politique des revenus consiste en un ajustement volontaire de l'épargne et de l'investissement et des prétentions des differents groupes sociaux. Elle vise a réaliser l'équilibre économique et social par la négociation au lieu de le laisser s'établir de lui-même à travers un processus inflationniste et au prix de multiples conflits sociaux.

Interprétée en ce sens, la correction de la réparition est à la fois plus générale et plus profonde qu'une simple politique de réduction des inégalités de revenus.

Elle est plus générale, car elle n'est pas à sens unique. Elle peut en effet conduire, le cas échéant, à créer ou à augmenter certaines disparités de rémunèrations si cela est jugé nécessaire à la poursuite de la croissance.

Elle va plus profonde, car elle permet d'envisager la réduction des inégalités les plus choquantes sans encourir le risque d'une réaction des groupes les plus puissants, réaction qui anéantirait les avantages consentis aux catégories économiquement faibles. En faisant l'économie de la hausse des prix, la politique des revenus s'oppose d'ailleurs à la détérioration de la situation des victimes habituelles de l'inflation. Envisagée sous cet angle, elle peut donc constituer un instrument de

Aperçu Sur la Politique des Revenus
Résumé

Par Dr. Ala Al-Rawi

L'objet de la politique des revenus est la réalisation de deux buts essentiels: assurer une croissance économique équilibrée et une répartition plus équitable.

a) Le premier but a une signification précise; il s'agit essentiellement de maintenir le Taux d'accroissement des revenus monétaires dans les limites du Taux d'accroissement à long terme de la production nationale, de manière à Juguler la pression inflationniste constatée depuis la fin de la deuxième guerre mondiale dans beaucoup de pays. Or, cette Tendance à la hausse des prix est un phénomène original, aussi bien par ses causes que par ses conséquences.

Il est utile, sans enter dans le détail des causes de l'inflation maderne, d'insister sur les points suivants :-

1. Le premier est bien connu: dans l'économie moderne, lesagents sont groupés et capables de ce fait d'exercer une action consciente et efficace sur le Taux de leur rémunération. Cette action qui ne s'exprime que dans le sens de la hausse donne naissance à l'inaflation par les coûts. Or, on admet généralement que les autorités monétaires sont mal armées pour lutter contre ce type d'inflation. C'est donc bien au stade de la formation des revenus qu'il faut intervenir si l'on ne veut pas sacrifier la croissance et le plein- emploi pour maintenir la stabilité monétaire.
2. La seconde particularité des économies modernes est la tension qui s'y manifeste entre l'orientation des investissements privés et la nécessité de satisfaire certains besoins collectifs. Dans les regimes mixtes, il existe en effet un partage de compétences entre l'initiative privée et l'initiative publique. L'initiative privée considère comme prioritaires

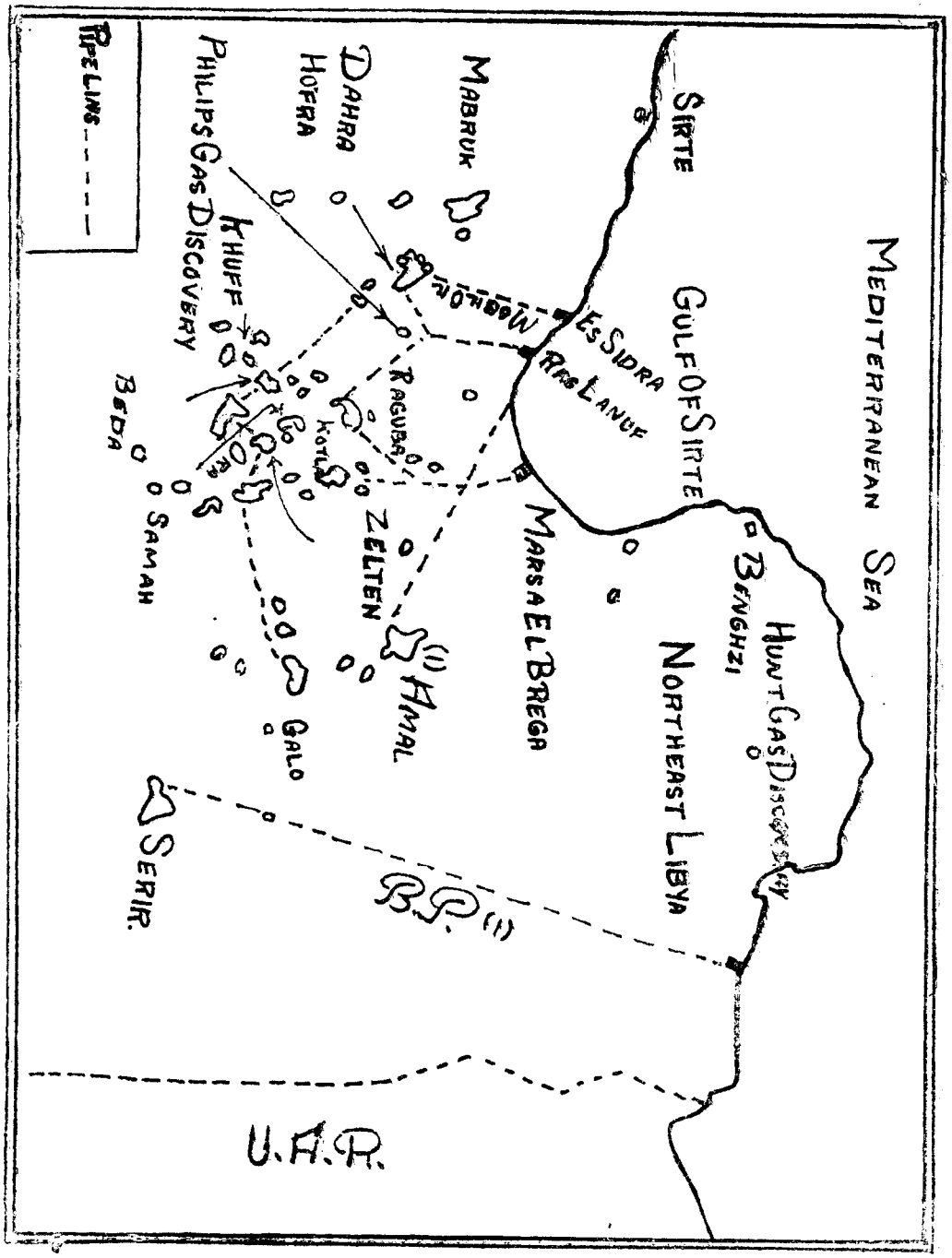

(1) Pipelines From The Serir Field To Tobruk And The Amal Field To Ras Lanuf Are Now Under Construction

A few months ago Libya passed Iraq to become number six among the oil-producing nations of the free world. With two large oil fields beginning shortly, Libya can expect to maintain that position.

During the four years since the first shipment left Brega a total of 470 million barrels of oil have been exported on 1362 tankers from the Esso terminal, resulting in steadily increasing revenues to the Libyan Government. Marsa El Brega is becoming a modern industrial centre.

The addition of other companies to the producing and exporting ranks during the past three years has further increased Libya's production and export rates. To date, about 800 million barrels of oil have been lifted from the three Libyan terminals currently in operation. By easily 1966 Libyan accumulative total exports are expected to top the billion barrel mark. Esso alone will have shipped well in excess of a half billion barrels.

Four years ago Esso Libya was producing at a daily average rate of 45,000 barrels from Zelten Fields in concession six. In recent months it has been producing more than a half million barrels daily from concession six and its total production from its four fields, including the jointly held Raguba Field in concession twenty, has risen to a current level of 635,000 daily.

Conclusion

Oil has already transformed the Libyan Economy in only a few years. Exports have wiped out the country's trade deficit, while the effects of investment inside Libya have reverberated throughout the entire economy. Moreover, in addition to the Libyan Government's spending on development, a new wave of exploration may follow the allocation of new concessions. Libya now stands on the threshhold of a new way of life thanks to its emergence as one of the key international petroleum producing areas. Fortunately, the authorities are well aware of the role petroleum will play in the country's future development.

2. The petroleum law calls for a reliquishment schedule that encourages rapid but orderly exploration of the concession areas.

3. Libya's proximity to European markets.

4. Government revenue is 50% of the net profit based on crude realization, not on posted price as in the Middle East.

After promulgation of the 1955 Petroleum Law, fourteen firms promptly obtained concessions totaling some 130,000,000 areas. By 1959, concession acreage has risen to 270,000,000 acres, or more than half of Libya's land area. This acreage has decreased with relinquishment, in accordance with the Petroleum law, until today 174,000,000 acres are held by the industry.

Activity has increased steadily since 1956. All drilling activity, plus geological and geophysical work, pipelines, terminals and other installations has cost the petroleum industry $ 1.3 billion.

Libya's Oil Development

The discovery, six years ago, of Esso's famous Zelten field, south of the ancient port of Marsa el Brega, started Libya on its extremely rapid rise in petroleum production.

Libya's first production, Esso's Zelten fields, was opened in June, 1959. A pipeline was constructed, a terminal completed, and then the first oil moved from the Brega Port in September 1961. Esso has two other fields on stream - Raguba in joint interest concession twenty, and Jebel, south of Zelten.

Since September 1961, when the country's production averaged about 20,000 barrels of oil per day, production and exports have grown until they stand today at a daily industry level better than one and a quarter million barrels. The number of producing companies has in that period increased from one to four, with a fifth to begin production shortly.

THE RAPID GROWTH OF THE LIBYAN OIL INDUSTRY
An Abstract

by Dr. Raouf Mostafa

Introduction

It is noted that oil exploration in Libya started less than ten years ago. The first important find was only six years ago, and the first shipment was made three and a half years ago. During 1964, however, Libya's oil exports had risen to 314 million barrels, or more than forty million tons.

Expansion is virtually certain to continue for several years more, though the pace may not be so vast as in the last year or two. The increases in output from the ten established fields only awaited completion of further pipeline and of improved shipping facilities.

Exports, have already reached nearly 1.3 million barrels per day. Further expansion may come from an eleventh oilfield discovered by British Petroleum in an even more remote and difficult part of the country, five hundred miles out of Tobruk.

Factors Promoting Rapid Growth.

1. Libya's rapid rise as a petroleum power has been largely due to its oil legoslation. The 1953 Minerals Law, the 1955 Comprehensive Petroleum Law, Number 25, and subsequent amendments all were aimed at encouraging rapid evaluation and development. Competition has been fostered by the granting of a large number of concessions to many firms. Unlike early concession deals in Saudi Arabia. Iran and Iraq, where essentially one company or a consortium held a concession monopoly, Libya now has agreements with nineteen firms involving 87 separate concessions.

This is a survey of the important characteristics of the new regulation being applied this year in the Faculty of Commerce and Economics. We cannot prophesy the efficiency of this amendment, except after its application for a sufficient time, so that the weaknesses may be known and further modification be envisaged. Summing up, we believe that the points raised will help prepare a graduate who can contribute more effectively to the economic development envisaged by the different governmental departments. The rapid evolution of this country shall bring in its train a flourishing economy for which we must prepare future generations. The Faculty of Commerce and Economics as an educational institution takes part, together with the other Faculties of this University and the different educational institutes, in the preparation for this development.

introduced a new mathematics program and expanded the statistics program. A new mathematics course has been introduced in the first year consisting of three lectures per week in order to review the student's studies in the secondary school and furnish him with new mathematical information necessary for his future studies. During the third year economics majors study Calculus. The Theory of Equations, with economic applications in the economic field, has also been introduced. Furthermore, new topics in statistics have been added, and the hours allotted to this subject have been increased.

The requirements for admission to the Faculty had accordingly to be amended. The student of the literary section of the secondary school has thus become unable to follow the study sufficiently to benefit from the curricula of the Faculty. Admission to the Faculty had, therefore, to be restricted to students of the scientific section, except in case of a shortage of the required number of students.

5. Expansion of the subjects and their proper succession

A specialized Faculty each year must prepare the student for the next year. Each subject must be administered to the student at the right time, so he will be ready for the next higher stage. The new regulation has provided for the redistribution of the subjects among the four years in such a way that their proper succession is assured. The specialized subjects have also been increased by the establishment of the Business Administration Department. Among these subjects are sociology, logic and scientific method. These subjects help develop the thinking ability of the student and make him fit for university studies. New branches of accounting have been introduced, such as petroleum accounting already mentioned, agricultural accounting, tax accounting and others. The study of economics has also been extended to include, beside the Libyan Economy, a specialized study of National Income Accounts, and a comparative study of the different economic systems. Furthermore, there is also a specialized study of the various branches of business administration.

"Petroleum Accounting", is designed to deal with both the financial and costing side of this industry. This will help qualify the student for employment in this sector upon which our economy depends.

A further subject dealing with the sociology of the Libyan society has also been introduced to allow the student to be conversant with the fundamental social factors, the nature of social relations and their effect on economic development. Besides all the different subjects have been designed to refer wherever possible to Libyan society. Social economics has become a study of the labor force and the problems of manpower, social insurance and housing in Libya. This is also true of almost all the other subjects.

4. Importance of study tools

By study tools we mean all the courses which assist the student in understanding the various subjects, such as language and mathematic courses. The Faculty practice was to teach four languages and the student had to pass in two of them in order to obtain his degree. Although the English language is essential, the efforts made to raise the standard of proficiency were limited. It was therefore necessary to raise the standard of the English language as most of the reference books are written in this language. The knowledge acquired by the student in his second foreign language was limited, for this language was taught only in the first and second years. The study of this language could not be continued in the last years because of the full program in these advanced years. The new regulation has canceled the additional language to allow an increase in the number of hours prescribed for the English language and so help the student concentrate on one language. This raises his standard and prepares him for his study of certain main subjects taught in English in his third and fourth year.

Scientific research increasingly uses mathematics and statistics as tools of research and analysis, especially in the field of economics. It has become difficult for the student to follow his studies unless he is conversant with these effective tools. The new regulation has therefore

diary subject. The teaching of political science and economics was also weakened. The result was neither a specialization nor a general education allowing the student to perform several duties. Moreover, the subsidiary subjects took too large a part of the students' time. Although such subjects are necessary, they should not be a burden on the main subjects. The establishment of additional departments also requires sufficient increase in the number of students. The number of students leaving the secondary schools has gone up in recent years, and the Faculty admits an increasing number of them each year. The number admitted this year has surpassed all previous years as is shown in the following table. The number of admissions is expected to increase substantially in the coming years. These increasing numbers of students require new fields of specialization. According to the new regulation, a Department of Business Administration has been established and this subject has thus regained its position as an important area of study. Moreover, the other main subject such as statistics, mathematics, economics and accounting received more attention :

Student Admissions to the Faculty of Commerce and Economics of the University of Libya, 1957 - 1965.

Students Admitted:	Years : 57/59	58/59	59/60	60/61	61/62	62/63	63/64	64/65
Regular	37	43	89	88	95	104	78	110
Enternal	11	30	48	85	56	59	67	55
Total	48	73	137	153	151	163	145	165

3. Importance of Libyan students :

The new amendment has adapted most of the lectures to suit the requirements of the Libyan society and new specialized subjects have also been introduced. A new subject, "The Libyan Economy", furnishes the student with information on the nature of the economy of his country, its structure, its sectors and its economic institutions. Another new subject

2. Equilibrium of specialization

The discussion on specialization has been going on for a long time, not only in this Faculty or this University but also in most of the educational institutions in the world. Which should be given priority, general education or narrow specialization? Some Faculties have amalgamated related subjects and seen to it that one subject does not overlap another. The student is thus qualified to work in more than one field. This tendency takes into consideration the needs of the market for the graduate and the complicated life of the society which the curriculum serves.

In case of contraction of demand for specialized elements, there will be elasticity of shifting from one job to another without substantial loss of the graduates' productivity. When the society has a simple structure, in other words, when its organizations and institutions have not yet grown in size, and thus have not yet tended to specialization, the narrow specialization can only be maintained to the detriment of the size of activities, thus unnecessarilly increasing the cost of education. This is of course a sound point of view.

According to another view modern life becomes so complicated and requires such a specialization that generous spending on the stages of higher specialized studies is also justified. The branches of knowledge have so multiplied that it would be impossible for the student to master them in the first years of university education. Although life in Libya has not yet reached that stage of complication we see in the developed countries, the economic evolution mentioned at the beginning of this article, is a start towards a modern life tending to specialized, productive capability.

At the beginning the Faculty of Commerce was supposed to have nomics departments namely :- Accounting, Business Administration, Economics and Political Science. This original plan has not as yet been put into practice. The regulation provided for two departments only, namely, a Department of Commerce and a Department of Economics and Political Science. This has led to the prevailing of Accounting in the Department of Commerce while Business Administration gradually because a subsi-

tives of the Faculty and its desire to prepare the trained human element necessary for both the government and private industry.

The new regulation, which is applied this year, is not ultimately the best one, but it is a step in the right direction. Here below we give the main characteristics of the new regulation :-

1. Stability of the courses.
2. Equilibrium of specialization.
3. Importance of the Libyan studies.
4. Importance of the study tools.
5. Expansion of subjects and their succession.

1. Stability of the Courses

The instability of courses is a problem from which the Faculty has suffered since its foundation. It is due to two reasons. The first reason is the almost yearly changes in the teaching staff, thus interrupting the continuation of a plan or a fixed direction. The second is the absence of a detailed content of each course. This resulted from the fact that the title of a course was one thing but the information delivered in the lecture room was something else. The problem of turnover in the teaching staff is a difficult one to solve, but the situation is gradually improving. The University of Libya has lately resorted to personal contracting with the members of the teaching staff, a step which will help to attain relative stability.

As to the second reason, owing to the new regulation the different departments of the Faculty have set down detailed curricula approved by the Faculty Council. This guarantees the continuation of the courses and their contents. The Faculty has thus solved a problem from which it acutely suffered, for any program could be appraised only after some students who studied according to it graduated, took up employment this practical test as the different groups of graduates did not study according to one uniform program.

machines in constant production and to co-ordinate and expand this continuous development. As proper human organization can achieve economic expansion, the lack of human capacity and experience can also lead to contraction and economic crisis.

II

In order to form this human experience and to raise its standard tremendous efforts are actually being made to invest in all stages of education. We shall now concentrate on the curricula of the Faculty of Commerce and Economics, the amendments introduced and their suitability for improving the human resource.

The curriculum of the Faculty of Commerce and Economics was originally designed to permit a subsequent division into two Faculties one for Economics and the other for Commerce (comprising Accountancy and Business Administration). Owing to the constant changes in the teaching staff and the absence of an internal regulation for many years the programs developed along lines different from those originally intended. The teaching staff often tended to give the courses in the same way as they had done on their previous Faculties.

Careful research and discussion was started to find out which courses would be more suitable for the Faculty of Commerce and Economics of the University of Libya. Many courses had been adopted without considering whether they were those most suitable for the Faculty of Commerce and Economics of this University. The curricula are not likely to serve desired purposes unless these purposes are taken into consideration when the program is set up to deal with the topics which the students may encounter inside or outside the lecture rooms. The first internal regulation contained many subjects which were not so essential for the country and neglected many others which we would consider necessary. The second regulation, through improving the situation, had many of the same deficiencies as the previous one. It was therefore necessary to give the curricula more of a Libyan character; in other words, to review the regulation of the Faculty in order to correct the deficiencies of the previous ones, and to ascertain the objec-

After the second World War and following the evacuation of most of the Italians, the British Authority tried to preserve the modern sector of the Libyan Economy by engaging Libyan nationals in it. The shock which gave the push for development was the events of the second World War, the exploitation of the economic resources, and the efforts made to revive the modern sector. The limited economic possibilities and the military administration's indifference because its authority was of a temporary nature, would have restricted this development had not other factors interfered.

Economic development can only be achieved when the ratio between the means of production and population improves through capital formation. "Capital formation" means an increase of productive elements and therefore an increase of productivity and per capita income. The additional purchasing power increases the effective demand for commodities and services. This generates new investments in commodities and services financed by the savings made available by the increase of individual income. As a result of the discovery of petroleum, economic development of a sort became inevitable. Apart from the effect of royalities from petroleum exports on the growth of the Budget with the possibility of planning and financing economic projects, the activities of the oil companies played a vital role in the economic expansion of the private sector. The savings for capital formation and therefore for economic development have become available for both the public and the private sectors.

The availability of capital alone does not mean that economic development is an easy task, for the human factor predominates in this respect. Unless we are firmly resolved to carry out this development, the improvement of the standard of living we notice nowadays in Libya will be a temporary phenomenon. While it cannot be said that the majority of the Libyans do not want this improvement to continue and increase, their desire is not enough for this economic development to endure. There must be adequate experience, so that the increase of capital may be coupled with the increase of trained manpower to keep

economy. As a result of all this, the entire society has begun to change to cope with the economic development, in which all the nations of the world are actively taking part.

The primitive economy in which the Libyan citizen used to live, had remained unchanged for hundreds of years. This was due to the fact that a primitive economy has a static nature. In the static economy an unchangeable proportion of the means of production to the population and especially to the size of the labor force is maintained. This fixed proportion means that the economy is in equilibrium, but not liable to evolve. The Bedouin life does not tend to create or improve any means of production, but on the contrary tends to consume the natural economic potentials. Once these are exhausted, the primitive society has recourse to other available economic resources or launches raids and wars to get such potentials. The Bedouins lead this pattern of life without the interference of any external factors or internal shocks which may disturb the nature of that life.

The Italian invasion exercised an external influence on the existing economic system of Libya. This influence could have disturbed the primitive equilibrium and produced the necessary reaction for an economic evolution. The Italian occupation however, being similar to others, cared much more for expansion and revival of the glory of the Roman Empire than for assisting the development of life in Libya.

The Italian invasion did create a modern economic sector in Libya, but this was limited to the Italians. Italy's over-population and comparatively under-developed economy encouraged settling thousands of Italian families in Libya to lead a life of relatively low standards permitted by its new sector. Because the Libyans were few in numbers and lacked social stability, their contribution to the new sector created by the Italians wes insignificant. A "dual" economy thus appeared in Libya consisting of a modern sector for the Italians and a primitive sector representing the continuation of the economic life, the Libyans had lived for hundreds of years.

THE ROLE OF THE FACULTY OF COMMERCE AND ECONOMICS IN LIBYA'S DEVELOPMENT

*by Dean Musbah El Oreibi**

I

The Faculty of Commerce and Economics of the University of Libya furnishes the governmental administrations with a class of commercially and economically educated elements to cover the lack from which the country suffers due to historical reasons. The Faculty endeavors to expand economic knowledge and undertakes scientific studies of Libyan economic life. In order to achieve these aims and keep pace with the development, in the first stages of which we are living nowadays, the Faculty reviewed its curricula and also established a Center of Economic and Business Research.

The curricula in accounting, business administratoin and economics are the base for the education of this class, which is strongly aware of the importance of the stage in which we are living. The development which took place in this country in the last few years can be described as a social and economic revolution. The urban population has increased tremendously and a new working class has been built up, a class which used to lead a hard life, depending on the scanty output of land and sheep farming. The income per individual has increased remarkably, so the consumption level has gone up, especially in the cities. Many industries have come into existence and machine have been introduced in the farming

* Dean of the University of Libya's Faculty of Commerce and Economics and member of its economics department since 1961. Mr. Oreibi studied in Cairo where he obtained the Bachelor degree in Economics. He also studied in the U.S.A at the University of Minnesota, where he obtained the Master of the Arts degree in Economics.

Le coefficient de capital est un élément stratégique de la planification économique. Il est indispensable pour estimer le taux d'accumulation nécessaire pour atteindre l'objectif de production, et aussi pour fixer le taux de croissance du revenu national et du revenu par tête.[29] Toutefois ce paramètre demeure aussi commode que dangereux, mais il n'est pas dénué de toute signification. Il s'agit de vérifier les constantes selon les conditions économiques et techniques des pays en question.

Conclusion :

On peut ramasser les conclusions de cette étude en quelques points:

1/- En économie sous-développée la planification est destinée à dominer le marché ainsi que toute la vie économique et sociale, par conséquent, il faut définir à priori les cadres technico-économiques et institutionnels du plan.

2/- On n'invente pas une méthode de planification pour les pays sous-developpés, mais c'est en tenant compte des méthodes deja pratiquées dans des circonstances analogues qu'il convient de chercher la méthodologie adaptable. Il n'est pas possible non plus de transplanter mécaniquement le système de planification adopté ailleurs.

3/- Enfin en perfectionnant les statistiques et l'évaluation quantitative, il n'est pas impossible d'employer des modèles mathématiques dans la planification de l'économie attardée. Il importe de partir du sontenu économique vers rapports mathèmatiques, et non à l'inverse de la mathématique à l'économie.

---

29. On détermine généralement le taux de croissance du revenu par tête par la formule $\Delta Y = \frac{S}{K} - \Delta L$ (ΔL Taux de croissance démographique)
Voir Barre, op. cite, P. 351.

Il va sans dire que l'intensité de capital dans les secteurs improductifs se présente comme ceci : soit l'investissement I

$$\frac{I}{dY} \longrightarrow \infty \quad \text{si} \quad dY \longrightarrow 0)$$

Ce qui signifie qu'il faudrait des investissements infinis dans ce secteur pour augmenter le produit.

Il résulte de ce qui précède que la répartition de l'investissement entre secteurs détermine le taux de rendement de l'investissement au niveau national, ce qui nécessite une prudence quant à l'emploi des coefficients globaux et sectoriels. Or le niveau du progrès technique varie dans l'espace et dans le temps ce qui exige de déterminer le coefficient de capital sur une période d'observation suffisamment longue, alors que les pays sous-développés sont appelés à une mutation technologique rapide.

Cette mutation peut avoir pour conséquence, "soit d'accroître la production pour des mêmes quantités de facteurs, soit de permettre la même production pour des quantités de facteurs plus faibles. De plus, des variations dans le taux de production (au cours d'une fluctuation) peuvent provoquer une baisse de la production, bien que l'investissement soit positif, ce qui rend le rapport capital/production négatif."[27]

Cepndant, ces coefficients s'imposent au planificateur; on agit alors sur la distribution par maitres d'oeuvres de l'investissement global, en autorisant les investissements par branches, c'est ainsi que Oskar Lange propose le modéle suivant pour la liaison entre coefficient global et coefficients sectoriels :

Le taux de rendement national $\frac{\triangle X}{I}$ est lié aux taux de rendement propres aux diverses branches (i) par

$$\frac{\triangle X}{I} = \frac{\Sigma}{i} \cdot \frac{Xi}{Ii} \cdot \frac{Ii}{I} \quad \text{(Ii investissement de la branche i).}$$

Les $\frac{\triangle Xi}{Ii}$ s'imposent au plan, mais celui-ci prend en main $\frac{Ii}{I} . = Ii$[28]

27. R. Barre, op. cite P. 351.
28. Oskar Lange "The Output-Investment Ratio and Input-Output Analysis," Econometrica, Vol. 28, April 1960; cité par J. Garselle Ch. Prou, Establissement des programmes on Economie Sous-Développés, Tome, 2 Dunod 1964, P. 163.

dans les pays sous-developpés est sensiblement la même que celle de pays développés ..... le coefficient marginal de capital étant au contraire sujet à des fluctuations continuelles".[26]

Il ressort que l'utilisation de constantes exprimant la productivité du capital (coefficient moyen au marginal) dans les pays industrialisés peut aboutir à une fausse évaluation des investissements nécessaires au plan du développement d'une économie attardée. En effet la productivité du capital à l'échelle nationale change selon les productivitiés des secteurs, autrement dit, il s'agit de vérifier la détermination des coefficients globaux et des coefficients sectoriels :

Coefficients globaux et coefficients sectoriels :

Il importe de noter ici que si le coefficient de capital pour les opérations productives est le même dans les deux groupes de pays (avancés et attardés), la part importante des dépenses improductives influence considérablement le taux général d'intensité de capital dans les pays économiquement attardés: supposons que K et k soient respectivement coefficients de capital de pays développés et sous-développés et que la même somme I soit investie dans les mêmes conditions dans les deux groupes de pays, On a les coefficients : $K = k = \frac{I}{dY}$

Si au contraire, une fraction de l'investissement des pays sous-développés est dépensée dans des secteurs improductifs, le taux de rendement de capital au niveau national change, autremen dit l'accroissement du produit devient plus petit que dY soit : dY — m

$$\text{d'où} \qquad k = \frac{I}{dY - m} \qquad m > o$$

Etant donné que :

$$dY - m < dY \text{ que I reste constant}$$

$$\text{Donc} \quad \frac{I}{dY - m} > \frac{I}{dY}$$

C'est à dire $k > K$

26. Guy Caire, Méthodes et Aléas Techniques de la Planification dans les Pays en voie de Développement, Développement et Civilisations, No. 11, Juillet - Septembre, 1962, P. 28.

On observe que la critique de Pr. F. Perroux, ci-dessus mentionnée n'est justifiée que dans le cadre où le système de l'économie sous-développée reste inchangé. Par contre en remplaçant les personnages de capitalisme déformé par un pouvoir central d'action et de décision, le modèle de Domar devient - dans certaines conditions - un instrument utile, toutefois le passage de ce modèle théorique à un modèle opérationnel ne doit pas être considéré comme une illusion. Seul le coefficient du capital implique certaines incertitudes:

L'Emploi des Coefficients de Capital :

Ce coefficient utilisé dans les plans de développement est exprimé généralement par la grandeur marginale $\frac{I}{dY}$,c'est à dire le rapport entre l'investissement net et l'accroissement du produit national. La valeur numérique de ce taux ne diffère pas sensiblement de celle de grandeur moyenne. Au Brésil, le coefficient moyen est de 0.52 pour la période 1947 - 1953, alors que le coefficient marginal a une valeur presque égale à 0.514.[23] Cependant, on reproche à cet instrument analytique son caractère conjectural dans les pays sous-développés; la pratique a montré qu'il ne représente pas une valeur plus ou moins constante comme on l'observe dans les pays avancés.[24] Le premier plan indien (1951 - 1956) a prévu un coefficient de capital de 3.8 : 1 qui est similaire à celui des pays industrialisés. En fait, il ne dépasse pas 1.8 : 1 constate Elias Gannage.[25]

Etant donne que les coefficients moyens et marginaux ne sont pas sensiblement différents, nous reconnaissons ne pas comprendre l'affirmation de Guy Caire suivant laquelle "L'intensité moyenne de capital

---

23. U.N., Analysis and Projections of Economic Development. The development of Brazil, New York. 1956, P. 23.

24. A savoir les coefficients de capital sont considérés relativement satisfaisants pour les pays suivants:

U.S.A.	(1879 - 1953)	—	2.3 : 1
Japan	(1924 - 1939)	—	4.7 : 1
Pays-Bass	(1999 - 1952)	—	7.4 : 1
Suède	(1896 - 1929)	—	3.5 : 1

Voir Raymond Barre Economie Politique, 1963, P.U.F., P. 350.

25. Elias Gannage, Planification et Développement Economique, P.U.F., 1963, P. 18.

comme exemple l'application la plus répandue: les modèles à la "R.F. Harrod et Domar". Ces modèles écrit F. Perroux, "supposent implicitement des institutions et des attitudes ben determinées des agents économiques. Ils frisent le ridicule quand, l'épargne toujours en quête de placement, quand, dans les sociétés où dominent des transferts de prestige, ils raisonnent en terme d'investissements mercantiles, et lorsqu'ils prêtent au chef de tribu le comportement rationnel de l'entrepreneur."[20]

Nous signalons cependant que le "système de Domar"[21] peut être utilement employé dans une économie sous-développée dans la mesure où le revenue Y, l'épargne SY, et l'égalité de l'investissement I avec l'épargne, sont des quantitées mesurables et susceptibles d'être conditionnées et aussi que le coefficient de capital K soit une valeur constante; une éventuelle centralisation d'une économie attardée permettra au planificateur d'épargner une fraction du revenu pour l'investir des secteurs productifs, que l'on peut écrire ainsi.:

1/- $I = SY$ S est la propension à épargner fixée par la pouvoir central et réalisable par son action. Cet investissement aboutit au cours d'une période à l'accroissement du revenu dY, selon la productivité du capital:

2/- $dY = \frac{I}{K} = \frac{YS}{K}$ K étant le coefficient de capital.

Le taux de croissance $g = \frac{dY}{Y} = \frac{YS}{YK} = \frac{S}{K}$

$$g = \frac{S}{K} = \frac{\textit{Propension Marginale à Épargner}^{22}}{\textit{Coefficient de Capital}}$$

---

20. F. Perroux, L'Economie du XXème Siècle op. cite, P. 196.

21. E. D. Dormar, Essays on The Theory of Economic Growth, N.Y. 1957 Voir pour sa critique: - Albert Hirschman, Stratégie du Développement Economique, les Editions ouvrières, 1964, Pages 44 - 47 - Michel Lutfalla, L'etat stationnaire, Paris 1964, Pages 315 - 317.

22. Paul Borel, Quelques Reflexions sur les Modéles de développement, Développement et Civilisations, No. 9, Janvier - Février, 1962, P. 41.

l'industrie en question va au transfert à l'étranger. De plus le secteur capitaliste est davantage lié à l'extérieur qu'à l'intérieur.

Il faut noter que nous sommes en présence d'une politique de développement qui cherche des relations comptables autres que celles venant d'une économie inarticulée. *Une comptabilité prospective basée sur des normes nouvelles et non sur des trends du passé s'avère donc nécessaire. Il s'agit surtout des comptes à objectifs de planification.*[16]

Le plan du développement suppose de maintenir certains équilibres entre les ressources courantes et les emplois. Cela peut-être abordé à l'aide d'un modèle prévisionnel des principaux produits et des principales relations extérieures, bien entendu on ne peut demander ici de serrer les problèmes d'équilibre de près;[17] les statistiques des pays sous-développés sont généralement insuffisantes, aussi les méthodes de prévisions sont loin d'être parfaites.[18]

A mesure que les statistiques, le système comptable, et les cadres techniques se développent, la planification doit suivre l'évolution economique réelle en recherchant les grands équilibres d'ensemble. Le plan suppose la mise en œuvre des projects réalisables; c'est pourquoi il ne doit pas être fondé sur des relations économiques qui sont encore mal connues et appelées en fait à des mutations rapides. Dans ces conditions il convient de commencer par l'élaboration des comptes d'inventaire des ressources humaines et naturelles,[19] et de préparer aussi les statistiques portant sur les principles grandeur économiques.

(ii) *Le passage d'un modèle théorique à modèle operationnel.*

La question se pose également de savoir si les modèles de la croissance élaborés en occident constituent un instrument valable pour la planification du développement de l'économie attardée. Nous citons

16. R. Barre, Economie Politique P.U.F., 1963, Pages 265 - 274.

17. Charles Bettelheim, Planification en Afrique Noire, Cahiers Internationaux No. 116, Janvier-Fevrier 1961, P. 61.

18. Alfred Sauvy, La Prévision Economique, P.U.F., 1958, P. 93.

19. Guy le Hegarat, La Comptabilité Economique en pays Africans, Développement et Civilisations, No. 7, 1961, P. 66.

tions comptables demeurent généralement l'un des aspects critiques du calcul économique, elles en sont particulièrement problématiques en économie attardée. Nous citons à titre indicatif les difficultés suivantes:

(i) *L'établissement des système comptables* : On remarque que dans les pays en voie de dével ›ppement certains phénomènes ne sont pas facilement chiffrables, il en est ainsi pour la thèsaurisation, les dépenses de prestige et l'autoconsommation.

On constate également que le prix sur le marché sous-developpé ne consitutue pas un instrument valable pour l'évaluation des quantités produites sur le plan national, car d'une part, une majorité de produits échappe à tout échange et d'autre part, l'economie étant inarticuleé, elle ne consitue pas un réseau honogène de prix et de flux.[12] Ce qui a pour effet de rendre le prix moyen très douteux. "Ce n'est même pas la concurrence qui est en question mais la notion du marché. On se trouve en présence d'une institution differente".[13]

Malgré l'importance de la comptabilité nationale pour la politique économique, on ne peut malheureusement dire que ce problème soit suffisamment traité pour les pays sous-developpés. Toutefois on s'est demandé si les systèmes comptables des pays developpés peuvent être adaptés aux besoins de la comptabilité économique du tiers-monde.[14] Certains économistes estiment cela possible sous réserve de les appliquer aux secteurs capitalistes et de prévoir un compte des relations avec les activités traditionnelles.[15] Cependant il convient de remarquer que l'interdépendance entre ces deux secteurs est au départ considérée très faible; par conséquent ni les flux réels ni les flux monétaires ne semblent susceptibles d'être l'expression d'une interelation. On voit par exemple très mal comment un tableau "d'input-output exprimerait les échanges entre l'industrie minière et les autres secteurs où la valeur ajoutée par

12. F. Perroux, L'économie du XXème Siécle, op. cite, P. 156.

13. J. Marshal, La Comptabilite National Francaise, op. cite, P. 45.

14. R. Dumoulin, Calcul du Revenu et Comptabilité Economique dans les Régions-Insuffisament développés. R - Economique, Juillet 1959, P. 575.

15. J. Marchal, op. cite. P. 46.

Il faut souligner que cette recommendation de Myrdal ainsi que celles des libéraux se rangeant ici parmi les (planistes)[9] demeure une formulation théorique abstraite. Elle ne serait positive que dans la mesure où elle préciserait quels sont les cadres technico-economiques et institutionnels de planification proposée aux pays sous-développés. Vu l'état actuel de la planification économique selon l'ordonnance des néo-liberaux on ne trouve aucun exemple pratique.

Quant au plan impératif intégral des pays socialistes, il suppose une économie entièrement collectivisée, c'est pourquoi il n'est pas possible de le tranplanter mécaniquement à l'économie attardée.[10] De plus la socialisation ne se fait pas du jour au lendemain: secteurs privés et étatisés peuvent coéxister dans des proportions variables et pendant des périodes également variables. Cela correspond aux conditions propres à chaque pays dans une période donnée.

Par conséquent le degré de la centralisation, le système comptable, ainsi que les divers instruments techniques du plan doivent respecter des possibilités réelles de développement économique acquis. Il faut dire que le plan doit être techniquement et practiquement possible. Cependant, les technqiues quantitatives de la planification méritent certaines observations.

II Les Techniques quantitatives du Plan du Développement.

La planification exige de faire appel à diverses méthodes d'analyse quantitatives (telles que: taux de croissance, revenu par tête, coefficient du capital) ainsi qu'à de nombreuses techniques destinées aux projections globales et sectorielles.[11] Du fait que la formulation de ces rela-

---

9. André Marchal dit : "Non seulement Myrdal l'ancien secretaire exécutif de la commission économique pour l'Europe aux Nations Unis, mais aussi Rostoue, Buchanan. Williams et même le Par. Viner-pourtant farouche liberal - se rangent parmis les planistes." Systèmes et Structures Economiques, P.U.F., 1961, P. 674.

10. Regino Boti, Etudes Economiques, No. 137, 1962, "Le plan du développement de 1962 a Cuba, P. 70.

11. Les travaux sur ces techniques sont nombreux, j'en cite quelques uns:
- United Nations Programming techniques for Economic development 1960.
- Elias Gunnage, Planification et Développement économique, P.U.F., 1963,
- Jon Tinbergen, **Design of Development,** Johns Hopkins, Baltimore, 1958.

Bien entendu dans le cadre de ces deux méthodes principales le rôle du plan et du marché est plus ou moins déterminant, mais pratiquement l'un des deux domine quelque soit le degré de sa domination. Auttrement dit, le caractère distinctif de la méthode planificatrice correspond - principalement - à la position du plan dans le mécanisme économique, or ou ne conçoit ici que les deux façons ci-dessus décrites; un choix alors s'impose :

De quelle façon placer le plan dans une économie sous-développée?

Le plan indicatif ne semble pas utilement plaçable dans une économie attardée, son rôle n'est pas suffisant pour redresser un capitalisme structurellement déformé et fonctionnellement paralysé. Cet instrument n'a pas été conçu pour une telle fonction d'ailleurs il ne peut pas être outillé par les indications du marché ou "les prix sont mal définis".[5]

En outre si l'on constate le rôle du jeu des prix conduisant au cercle vicieux du sous - développement, c'est qu'il est implicitement admis qu'un plan ne doit se baser ni sur les normes du marché ni sur les comportements de ses personnages abstraitement capitaliste.[6]

Si les forces spontanées du marché capitaliste évolué sont partiellement insuffisantes, elles en sont complèment-ou presque - défaillantes en économie attardée. La formule doctrinale de la planification indicative - il faut suppléer le marché là où il ne joue pas[7] nous amène donc à substituer principalement le plan au marché de pays sous-développés.

Autrement dit, la théorie du plan indicatif n'est pas extensive à l'économie du tiers-monde. Ici "tous recommandent une planification centralisée" observe Gunnar Myrdal, "ils admettent tous un élargissement du rôle de l'Etat".[8] Comment? L'auteur ne nous le précise pas.

---

5. Jean Marchal, La Comptabilite Nationale Francaise, Editions Cujas, 1959, P. 45.
6. F. Perroux, L'Economie du XXème Siècle P.U.F., 1961, P. 196-197.
7. P. Masse, cité par Gabriel Turin, Planification et Dévelopment op. cite, P. 61.
8. Gunnar Myrdal, Une Economie Internationale, P.U.F., 1958.

I La conception théorique du plan

II Difficultes des techniques quantitatives du plan de Développement

I. La Conception Théorique du Plan.

Le plan économique peut être qualifié d'une façon très générale comme un intrument technique reposant sur une conception théorique :

TECHNIQUEMENT, il porte sur un ensemble de données globales chiffrées représentant - au terme de la période du plan - l'équilibre prévisionnel des diverses variables du système économique (taux de croissance d'ensemble et des sous ensembles, balance de paiement, épargne nationale anticipée, investissement à réaliser, etc.).

CONCEPTUELLEMENT, le plan s'inspire des institutions sociales en ce qui concerne les agents de son exécution, les centres de décisions économiques et les indices servants de base à la planification. Les objectifs et les moyens de leurs réalisations sont déterminés par l'analyse théorique localisant les points stratégiques du développement économique désiré.

Cependant, la planification occupe dans le mécanisme économique deux positions principalement differentes: d'une part, elle se place comme un instrument AUXILAIRE à l'automatisme du marché ou celui-ci reste, remplissant les fonctions économiques fondamentales. Dans ce cas le plan est indicatif, il a pour but d'aider la spontanéité du système ou de corriger ses défaillances en distribution et en égalisation.[3] D'autre part, le plan se présente comme une PARTIE INTEGRANTE du système collectiviste où il conditionne le mécanisme économique et ne laisse au marché qu'un role subordonné.[4] C'est la planification socialiste aussi appelée impérative intégrale.

---

3. Pierre Masse exprime les principes doctrinaux du plan indicatif: " le plan est un substitue du marche dans tous les cas ou celui-ci est irrelisable,defaillant ou dépassé" Economie Appliquée, 1962 Cite F. Perroux, Le IV Plan Francais, P.U.F., 1962 P. 24

4. CH. Bettelheim, Formes et Methodes de la Planification..., La Pensée No. 113, Fevrier 1964, P. 19.

QUELQUES REFLEXIONS SUR LA METHODE ET LES TECHNIQUES DE PLANIFICATION DANS LES ECONOMIES ATTARDEES

*par Dr. Aziz Katifi**

On constate depuis quelques années, que les forces spontanées de l'économie attardée ne sont pas suffisantes pour assurer un progrès rapide, et qu'il faut planifier pour activer et accelérer le progrès économique et social.[1]

Cependant le rapport entre développement et planification n'est pas direct; l'analyse économique montre, que le problème du ralentissement et de la stagnation du développement, est un problème structurel avant d'être instrumental.[2] Le plan n'est qu'un instrument, et la planification en elle-même n'est pas remède au retard économique. C'est pourquoi elle est efficace dans certains pays et inefficace dans d'autres.

En effet, le plan en soi n'anime pas les forces spontanées de l'économie stagnante, il n'est efficace qu'en fonction de son adaptation au système économique que l'on désire appliquer. Cela dépend dans une large mesure de la conception théorique de la planification ainsi que de ses techniques quantitatives. Cette étude a pour but de donner quelques observations sur ces deux questions dans les pays sous-développés. Elle abordera ainsi les problèmes suivants :

---

1. Charles Bettelheim, Sous-Développement et Planification, Politique Etrangère, No. 3, 1957, P. 287 - Guy Caire, Méthodes et Aléas technique de la planification, Développement et Civilisations, No. 11, 1962, P. 20. Oskar Lange, Problems of Political Economy of Socialism, Peoplès Publishing House, 1962, P. 17.

2. Gabriel Turin, Planification et Développement, Développement et Civilisations, No. 8 Octobre 1961, P. 57.

* Chargé de cours à la Faculté de Commerce et de Siences Economiques de L'Université Libyenne à Benghazi.

On the other hand, a critical attitude by the employees toward factors not directly related to their work (ventilation, rest rooms, etc.) was not found to be associated with a prounionization attitude to a statistically significant extent.

It would seem, then, that knowledge of the employees' attitude toward their management, their job incentives, and their working conditions is most valuable for the purpose of predicting union sentiment. Less valuable is a knowledge of their attitude toward factory conditions not directly related to the work.

It may well be, therefore, that the unsatisfactory nature of the job incentives, the working conditions, and the management-labor relations are factors which contribute to the desire to join a union.

attitude toward unionization. There is a tendency, however, for those who prefer the "grapevine" (a personal, non-company source of information) to be more favorably disposed toward unionization than those preferring other sources of information about company affairs.

Table 8

SOURCES OF INFORMATION RELATED TO UNION ATTITUDE

Source of information for employee:*	Employee said union would change things for : Better	Little difference	Worse	No answer	Total
	%	%	%	%	%
Foreman	39.9	19.8	19.2	21.1	100
Personnel office	41.2	23.3	18.8	16.7	100
Company magazine	46.0	22.3	15.8	16.0	100
Bulletin boards	41.5	23.5	20.7	14.3	100
Grapevine	51.0	20.1	15.4	13.5	100
Company meetings	39.9	24.4	23.8	11.9	100

*The chief sources of information were weighted for the first, second, and third choices by values of five, four, and three respectively; then the results were combined and converted into percentages to construct this composite table. (For the percentage breakdowns of first, second, and third choices by employees, see Table 7.)

SUMMARY AND CONCLUSIONS

A survey was made of all four hundred and ten production employees of an American manufacturing company for the purpose of discovering what employee attitudes are associated with a desire to join a union. Since the employees of this company were actively considering unionization, an excellent opportunity existed for such a study.

The results of the survey indicate that a prounionization attitude on the part of the employees was associated with a critical attitude toward work conditions, job incentives (wages, promotion), and management.

Table 7

EMPLOYEES' CHIEF SOURCES OF INFORMATION

Source of information for employee :	Ranked by employees in order of importance: First	Second	Third
	%	%	%
Foreman	32.5	8.3	9.3
Bulletin boards	21.7	22.7	16.6
Grapevine	12.4	7.8	11.7
Company magazine	6.4	13.2	9.0
Personnel office	5.6	15.4	5.1
Company meetings	2.4	1.7	7.3
Newspapers	0.2	0.2	2.7
Others	1.0	0.4	3.9
No answer	17.8	30.3	34.4
Total	100.0	100.0	100.0

There was a separate but related question asked concerning the foreman as a source of information. To the question "How well does your foreman keep you informed about what is going on in the plant?" the employees' responses were : "very well"—19.3 per cent; "fairly well"—33.7 per cent; "poorly"—19.3 per cent; "He's not in a position to know himself"—11.9 per cent; and 15.8 per cent failed to answer. One out of two appears satisfied, while two out of five are critical either of the foreman or perhaps of management's failure to inform the foreman so he can properly communicate such information downward to his men.

One test of the expectation that employees' attitudes have a relationship to the sources of information would be an appraisal of how the chief sources of information may vary according to the employees' attitude toward unionization. (See Table 8.)

Contrary to expectations, the results of Table 8 do not indicate any statistically significant relationship between sources of information and

It is seen that the more employees like their job, the more apt they are to think a union will make a change for the worse. Conversely, the less they like their job, the more apt they are to think a union would make a change for the better. This relationship was found to be statistically significant (P less than .01).[4]

To a significant extent, an unfavorable attitude toward either the individual foreman or management in general is accompanied by a desire to join a union.

Employees' Chief Sources of Information

The study of the communications process within the company is valuable to management in determining how well its policies are understood and what attitudes are generated toward these policies. It should be expected that the employees' sources of information about the company would have a substantial effect on the way in which information is "slanted" and on the degree of its acceptance because of employees' attitudes toward the source.

The employees were asked to indicate their chief sources of information about the company's affairs, and the results are presented in Table 7.

One out of three of the employees stated his foreman was his chief source of information about the company, while one out of five indicated the bulletin boards. Because of the great number of second and third choice responses for the "bulletin boards" category, it rivaled the "foreman" as a source of information.

While the "grapevine" had as many first choices as did the "company magazine" and "personnel office" categories put together, it had only half as many seconds as either of them. It would therefore not be so far ahead of them in a weighting of first, second, and third choices for a composite valuation of importance of sources of information.

"Newspapers" ranked very low as a source of information about the company.

4. Because of the small number who dislike their job, the "dislike" and "just another job" categories were combined in the statistical analysis, using the chi square method.

Summarizing the results of Table 5, those employees who rate their company's chances for steady employment high are less likely to be prounion than are those who rate it low.

Rating of Present Job Related to Union Attitude

In Table 6 is presented the employees' attitude toward unionization in relation to their indications of how they like their present job.

Only 31 per cent of those who like their job very much think a union would make a change for the better, whereas 85 per cent of those who dislike it or dislike it very much think a union would be better. Similarly, only 8 per cent who dislike their job think a union would make a change for the worse, whereas 25 per cent of those who like it very much think a union would be worse.

Table 6

FEELING ABOUT JOB RELATED TO UNION ATTITUDE

Feelings about present job :	Employees said union would change things for : Better	Little difference	Worse	No answer	Total
	%	%	%	%	%
Like it very much	31.2	24.0	35.3	19.5	100
Like it	43.2	20.8	12.6	23.5	100
Just another job	70.2	14.9	10.6	4.3	100
Dislike*	84.6	0.0	7.7	7.7	100
No answer	30.8	7.7	30.8	30.8	100

*Includes the two persons who indicated "dislike it very much."

Steadiness of Employment Related to Union Attitude

The employees' rating of their chances for steady employment in terms of whether the employees think an affiliated, an independent, or no union would be best is presented in Table 5.

Table 5

STEADINESS OF EMPLOYMENT RELATED TO UNION ATTITUDE

Compared to other plants in area, chances for steady employment here are :	Organization preferred by employees :					
	Affiliated union	Independent union	No union	No answer	Total	
	%	%	%	%	%	No.
Better	23.7	32.2	23.0	21.0	100	152
Same	30.9	33.8	13.0	22.3	100	139
Not as good	71.4	0.0	14.3	14.3	100	7
No answer	25.0	15.2	17.0	42.9	100	112

It is seen that 23 per cent of the employees rating steady employment as "better" prefer no union, while only 13 per cent of those rating steady employment as the "same" prefer no union. Conversely, only 24 per cent of those who rate it as better prefer an affiliated union, whereas 31 per cent of those who rate it as the same prefer an affiliated union. About the same proportion of those indicating "better" and "same" choose an independent union as being best.

Statistical analysis indicates that those employees who rate steady employment as being better are more likely to prefer no union to an affiliated union than are those who rate it as the same or worse; this is statistically significant (P less than .02). Furthermore, those who rate steady employment as better seems more likely to prefer no union to an independent union than are those who rate it as the same or not as good. This, however, is not statistically significant (P equals .07).

the wages not as good think a union would be better, but only 38 per cent of those who rate wages as being better think a union would improve conditions.

Those who rate wages as better or the same are found to be more likely to consider a union would change things for the worse than are those who rate wages as not as good. This is statistically significant (P less than .02).

Foreman's Ability to Handle People Related to Union Attitude

The employees' rating along the dimensions of how good they think their foreman is at handling people and what their attitude is toward unionization is presented in Table 4.

A greater proportion of those employees who consider their foreman "good" at handing people are more likely than those who consider him "poor" to prefer no union to either an affiliated or independent union (P less than .01).

Table 4

FOREMAN'S ABILITY TO HANDLE PEOPLE RELATED TO UNION ATTITUDE

Foreman's ability to handle people :	Organization preferred by employees :					
	Affiliated union	Independent union	No union	No answer	Total	
	%	%	%	%	%	No.
Good	26.3	26.3	21.5	25.9	100	312
Poor	34.7	38.7	5.3	21.3	100	75
No answer	17.4	8.7	8.7	65.2	100	23

In summary, the data presented in Table 4 show that those employees who rate their foreman as good in his ability to handle people are more likely to be antiunionization than are those rating him as poor.

expected that these two areas would be most strongly related to union attitude. The relationship between the employees' attitude toward employee-management interaction and their attitude toward unionization may also be expected to be strong if the current contention is correct—that labor unrest is usually related to some personal difficulties. Finally, there seems to be little reason to expect that company affairs which are only indirectly or not at all related to the job should be related to union attitude. A general hostility toward the company, however, might manifest itself in a critical attitude toward all aspects of the company and, therefore, might be accompanied by a prounionization attitude[3].

Wages Related to Union Attitude

How the employees related their company's wages in terms of whether they thought a union would make a change for the better or worse is shown in Table 3.

Table 3

WAGES RELATED TO UNION ATTITUDE

Compared to other plants in area, wages here are :	Employees said union would change things for :					
	Better	Little difference	Worse	No answer	Total	
	%	%	%	%	%	No.
Better	38.1	15.9	22.2	23.8	100	63
Same	30.1	32.5	26.5	10.9	100	83
Not as good	57.2	16.5	11.2	15.1	100	152
No answer	34.8	18.7	17.0	29.5	100	112

We see that of those employees who rate wages "better," 22 per cent think a union would make a change for the "worse," whereas only 11 per cent of those who rate wages as "not as good" think it would make a change for the "worse." Also, 57 per cent of those who consider

3. It must be remembered that no causal relations can be established in this type of investigation. However, knowledge of statistically significant relationships should be useful in guiding research to establish causal principles and, ultimately, scientific laws explaining these phenomena.

In Table 2, for example, it is apparent that, while 80 (or about one out of five) employees did not indicate the effect they felt a union would have and while 112 (or about one out of four) did not indicate their organizational preference, only 56 (or a little less than one out of seven) failed to answer both union attitude questions. Some inferences are thus still possible if a preference has been indicated on one of a related pair of questions on attitudes. Thus one might conjecture that the twenty persons who neglected to indicate organizational preference but did indicate a union would change things for the better are probably prounion, without being able to say whether they prefer an affiliated or nonaffiliated union. (Perhaps that indecision was a factor in some of them not expressing a choice.) The twenty-four who indicated a union would make little difference are possibly indifferent or undecided, while the twelve who indicated a union would make things worse probably are antiunion. One should be cautious in such conjecturing, however, because these two attitudes, though correlating highly, do not correlate completely : seven employees who preferred no union believed a union would change things for the better ; of those who indicated a preference for an independent union over the no union category they were free to choose, eighteen believed a union would change things for the worse.

Hypotheses Relating Union Attitude to Job Aspects

Five types of events (several questions included for each) are used to analyze the employees' attitudes toward various aspects of their company. These five aspects, previously mentioned, are those areas that are : (a) directly job related, (b) indirectly job related, (c) nonessential facilities, (d) job incentives, and (e) employee-management relations. By relating the employee's attitude toward unionization to each of these aspects of his job, it should be possible to determine which of them are strongly related to union attitude and which of them are not.

Since a union would be expected to strive primarily to improve job incentives (wages, steady employment, and chances for promotion) and conditions directly related to job (safety, cleanliness, etc.), it might be

Table 2

UNION PREFERENCE RELATED TO CHANGE UNION WOULD MAKE

Organization preferred by employees :	Employees said union would change things for :					
	Better	Little difference	Worse	No answer	Total	
	%	%	%	%	%	No.
Affiliated union	86.6	8.0	0.0	5.4	100	112
Independent union	45.1	28.3	15.9	10.6	100	113
No union	9.6	24.7	57.5	8.2	100	73
No answer	17.9	21.4	10.7	50.0	100	112
Total number	175	83	72	80		410

Close analysis of Table 2 reveals an interesting fact. Those employees who prefer an affiliated union are more strongly in favor of unionization than those who prefer an independent union.

Since there is this difference between those who select an independent and those who select an affiliated union, these two groups will be treated separately in the following analyses.

Evaluation of "No Answer" Groupings

An important aspect of the study is its unique treatment of questions to which no answer was given. A "no answer" has not been treated as simply a case in which no data is available, but efforts have been made to find the significance of the "no answer" group on a particular question by the answer commitments made on other related questions. This procedure has given insights into certain attitude relationships. Since a higher percentage of noncommitments on a survey occurs for questions perceived as having important repercussions on policy formation, it is important to sub-divide this "no answer" category in terms of expressed attitudes on related questions. This type of analysis, therefore, makes possible a more nearly complete utilization of survey data, which should result in additional knowledge of the attitudes investigated.

c. How good is he at handling people?

Very good	Usually good	Sometimes poor	Always poor	No answer
41.5	34.6	15.1	3.2	5.6

d. In giving out jobs, does he make it clear what you are to do?

Always clear	Usually clear	Sometimes confused	Always confused	No answer
35.9	38.0	16.6	4.1	5.4

e. Is he fair and impartial to all?

Always fair	Usually fair	Sometimes plays favorites	Always plays favorites	No answer
38.8	31.4	17.8	3.9	8.1

f. When you have a problem, how easy is it to talk to him?

Always ready to listen	Usually will listen	Usually too busy to listen	Will never listen	No answer
50.7	30.2	11.0	2.0	6.1

g. Does he give credit for work well done?

Always gives credit	Usually gives credit	Seldom gives credit	Never gives credit	No answer
34.4	24.9	21.9	6.6	12.2

Consistency of The Two Union Attitude Questions

In investigating the relationship between attitude towards unionization and other attitudes, both questions concerning unions are used. The first question concerns the change employees think a union would make in the plant; and the second, the type of organization they think would be best. All data are presented in terms of percentages of the 410 respondents. Furthermore, all statistical tests of significance have been performed with the chi square test.

In order to determine the consistency of the employees' responses to the two union attitude questions, the responses to the two questions are related. (See Table 2.) In general, there is excellent consistency of response, thereby justifying the use of both questions as a measure of union attitude.

Evaluation of Working Conditions

8. How do you rate your working conditions as to the following things :

Item :	Our company is : Very good	Good enough	Poor	Very poor	No Answer
	%	%	%	%	%
a. Lighting	53.7	32.4	3.9	1.5	8.5
b. Heating	40.2	37.1	10.7	2.7	9.3
c. Ventilation	12.7	23.9	29.0	20.2	14.2
d. Cleanliness (considering type of work)	20.0	35.6	16.1	10.5	17.8
e. Machines and equipment	9.0	26.8	26.4	16.6	21.2
f. Safety	19.5	38.0	15.4	7.3	19.8
g. First aid setup	33.2	38.0	7.8	5.4	15.6
h. Locker rooms	43.7	37.8	2.9	1.5	14.1
i. Rest rooms	42.9	37.3	4.6	2.0	13.2
j. Parking area	22.2	30.2	18.1	14.4	15.1
k. Lunchroom & snack bar	28.3	33.1	17.8	9.3	11.5

Attitude Toward Foreman

9. This question is about your foreman or supervisor. (Figures are percentages of the total number of respondents)

a. Does he know the work in his department?

Very well	Fairly well	Not too well	Not at all well	No answer
61.9	27.3	5.4	2.0	3.4

b. How good is he at training new people?

Very good	Fairly good	Not too good	Poor	No answer
44.4	33.7	13.4	4.4	4.1

Attitude Toward Company

7. From what you know about other places to work in this area, how do you think our company compares with them in the following things :

Item :	Our company is : Better	About the same	Not as good	Don't know	No answer
	%	%	%	%	%
a. Working conditions	24.6	30.7	11.5	17.8	15.4
b. Steady employement	37.1	33.9	1.7	11.5	15.8
c. Chances for promotion	11.5	20.2	19.7	22.7	25.8
d. Wages	15.4	20.2	27.2	8.5	18.8
e. Safety record	20.0	25.6	8.5	17.6	28.3
f. Desire to do right thing by all employees	15.9	29.0	13.4	14.4	27.3
g. General reputation around town	12.2	26.8	19.3	16.8	24.9
h. All in all, as a place to work	23.7	38.0	7.8	7.6	22.9

4. Leaving out individuals, do you have confidence in the ability of the plant foremen? Is your impression of them as a group favorable or not?

Favorable	57.1%
In between	21.7
Unfavorable	6.6
No opinion	8.8
No answer	5.8
	100.0%

Action on Complaints

5. Suppose you have a gripe about something. What is the best thing for you to do?

a. Just keep quiet about it	20.0%
b. Tell somebody else in my department	1.7
c. Tell my foreman or supervisor	59.3
d. Tell the personnel department	6.5
e. Do something else (explain)	1.4
No answer	11.0
	100.0%

Seniority Status Awareness

6. Do you know where you stand on the seniority list?

Yes	35.4%
Not sure	26.3
No	31.2
No answer	7.1
	100.0%

Table 1

EMPLOYEE RESPONSES TO INDIVIDUAL QUESTIONS

Job Attitude

1. In general, how do you feel about your present job?

a. Like it very much	37.5%
b. Like it	44.6
c. Just another job	11.5
d. Dislike it	2.7
e. Dislike it very much	0.5
f. Don't know	0.5
No answer	2.7
	100.0%

Attitude Toward Supervisors

2. Do you have confidence in the ability of the top executives from the home office who visit this plant from time to time? Is your impression of them as a group favorable or not?

Favorable	40.7%
In between	15.6
Unfavorable	2.2
No opinion	30.3
No answer	11.2
	100.0%

3. Do you have confidence in the ability of your executives here? Is your impression of them as a group favorable or not?

Favorable	51.7%
In between	23.1
Unfavorable	5.6
No opinion	9.8
No answer	9.8
	100.0%

GENERAL RESULTS AND METHODOLOGICAL OBSERVATIONS

Responses to the Individual Questions

Although this study is designed primarily for the investigation of the relationship *between* attitudes, a presentation of a percentage breakdown of the employees' responses to each question should serve as a simple description of employee attitudes. The employees' responses to the individual questions of the survey are presented in Table 1.

Some General Observations

The employees indicate strong prounionization feelings, as originally thought by management. When asked what changes a union would make, over 40 per cent thought a union would make conditions better; and when asked what would be best for them, over 50 per cent selected some type of union rather than no union. (See Table 2.)

The employees' attitudes range from quite favorable to extremely critical in their evaluation of the company. Over 80 per cent like their present job, but on specific comparisons with other companies the employees are quite critical. This is especially true of wages and promotion possibilities and of the ventilation, machines, and parking area.

With respect to the foremen, the employees rate them favorably in general, but again some of the specific ratings are quite critical. This is true especially of the foremen's willingness to give credit and of their ability to handle people.

It seems, then that a large number of the employees expressed severe criticism of some aspects of the company.

and labor-management relations. Several questions included in the survey were not obviously related to union attitudes. These questions aided management in its use of the survey as an important tool to supplement upward communications. They gave valuable information about the employees' attitudes toward the company, toward working conditions, and toward their supervisors. They also aided the corollary use of the survey as an internal public relations medium in reassuring the employees of management's interest in their views and feelings. Furthermore, having a broadly based questionnaire probably induced many employees to answer the "touchier" questions such as those pertaining to unionization when they came to them among the others.

The questionnaire method was used to obtain information about the employees' attitudes towards unionization and other topics. Attitude towards uionization was measured by the employees' responses to two questions. The first of these was a general question asking the employees what type of change they believed a union would make in their company. The second question was also general, but required the employees to state a preference for either an affiliated union, an independent union, or no union. The employees' responses to these two questions constitute the measure of their attitude toward unionization.

In order to relate the attitude toward unionization to other attitudes, the production employees were questioned concerning their attitudes towards various company conditions. The conditions selected for this purpose were : (1) job incentives (wages, promotion, steady employment); (2) conditions on the job (safety, cleanliness, machines); (3) conditions related to the job (ventilation, lighting, etc.); (4) nonjob related conditions (parking, snack bar, etc.); and (5) management and employee relations. By relating an employee's attitude toward unionization to his attitude toward each of the conditions, it should be possible to determine which aspects of his work are related to his attitude toward unionization and which are not.

eighteen per firm. 10,218 or 92% were paid emplyees, while the remaining 888 were working proprietors or unpaid family workers. While 8,410 of the paid employees were actual operatives, the remaining 1,808 were managerial, supervisory, administrative, service and other such occupations.

The trend in Libya is thus obviously away from family production units to more complex, impersonal employment relations. It becomes increasingly important, therefore, to ask, what are the significant factors in labor-management relations in Libya? Knowledge of these factors is of great importance to management and to social scientists in the field of industrial relations. When considerations of unionization arise, such information is especially relevant, since it may be used to create a better understanding of why many employees prefer a union.

Employee attitude surveys can be used effectively by social scientists and by employers to get useful, supplementary information on pertinant factors in labor-management relations. A case study of such a survey will now be presented to illustrate why and how it can be used as a valuable scientific tool or technique.

The Administration and Research Design of the Survey

A printed attitude survey questionnaire was administered in one day to the four hundred and ten production employees working in a manufacturing plant located in a small American town. No foremen or executives were included in the study, and complete anonymity was guaranteed the interviewees.

The survey was conducted under the direction of the personnel manager of the company's home office (whose production workers were unionized). This was at a time unionization was being considered seriously by the production employees of the branch plant. Management planned to re-examine its labor policies with employee attitudes as an important consideration.

The prominence of unionization attitudes provides an excellent opportunity for investigating the factors associated with union attitudes

AN EMPLOYEE ATTITUDE SURVEY AS A DIAGNOSTIC TOOL

*By Dr. Anthony Stampolis**

Introduction

Libya has been experiencing in recent years and will continue to experience in the coming years significant changes in its industrial relations system[1]. The oil industry boom is accelerating social and economic development. The nation's labor-management relations are affected not only by the presence of several large international petroleum companies (with their impressive capital investments, modern technology and managerial techniques) but also with the growth of the government, by far the largest employer, with substantial, expanding revenues making possible a development budget larger than the regular one. There is, furthermore, a gradually increasing manufacturing sector. The Libyan Industrial Census[2] listed 622 establishments with five or more employees as having a total of 11,106 persons at the end of 1964, or an average of

---

1. Cf. John T. Dunlop, **Industrial Relations Systems,** Henry Holt and Co., New York, 1958, for a useful, informative general theory of industrial relations. Chapter Nine, "Economic Development and the Rules of the Work Place", pp. 342-379, is of particular interest. See also : Clark Kerr, Frederick H. Harbison, John T. Dunlop and Charles A. Myers, "The Labour Problem in Economic Development," **International Labour Review,** March 1955, pp. 2 - 15; and Walter Galenson, Ed., **Labor and Economic Development,** John Wiley & Sons, New York, 1959.

2. **Large Manufacturing Establishments,** Preliminary Results of the Industrial Census - 1964, No. One, Department of Census and Statistics, Libyan Ministry of Economy and Trade.

* Prof. of Econ. and Bus. Admin., Chairman Dept. of Business Administration, Univ. of Libya. Formerly professor at the American Universities of Boston, Detroit, Redlands, Pacific Lutheran and Georgia State. M.P.A. and Ph. D. degrees from Harvard University. Publications include: **Social Economic Development of Cyprus.** (Nicosia, 1963), and **A Comparison of State Taxes on Industry in the Southeastern States,** (Atlanta, 1961). Dr. Stampolis' article is based on his sixty-page Research Booklet, **Employees' Attitudes Toward Unionization, Management, and Factory Conditions: A Survey Case Study,** published by the Bureau of Business and Economic Research of Georgia State College, a branch of the University System of Georgia, in Atlanta, U.S.A.

theoretical knowledge to social realities. They can predict to a relative extent the future trends of population growth and its effects on the city structure. They are qualified to train and help adapt all families which may dwell in the new housing schemes to the new living conditions. It is their business to observe human problems; how they arise and develope, and how they can be solved.

There was one dispensary run by a health official aided by a nurse for simple treatment. In urgent and difficult cases patients were taken by an ambulance provided by local administration to Baghdad. The common epidemic diseases in Washash Village were malaria, bilharziasis and trachoma.

Four doctors practiced medicine in the village and they received patients in their private clinics. There were also five midwives. The daily registered number of patients in summer time was about 300 persons and it was a smaller number in winter time.

There was a narrow canal of running water provided by water pumps from the Tigris, passing through the village from east to west on the north-side of the village, in which women wash their dishes and clothes and boys swim. The canal was used for irrigation and as a water supply.

The Washash Village was not included within the network of the Government Bus Services of Baghdad. There were various means of transportation — buses, taxis and carriages.

Although it appeared upon first glance that Washash Village was growing up in territory and population and that people were coming from all corners and slum areas of Baghdad (81%) without any previous social contacts, Washash Village was an area attracting certain types of people who were hardly differentiated according to occupations, incomes and cultural backgrounds.

Washash Village showed a feeling of a community, enforcing social values on its inhabitants. No serious crimes were reported in the previous year except traffic accidents. Residential mobility has not changed the attitudes and values of the people and has not relaxed social pressures.

The paper attempts to show that planners of housing schemes should take into consideration the factual data concerning social groups prepared by sociologists, who know best how to collect the fundamental facts about human problems. They are qualified to apply their

It appeared that there were 174 families residing in 100 houses. The total number of the whole sample was 930 persons (462 males, 468 females and 416 children under 13 years).

The relation between number of families, persons, houses, and rooms was found as follows :

Families in the sample	*174*
Households	*100 = 1.74 Families per house*
All persons	*930*
Families	174 = *5.3 Persons per family*
Rooms	*286*
Families	174 = *1.6 Rooms per family*
Rooms	*286*
Households	100 = *2.86 Rooms per house*

Homogeneity of the socio-economic groups in Washash Village was illustrated by the following distribution of occupations :

Occupations	No. of Persons	%
Soldiers and Policemen	29	16.5
Workers and Labourers	94	53.8
Porters, Peddlers and Servants	29	16.5
Clerks, Teachers, Employees	10	5.8
Barbers, Tailors and Shopkeepers	13	7.4
Total	175	100.0

In accordance with these findings these socio-economic groups were considered of lower income, so homogeneity was pronounced. It was found that there were five primary schools in the village, three for boys and two for girls. The total number of pupils was 2,082, having 43 teachers and 35 classes. There was also an evening school for adults. There was 16.6% of the whole population in schools and colleges in Baghdad. According to the census of 1947 there were only 246 persons who could read and write and 1,710 illiterates.

labourers, porters, peddlers, servants, guards and other lower income social groups), electricity and water supplies were the dominant factors in attracting people and encouraging them to settle in Washash Village.

An amelioration scheme, it was thought, would raise the standard of living by bettering the housing conditions and the community facilities and services of this district.

In this sense, amelioration should be achieved through a common and co-ordinated effort of the people and Government Authorities, without altering either the social or economic structure, to select a suitable area for amelioration scheme and to differentiate between urban renewal slum clearance and urban amelioration schemes. Factors to be considered are :-

1. Lack of community services and facilities.
2. Self ownership.
3. Homogeneity of social groups. Washash Village was inhabited by homogeneous socio-economic groups of lower incomes.
4. Dissatisfaction of human needs.

The principal ideas of the study were concentrated on the relationship between the inhabitants of the Washash Village and their land.

A questionnaire was designed to obtain information about family, the housing situation (e.g. type of structure, type of houses, number of rooms, facilities, roof construction, flooring, ownership and rent), occupation and income of working members, objective criteria of standard of living, recreation, origin of inhabitants, personal opinion of inhabitants on major needs to ameliorate life in Washash, and the willingness and ability to contribute to the setting up of community utilities.

It was thought that 7.5% of the whole population could be considered as an adequate and representative sample. It was agreed upon dividing Washash Village into six sectors: A, B, C, D, E and F. Each sector comprising a number of blocks varying between 9 and 13. All sectors and blocks were numbered, taking as the point of departure the left corners of each block. Signs were also put on the walls of each block in an anti-clockwise movement, the 15th house only being visited.

II Amelioration of Housing Conditions :

"Washash Village"

Washash Villige was thought to be a suitable area for a pilot amelioration project. Washash Village is situated between the fashionable residential area of Al-Mansoor in the West, the Western Baghdad Housing Project in the North, Washash Drainage Canal in the East and the Serifas camp of Al-Washash in the South. There are a number of orchards and palmgroves in its southern and western sides.

More than twenty years ago Washash Village was a piece of vacant land previously used in agriculture. Later on some people of Baghdad whose houses were demolished as a result of opening streets were attracted by the low prices of lands, bought plots of land, built their houses and settled there. The village was erected and started to grow up gradually with the slow flow of population from Baghdad.

During the Second World War a huge wave of newcomers settled in Washash. It was followed by another wave in 1954, after exceptional high floods which destroyed all the Serifas and Mud-Huts behind the bunds of Baghdad.

According to the 1947 Census Washash Village, population amounted to 2,391 living in 350 houses; whereas from the Housing Census of 1956 it appeared that the population jumped to almost 12,000 living in 1,555 houses. Thus the population and the number of houses increased approximately five times in less than ten years.

55% of the families included in the sample survey have been living more than five years in Washash Village and only 27% of them have been living more than eight years.

The majority of them (81%) originally came from Baghdad and the rest from different parts of the country. The village was densely populated (e.g. 3.25 persons per room, 9.30 persons per house, and 1.6 rooms per family), and was growing up rapidly (350 houses in 1947 to 1,555 houses in 1956).

Low prices of lands, homogeneity of socio-economic groups (approximately 87% of the wage earners were soldiers, policemen, workers,

None of the Mud-Huts had their own water supply, water being obtained from central taps provided by public authorities. None of the households living in Serifas had electricity.

In the Serifa-camps the average size of household was to be 5.68 persons. Among the Serifa-dwellers the average income was £L 5.641 a wage earner and £L 6.692 a household.

According to samples which have been studied from different areas inhabited by the Serifa-dwellers it appeared that incomes from wages and other employment in the Serifa was as follows :

Monthly Income	Households		Total
	Number	Percentage	
£.L 1.000 - 3.000	6	10.9	£.L 9.000
£.L 3.000 - 6.000	19	34.5	£.L 85.000
£.L 6.000 - 9.000	22	40.0	£.L 165.000
£.L 9.000 - 12.000	8	14.6	£.L 84.000
Total	55	100.0%	£.L 343.000

Most of the Serifa-dwellers were servants, peddlers, street cleaners, night guards and construction labourers.

The findings from another sample study showed that half of the families were housed in one room only. 36% of the families occupied 2 rooms, and 14% of the families occupied 3 rooms.

There was an average of 1.6 rooms per family, and an average of 3.2 persons lived in one room. Only 50% of the families had access to a toilet, either inside the courtyard or outside. These toilets were merely holes in the ground surrounded by mud walls.

All of them obtained their water from a public tap. None of them reported land ownership. The sample showed that the average monthly income was £L 11.7 per family, or £L 2.3 per person. More than half of the families indicated an income between £L 5-15 during the month preceeding the survey. 16% of the families reported an income between £L 15 and 25.

Iraq in general, and especially in Baghdad, is much larger than the scope of any planning, because of the continuous waves of rural migrations.

Table 4

Distribution of Serifas and Mud-Huts in Baghdad

The District	Mud-Huts	Serifas
Rasafah	1,643	1,236
Kerkh	1,713	—
Kadhamain	1,126	850
Villages attached to Kadham	2,114	185
Bayjat Al-Washash	1,091	961
Washash Village	70	167
Aqerquf	1,083	22
Karradat Marriam	793	21
Harithiyah	793	76
Shakiriyah	2,082	749
Other Villages	2,775	661
Karradah Al-Sharqiyah	4,000	5,744
New Baghdad	755	1,215
Zafaraniyah	342	299
Other Villages	1,633	399
Adhamiyah	4,085	3,455
Other Villages	1,714	374
Total	27,814	16,413

The transition from tribal-rural to an urban civilization has taken place in a very short period of time. It was a sudden change which brought with it social and personal problems; e.g., crime, veneral diseases, high infant death rate, and juvenile deliquency. "Al-Asimah" became, in short, not merely a place in which fellahin of Amarah live, but a place of unsatisfied human needs, shame and restlessness. "Al-Asimah" constituted an undesirable spot in which many kinds of hygienic and moral problems originated.

inhabitants 18.51% had electricity, 20.45% piped water, 11.40% baths and 42.37% toilets. In villages with less than 2,000 inhabitants only 0.7% had electricity, 0.31% piped water, 99.59% used the river as the source of water supply, 0.36% had baths and only 2.7% had toilets.

2. The Situation in Baghdad

We have presented a brief picture of the socio-economic situation in Amara Liwa which we considered a "push situation". It is equally important to focus our attention on the economic and social situation in Baghdad. Baghdad city is the most important industrial area in Iraq. Out of a total of 4,573 industrial establishments there were 4,449 establishments in each of which less than twenty persons were engaged. Most of these were handicraft or small repair shops. Among these were 1,661 establishments which were run by the owners themselves without any assistants.

In all, the 4,449 small establishments gave employment to 11,726 persons including the owners themselves. There were only 124 establishments in Greater Baghdad having more than twenty workers. They employed, however, 21,641 workers; that is, nearly twice the number of those working in the 4,449 small undertakings. There were 21 large brick manufacturing establishments which employed 3,532 workers. Thousands of houses were built in order to meet the urgent need for housing.

The Industrial Census for all of Iraq showed only 269 industrial units employing more than 20 persons each. Nearly half of them were in Baghdad. The Housing Industry was one of the major elements in the economic machine. New housing schemes and residential buildings have attracted a great number of labourers, have encouraged many other affiliated industries, and have contributed significantly to an increase of wages.

The Development Board has provided thousands of popular houses for Serifas dwellers in the main cities of Iraq : Baghdad, Basrah, Kirkuk and Mosul. But still the number of Serifas and Mud-Huts in

Table 3

Methods of Irrigation Employed in Amarah

(Agricultural Census, 1954)

Area irrigated by rainfall	830,743 mesharas
Area irrigated by flow	559,867 mesharas
Area irrigated by pumps	950,919 mesharas
Area irrigated by water wheels	24,806 mesharas

As a result of modernization the urban life of large cities was becoming more attractive. Most of the shaikhs early became absentee landlords and engaged in politics and in city life.

The Industrial Census of 1954 showed that there were 1,363 industrial establishments in Amarah Liwa, out of which 17 employed 20 or more persons. Other industries were almost entirely small workshops in which the owner worked himself, using traditional methods and equipment.

Amarah was not in an economic position to absorb the heavy migration from tribal life. So most of the immigrants were destined to Badghdad.

The success achieved by some of the earlier Serifa dwellers was a great incentive for many others. Those who were able to save money and return home with fortunes stimulated the ambitions and the imaginations of the rest of the tribesmen.

Low standards of living, lack of all kinds of public services and a very high percentage of substandard housing in Amarah Liwa urged the fellahin to seek higher wages and better employment.

According to Housing Census of 1956 there were 33,789 Serifas in Amarah Liwa. It is about 77.77 per cent of the total number of all types of houses and the number of Mud-Huts was 2,205 (about 5,07%). The inadequate distribution of services in Amarah Liwa presents another aspect of substandard living. In towns and villages with more than 2,000

Table 2

Size Distribution of Holdings in Amarah Liwa,

Agricultural Census, 1954.

Size Groups	No. of Holdings
Under 4 mesharas	Nil
4 ,, and under 20 mesharas	20
20 ,, ,, ,, 40 ,,	31
40 ,, ,, ,, 60 ,,	51
60 ,, ,, ,, 80 ,,	13
80 ,, ,, ,, 100 ,,	3
100 ,, ,, ,, 200 ,,	52
200 ,, ,, ,, 400 ,,	44
400 ,, ,, ,, 600 ,,	24
600 ,, ,, ,, 800 ,,	14
800 ,, ,, ,, 1,000 ,,	20
1,000 ,, ,, ,, 2,000 ,,	58
2,000 ,, ,, ,, 3,000 ,,	43
3,000 ,, ,, ,, 4,000 ,,	28
4,000 ,, ,, ,, 5,000 ,,	18
5,000 ,, ,, ,, 10,000 ,,	58
10,000 ,, ,, ,, 20,000 ,,	16
20,000 ,, and over	29

Such a change of land ownership from tribal-communal to private individual gave the shaikhs of tribes the opportunity to register agricultural lands in their names. Due to this change, tribal bonds which used to protect the tribesmen from all kinds of danger, particularly from poverty, were broken, as the shaikhs became no longer responsible for their tribesmen as they were before. The new type of ownership did not stimulate the tribesmen to cultivate sufficiently, because their shares were so extremely small, to the extent that they did not satisfy the bare necessities of life. So land problems were acute and the life of those fellahin was deplorable.

In size Amarah Liwa is the fourth largest of the fourteen "liwas" of Iraq covering an area of 18,377 sq. km. The tribal population of the Liwa was about 307,021.

A positive correlation was believed to exist between types of land ownership and the volumes of migration. The average size of holding, however, varied greatly from liwa to liwa, being largest in Amarah Liwa. Some holdings were over 50,000 mesharas - (meshara = 2,500 sq. km.). The proportion of rented land in Amarah Liwa was very great amounting to somewhat over 97 per cent, or 3,234,713 mesharas out of the total 3,342,671 mesharas.

The use of mechanical power on the holdings contributed to the decrease of the number of fellah per farm and pushed a great number of them out of their villages. These were obliged to seek new means of living in cities. Irrigation by pumps was responsible for the largest area of irrigated land, namely 951,000 mesharas. About 525 pumps with a total of 20,585 housepower have been introduced into the area.

nization, which was based upon kinship, customs, traditions and economic interdependence was often intensified in times of insecurity, when feuds between tribes led to raids and reprisals, and also when conflict arose between confederation of tribes and the Central Government.

Within tribal socio-economic life, tribesmen lived together, worked and shared cultivation, irrigation and harvest. Taxes were paid communally, Politically, they enjoyed semi-autonomy, abiding by their own laws, which were a product of their mores and traditions. Inside the tribal organization the individual felt secure and lived in peace. The tribe offered to him all the means of living, physical and psychological.

During the Ottoman period, the tribesmen operated state-owned lands, paying grazing taxes for their sheep and buffaloes. Terms of land tenure were variable but never exceeded five years. In actual practice the leases were put up to auction among the tribal Shaikhs[4] by the Government and knocked down for cash rents to the highest bidder. Most of the Sheikhs divided their estates by simliar auctions to the "Sarkals"[5] members of their own tribe. The sub-leases were then sublet to others.

The inevitable result was a chain of excessive and purely nominal balance of rents, arrears, debits, insecurity, and extortion from the Shaikh down to the lowest fellah. Everyone was in debt to everyone else.

In order to secure peace and stability, and to cultivate the feeling of national loyalty among the tribesmen, who looked to their tribes as the only sovereign to which they would submit, the Iraqi Government has taken every possible measure to settle land disputes and introduced private ownership.

---

(4) The Shaikh is the actual head of the tribe, and is supposed to be the source of all powers which are deeply rooted in the daily life of the tribesmen. His position is hereditary and restricted to one family.

(5) The Sarkal : next to the Shaikh in his ability to solve problems between members of the same tribe. He is the head of a certain clan, or the close relative of the Shaikh.

Table 1

Number of Serifas Mud-Huts, Individual and Family Dwellers, Families per Serifa and Families per Mud-Hut inBaghdad.

Greater Baghdad	Serifas	Mud-Huts
Number	16,413	27,491
Families living	17,058	29,855
Persons living	95,524	172,217
Families per S. or MH.	1.04	1.05
Persons	5.6	5.8

More than 80 per cent of Serifa and Mud-Hut dwellers were "Sharjawiyah" fellahin of Aamarh Liwa. Although it was not possible to give exact statistics of the volumes of migration, there has been a decline of population of Amarah Liwa due to emigration. Factors contributing to the creation of "Al-Asimah" were varied and complex. They might be studied by enquiring into the nature of two situations, the first in Amarah Liwa and the second in Baghdad. The majority of the Serifas and Mud-Huts dwellers were fellahin of the southern part of Iraq.

1. The Push Situation

Amarah Liwa was very largely agricultural with more than 75 per cent of its population living in rural areas. Their problems as other socio-economic problems were connected with the land. When Iraq was a part of the Ottoman Empire, there were no constructive land policies aimed at the development of the country. Ottoman administration was not able to secure stability and settle land disputes. Its traditional policy was to use the agricultural lands as a means of maintaining a balance of power between influential chieftains.

The predominant type of land ownership was tribal and communal. Land belonged to the tribe. Amarah Liwa was inhabited by more or less settled tribal confederations. The compactness of the tribal orga-

"Al-Asimah" refers to the "Sharjawaiyah" fellahin who left their tribal villages in Amarah Liwa and settled in Baghdad, in the hope of ameliorating their life conditions. They were living in a huge belt of Serifas and Mud-Huts behind the "bund", which used to surround Baghdad on all sides. The bund was intended to be a physical barrier to protect the city of Baghdad from the floods. It has become a social and psychological barrier which isolates people according to their cultural background, income, occupation and prestige. The Serifa and Mud-Hut dwellers are unskilled "Sharjawiyah" fellahin of the southern part of Iraq.

"Al-Asimah" as a natural area tended to collect the particular individuals predestined to it. These individuals, in turn, gave the area a peculiar character. It was an unplanned area showing tribal compactness and a low standard of living. Kinship played an important role in grouping individuals in one area. Serifa dwellers came to Baghdad with neither skill nor money to live permanently, and they have no intention of going back to their tribal villages.

"Al-Asimah" formed and served as a center of attraction to relatives and friends. The newcomers may stay two or three years before they save enough money to move to another section of the city. The Serifa dwellers brought with them their traditions and tribal customs and have transplanted them in "Al-Asimah". It will take a long time for the Serifa dwellers to become an assimilated, integrated part of the larger society.

Serifas and Mud-Huts in Baghdad are symbols of degradation, shame, poverty, substandard housing, tribal culture and extremely low income.

According to the 1956 Housing Census, there were 16,413 Serifas and 27,491 Mud-Huts in Greater Baghdad. Their number accounts for 44.4% of the total houses in the area. Of the total resident population of Greater Baghdad 12.6% reside in Serifas, and out of the total number of families in the area 14.4% live in Serifas.

"Ekistic Center", which was attached to the Ministry of Development in Iraq, for two years from 1956 to 1958. So the topic of the paper is tackled from personal experience.

The paper is divided into two sections: The first includes a general survey, which was conducted by the present writer, to collect information about the most deteriorated areas in Baghdad, which were mostly inhabited by the Serifa (ii) and Mud-Hut (iii) dwellers. This area was locally known as "Al-Asimah". During that period the Iraqi Government was planning to start a clearance project in the area, by demolishing gradually all Serifas and Mud-huts and constructing new housing settlements.

The second consists of a preliminary report on the findings of the socio-economic survey of Washash Village which was conducted by the Socio-Economic Division of the "Ekistic Center".

1. Urban renewal and slum clearance scheme :

One of the most effective methods of social research is the socio-economic survey in which sociologists collect data about life conditions and human problems of the slum areas. Such data are essential to all stages of housing projects. The present writer conducted in 1957 a general socio-economic survey which covered all the slum areas in Baghdad, but his interest was mainly focussed on the Serifa and Mud-Hut dwellers, a section of which were heavily concentrated in one single area - "Al-Asimah".

Although "Al-Asimah" means "The Capital" in Arabic, it seems to have become a cynical definition of the most deteriorated slum areas of Baghdad. "Al-Asimah" is generally used to express challenge and to convey criticism.

(ii) Serifa : is a type of house construction usually dwelt in by lower income people and fellahin of the middle and the south of Iraq. Serifas are constructed of reed matting, and could be easily moved to another site. A Serifa usually consists of one room and is built on land which is not owned by the occupier.

(iii) Mud-Hut : The mud-hut has more than one room and has a courtyard surrounded with mud walls. The roofs of the rooms are supported by wooden poles and covered with matting on which a layer of mud is laid.

Other factors may be added such as the lack of private capital invested in housing, the sudden rise of land prices, due to an artificial boom, the rise of rents taking a high percentage of the family budget and the increase of population.

The successive stages through which the housing projects pass may be summarized as follows :-

1. The stage of consciousness and awareness, when certain social groups feel that they are deprived of the bare necessities of life and actually are living under substandard housing conditions.

2. As a result of the first stage, a dangerous situation of restlessness spreads over the slum areas, motivating public opinion and stimulating public authorities to take rapid measures in order to eradicate these conditions.

3. Collecting information about the inhabitants of the most deteriorated areas, such as family structure, size, income and aspirations.

4. The stage of planning: Planners try to apply the most workable schemes which are thought of as being suitable to satisfy different levels of needs, tastes, sizes, incomes and standards of living.

5. The stage of execution and construction of housing schemes.

6. Selection of families according to definite measures approved by sociologist, e.g., size of family, income and age groups.

7. Orientation of families which are supposed to move into the new schemes. Orientation of these families on how to use public and private facilities, and how to live in a compact healthy community.

8. The stage of maintenance and protection: A continuous supervision should be carried on by social workers.

9. The stage of evaluation.

In all these stages the role of sociologists is obvious. It is rather out of the scope of this paper to explain in details that role. The subject arises because the present writer took part as a social expert in the

THE ROLE OF SOCIOLOGISTS IN HOUSING PROJECTS

*By Dr. Abdul Jalil Al-Tahir**

Libyan society is confronting an acute housing problem as a result of a rapid growth of urban centres, heavy waves of migration, shortage of dwellings, low standard of facilities and lack of community buildings.

For all these reasons two years ago the Libyan Government decided to study housing conditions in the country in order to eliminate all slum dwellings in cities within the next ten years, and to provide all communities with the necessary land development works.

The main purpose of this paper is to show how sociologists can effectively contribute to housing projects. There is no doubt that housing projects are social phenomena with complicated histories. They pass through successive stages in which a process of malajustment between human beings and their habitat is taking place.

The most important stage is a psychological one, in which people are aware of the fact that housing conditions under which they live are not satisfying their needs. As a result, they feel restless and unhappy. They believe that amelioration of their housing conditions is a major target in life.

Several factors contribute to the rise of the psychological stage; e.g., rural-urban migration, lodging of the immigrants in the most deteriorated areas in the city, the complete absence or the lack of public facilities and social services : water supply, electricity, public baths, schools, dispensaries, markets, parks and other essential services.

---

* Prof. of Sociology, University of Libya, Formerly, Prof. at the Universities of Riyadh and Baghdad, M.A., Ph.D., from the University of Chicago. Publications include :- Social Problems in a Dynamic Culture (1953), Social Causation of Crime (1954), Bedouins and Tribes in the Arab World (1955), Idols of Society (1956), Tribes and Politics (1959), Origins of the Middle Class Philosophy (1960) and Sociology (1965).

ducing perishables which could neither bear transport expenses nor maintain their freshness with long haulages.

Without taxing the marginal conditions of the environment in some localities to the point of depletion, a national land use management scheme is apt to give an impetus to the current phase of pioneering gaining momentum under the impact of both a national spirit and the availability of capital resources of the oil revenues.

1. Fantoli Amilcare : **Le piogge della Libia con particulare reguardo alle zone di colonizzazione,** Rome 1952, p. 304.

2. Stewart J.H.: Land and Water Resources of Tripolitania, USOM, 1960, pages 26-47.

N.B. All the tabulated statistical data quoted are those of **The 1960 Census of Agriculture,** United Kingdom of Libya. Tripoli Ministry of Agriculture, 1962, and those of the **Agricultural Statistics in Libya.** Kingdom of Libya, Ministry of Agriculture, Tripoli, 1963.

The corollary of this lenghthy discussion is that the regional differences could be utilized to the best advantage of the country as a whole by steering the agricultural development plans with the view of achieving two different but non-contradictory goals; viz the fostering of the regional economies for the sake of self-sufficiency in case it proves both feasible and desirable, i.e. the production of perishables and dairy products; together with the gradual merging of these local economic production systems on a progressive or expansive basis within a national economic plan. Thus, for instance, the recent trend aiming at the diversification of agricultural production in Cyrenaica, implying growing olive, almond, fig, vine and banana-trees on a large scale, should go hand in hand with the increase in the area under fodder, to offset the detrimental contraction of range lands gradually engulfed by the expansion in the cultivated area. Consequently the development of irrigation farming and the emphasis on animal husbandry to loosen the grip of cereal monoculture, besides the introduction of such commercial crops as linseed and chick-peas in Cyrenaica, serve as guidelines to achieve both the increase in the profitability of the farming industry by concentrating on such lucrative crops (dry-farming potatoes and onions in Beida followed by grapes and apricots; irrigated apricot trees followed by fig and pear trees in the same region in contrast to wheat and barley in terms of profitability) as well as the conservation of the productive potentialities of land. To allocate each strip of land to its proper land use is attainable only in the light of a land use survey undertaken with the view of adopting its recommendations to the benefit of the individual cultivator with due consideration being paid to the land and water resources of the area. Tripolitania could specialise in the production of industrial crops, without neglecting other already developed sectors such as animal husbandry, especially those based on irrigation but without pushing this suggested development too far, i.e. such as the over-development of Tripoli quadrangle irrigation resources to the point of exhaustion. The Fezzan and the southern oases of Libya could adopt a self-sufficient economy on purely local and regional grounds before venturing on pro-

per hectare in Cyrenaica and Tripolitania respectively. Cattle, on the contrary, reached a density which ranged from 5.0, 3.6 to 0.6 heads per 100 hectares in Tripolitania, Cyrenaica and the Fezzan respectively. The animal density in proportion to the number of population was the highest in Cyrenaica as regards goats (165 per 100 persons) and sheep (155 per 100 persons), followed by Tripolitania (103 sheep per 100 persons, 92 goats per 100 persons), with the Fezzan as the region of the lowest density (49 goats per 100 persons, 57 sheep per 100 persons). While as regards cattle the density in the Fezzan was but 0.3 head per 100 persons in contrast to 11 heads and 9.3 heads in Tripolitania and Cyrenaica respectively, the Fezzan had 29 heads of camels per 100 inhabitants.

While the farm population on holdings under tribal tenure amounted to 23.2%of the total farm population for the whole country. it attained 38.3% in Cyrenaica as against 0.9% in the Fezzan and 20.7% in Tripolitania. On the other hand, the farm population on holdings under tribal tenure differed in the three provinces, for while it accounted for 65.6% in Tripolitania, it was 34.1% in Cyrenaica with the Fezzan claiming 0.3% of the total farm population on all tribal holdings. Regardless of the type of holding, the farm population amounted to 73.5%, 20.7% and 5.8% in Tripolitania, Cyrenaica and the Fezzan respectively. It is evident that the least proportion on holdings under tribal tenure occurred in the Fezzan followed by Tripolitania. Besides, the percentage of persons of 15 years and more engaged in agricultural pursuits on holdings under tribal tenure reached 1.1% in the Fezzan as against 40.9% in Cyrenaica. On the whole the divergence between the proportion of farm population on all holdings and that of persons of 15 years and more, could imply the outflux from the Fezzan and Tripolitania to urban centres and oil-fields.

Geographical Divisions	Horses		Donkeys		Mules	
	Tribal	Non-Tribal	Tribal	Non-Tribal	Tribal	Non-Tribal
Libya	27.0	73.0	28.0	72.0	23.0	77.0
Tripolitania	13.0	87.0	24.4	75.6	8.9	91.1
Cyrenaica	37.0	63.0	42.0	58.0	9.9	90.1
Fezzan	0.0	100.0	0.6	99.4	0.0	100.0

It is obvious that a relatively greater proportion of livestock in Cyrenaica was kept on tribal holdings in contrast to the corresponding conditions obtaining in the Fezzan, with Tripolitania occupying an intermediate position. However the importance differed from one animal to the other, with the camels for instance favoured on tribal holdings (56% of their total number kept on this type of holdings) in contrast to mules and cattle, thus depending on the uses they are put to. As for the average number of livestock per holding, Cyrenaica ranked first as far as the number of sheep, goats and cattle per holding was concerned, while the Fezzan led the other two regions as regards camels and donkeys. While in Cyrenaica the traditional reputation as a region of livestock rearing accounted for its ascendency, the Fezzan with its harsh conditions, put a premium on donkeys and camels for the use in transport and farm operations. The higher density of sheep and goats in Tripolitania and the Fezzan on holdings under tribal tenure in contrast Cyrenaica where the number of animals per holding on the whole was higher, demonstrates the relative importance of sheep and goats in the flocks of nomads in the first two provinces. Camels, however were invariably concentrated on the tribal holdings throughout the whole country. But the animal density could preferably be assessed relative to the arable land to indicate the degree of pressure on the cultivated land in general. Thus whereas there was one head of sheep and goats per hectare in the Fezzan, the animal density attained 0.6 and 0.4 head

It is evident that the number of camels reveals a more stable trend during the period, being more hardy and less prone to the vicissitudes of a harsh environment, besides the relative unpopularity of the camel meat, even though with the rise in the meat price, an increasing number was slaughtered (for instance 5,595 in Cyrenaica and 9,160 in Tripolitania in 1961), with the consequent reduction in their number in Tripolitania in particular. The number of slaughtered camels in the last two years in Cyrenaica, together with the relevant camel meat production in Tripolitania (4,430 tons in 1960 and 6,180 tons in 1961), emphasizes the far-reaching repercussions of such a trend in the long run as regards the number of this draught and farm animal par excellence. Perhaps the progressive mechanization of such agricultural operations as ploughing and dalu water-lifting in the swani, may involve a change in the mode of their utilization. The Fezzan which was unfortunately excluded because of the lack of the relevant figures with the exception of those concerned with 1960, demonstrates the particular conditions prevailing in the oases, such as the higher proportion of camels, besides the relative insignificance of cattle where the oppressive weather conditions and the scarcity of feed are unfavourable. If classified according to the type of holdings where livestock is kept, the following percentage distribution of animals in the holdings is revealed.

Percentages of Animals by Tribal Tenure and other Holdings for Libya in 1960

Geographical Divisions	Sheep		Goats		Cattle		Camels	
	Tribal	Non-Tribal	Tribal	Non-Tribal	Tribal	Non-Tribal	Tribal	Non-Tribal
Libya	34.3	65.7	37.0	63.0	13.0	87.0	49.0	51.0
Tripolitania	31.0	69.0	36.0	64.0	7.0	93.0	52.0	48.0
Cyrenaica	41.0	59.0	40.0	60.0	30.0	70.0	56.0	44.0
Fezzan	2.0	98.0	3.0	97.0	0.5	99.5	5.0	95.0

Cattle in Libya, 1954 – 1961

Years	Libya		Tripolitania		Cyrenaica	
	Number	Slaughtered	Number	Slaughtered	Number	Slaughtered
1954	142,000	—	57,000	—	85,000	—
1955	135,000	—	49,000	—	86,000	2,708
1956	105,000	—	45,000	—	60,000	5,119
1957	81,000	17,302	47,000	12,300	34,000	5,002
1958	111,000	16,063	51,000	12,100	60,000	3,963
1959	100,000	20,136	57,000	13,670	43,000	6,466
1960	111,232	22,190	84,095	14,630	27,137	7,560
1961	125,000	22,506	90,000	13,260	35,000	9,243

While the general trend in the number of cattle in Tripolitania was upward during almost the whole period in spite of the higher proportion of the slaughtered to the total number of cattle, in contrast to that of Cyrenaica, the numerical evolution in Cyrenaica reveals a decreasing trend associated with wide-range fluctuations reflecting the repercussions of rainfall oscillations to which a considerable portion of the cattle population in Cyrenaica is subject particularly in the eastern dry farming part of the Jebel Akhdar on the third terrace. Besides, the proportion of the cattle slaughtered in Cyrenaica, even though relatively less compared with the corresponding one in Tripolitania, yet its steeply ascending trend constitutes a menace to the already decimated cattle population of the region. As for the camel population the following figures may disclose some of the salient trends.

Camels in Libya, 1954 – 1961

Years	Libya	Tripolitania	Cyrenaica	
	Number	Number	Number	Slaughtered
1954	158,000	79,000	73,000	—
1955	152,000	70,000	76,000	674
1956	156,000	74,000	76,000	1,028
1957	162,500	80,500	76,000	1,529
1958	177,000	90,000	81,000	1,244
1959	175,000	95,000	74,000	1,693
1960	243,619	191,079	46,540	3,521
1961	247,000	180,000	61,000	5,595

relegated stock-raising to a subordinate position, with the consequent decline of the livestock, as the professional shepherds desert the countryside seeking better employment opportunities with the oil companies. Besides, the rise in the rate of meat consumption with the increase of the purchasing power of the masses and the swelling foreign communities, especially those of the growing urban centres, has brought about a static animal population which has culminated to a virtual, even though gradual, decline in some cases. Besides, the use of farm and draught animals has become less popular with the increasing utilization of mechanical methods. The following statistical data bearing upon the livestock number af the slaughtered animals could indicate some trends in the evolution of the animal population.

Years	Libya		Tripolitania		Cyrenaica	
	Sheep	Sheep Slaughtered	Sheep	Sheep Slaughtered	Sheep	Sheep Slaughtered
1954	1,397,000	—	483,000	—	904,000	—
1955	1,471,000	—	429,000	—	1,032,000	82,674
1956	1,328,000	—	503,000	—	815,000	75,079
1957	1,129,000	254,572	574,000	186,600	545,000	67,972
1958	1,436,000	305,883	631,000	203,800	795,000	102,083
1959	1,220,000	320,870	700,000	215,600	510,000	105,270
1960	1,230,878	341,275	767,309	230,000	453,569	111,275
1961	1,026,000	346,235	500,000	180,000	516,000	166,235

Despite the unreliability of these figures one could not fail to notice that the fluctuations as regards the number of sheep are the more remarkable in Cyrenaica, which together with the steady increase in the number slaughtered, account for their decline from about a million in 1955 to about half a million in 1961. The following returns are concerned with the cattle.

it accounted for the overwhelming proportion of that area in the Fezzan (84% in contrast to 16% in Tripolitania and only 3% in Cyrenaica). Besides, this type of farming which is steadily developing, is more commonly practised in Tripolitania, followed by Cyrenaica, with the Fezzan as a region of limited area under irrigation (87.2%, 9.2% and 3.6% respectively). Not only did Tripolitania claim priority in terms of the irrigated area, but also as regards the progress achieved in the utilization of mechanical water lifting devices (74.6% of the irrigated area used pumps). However the use of modern motor-driven pumps is unadvisable in many areas in Cyrenaica and the Fezzan, to avoid water depletion readily reached in the commonly shallow well, as well as to escape salt water intrusion.

It is evident that the cattle and the camels are favoured by the settled farmers and the nomads or semi-nomads respectively in Tripolitania where 75.5% of the total number of cattle, and 74.9% of camels, were kept. The more intensively settled agriculture in the coastal oases and in the eastern portion of the Tripolitanian Jebel, as well as the ample pasture land in the Quibla and the Jefara, has afforded cattle in the first two regions on the one hand, and camels in the other two on the other hand, adequate fodder crops and grazing ground respectively. Despite the fact that the distribution of the different sorts of livestock could not reveal a clear-cut pattern owing to their extreme interpenetration, yet two successive belts could be distinguished: the cattle subregion of the coastal oases of Tripolitania and that of the camels of the Jefara plain, recurring further south, with the Tripolitanian Jebel, particularly the more humid eastern and central portions, constituting a wedge of the cattle subregion, besides the more extensive camel subregion in the Guibla. In Cyrenaica, the cattle and goat subregion of the coastal and the more humid forestclad terraces of the Jebel Akhdar, merges gradually southward into the semi-arid camel and sheep belt with its lateral extension, both to the east in Marmarica and to the west in Syrtica. The extension of irrigation farming achieved at the expense of the better grazing lands, as well as the indifference of the farmers to keep livestock as an integral part of a mixed type of farming, has

Beida-Messa region), while the table-grapes fare well in the coastal areas of Derna and Ez Zuetina-Magrun region. Citrus trees comprising oranges, tangerines, lemons and grapevines demostrated a marked concentration in Tripolitania with the exception of the latter which are largely the speciality of Cyrenaica. The limitations imposed by the scarcity of soil and irrigation water of a good quality, and the prevelance of the salt-laden sea winds, may account for this pattern of regional distribution.

Soft fruits which are less hardy, are relatively less important, even though some, such as apricots, figs and peaches have proved drought-resistent and brackish water tolerant. The following figures reveal the same tendency, namely the occurrence of the majority of trees in Tripolitania, being favoured by the plantation farmers mostly settled in that region where irrigation agriculture is predominantly practised.

Percentages of productive fruit trees in each region in proportion to their totals in Libya in 1960

Geographical Divisions	Pear Trees	Apricot Trees	Peach Trees	Plum Trees	Bananas	Fig Trees	Pomegranate Trees
Libya	100	100	100	100	100	100	100
Tripolitania	74.3	82.6	87.1	91.8	77.6	86.3	88.9
Cyrenaica	25.7	16.9	12.6	7.6	21.9	13.6	8.8
Fezzan	—	0.5	0.3	0.6	0.5	0.1	2.3

These percentages are apt to convey a rather exaggerated idea, because, for instance, the total number of productive plum trees in Cyrenaica amounted to 28 trees only in 1960, while in the Fezzan the pomegranate trees, the most numerous kind of soft fruit trees, were estimated at 20 trees only. The monopoly of Tripolitania is uncontested with the exception of pear trees and bananas (28,52 trees respectively in Cyrenaica) which have found suitable conditions to prosper in some areas of Cyrenaica, namely in the Massa-Beida region and Derna plain respectively.

Even though irrigation agriculture is insignificant in contrast to that of dry farming in the whole country (13% of the cultivated area),

small farmers familiar with it since a very long time, and the recent establishment of large plantations where olive-trees figure as the most important sort of tree. Its economic value is further enhanced by the higher proportion of the productive olive-trees on the whole, besides those producing oil in Tripolitania. It seems that there is a recent trend to establish compact plantations of olive-trees in Cyrenaica to replace those abandoned.

Date-palms, either grow in the coastal oases of Tripolitania, on the sides of the wadis on the Western Jebel, or in the remote oases of the interior of the Libyan desert, besides the coastal strip along *the* Cyrenaican peninsula. In the Fezzan where they grow in discontinuous strips on a large scale, whether alongside irrigation channels or where the water table becomes accessible to their roots around the so-called "hataia" depressions, they are seldom found in scattered dense stands. Where they congregate in clusters in the vicinity of uninhabited "hataia", their origin is debatable, some regarding them as vestiges of old plantations, while others consider them as spontaneous trees. The date-palms are neglected especially in the Fezzan and Cyrenaica where the non-productive trees accounted for 31.9% and 31.4% respectively, while in Tripolitania they were both more compact and more productive, thus Tripolitania, the Fezzan and Cyrenaica claimed 60.4%, 31.3% and 8.3% of the productive trees in the whole country, respectively.

Almond trees which are suitable to the mediocre soils and precarious rainfall are often intercropped with olives in Tripolitania. In this region 91.6% of the area devoted to such trees occurred, with 92.9% of their total number, besides their more compact pattern of distribution and the higher percentage of the productive trees (94.1%). Perhaps the re-establishment of the old plantations of fruit trees in Cyrenaica, now only in the initial stage, is likely to give an impetus to the tree planting in this region. Grape vines demonstrate a more remarkable concentration and compactness especially of the productive trees in Tripolitania, which even though immune from a variety of plant diseases, are damaged by sparrows and ghiblis. Varieties grown for wine production concentrate on the third terrace of Jebel Akhdar (Shahat-

in the long run, besides not incurring more labour. The growing credit facilities help the arboculturists to tide over the lean years which elapse before trees reach the maturity stage. The preponderance of winter cereals especially barley, is but the outcome of the popularity of rain-fed cereals with the exception of the Fezzan where both the availability of irrigation resources all the year round and the dietary habits of the people favour the relatively more extensive production of millet and sorghum (30% of their total acreage in Libya).Barley is relatively more favoured in Tripolitania (79.34% of the land under cereals as against 68.9% in Cyrenaica) because of its suitability to wadi culture which contributes substantially to the barley crop especially in the so-called Gattis area of the Jefara and the network of Soffegin wadi in the Quibla.

The area devoted to leguminous crops was comparatively more extensive in Tripolitania, with a marked regional specialization in specific crops; such as the dry beans in Tripolitania (97.9% of the total area in the whole country), chick peas in Cyrenaica (69.9%) and dry peas in the Fezzan (4.6%). As far as the area under tuber and root crops is concerned, Tripolitania devoted a proportionately larger area to such crops, with Cyrenaica lagging very much behind (90.8% as against 6.3% respectively). Not only this, but Tripolitania grew a greater variety of these crops, in contradistinction to the Fezzan where dry onions and carrots represented the exclusive root and tuber crops cultivated, presumably because of its limited consumptive capacity. The discernible trend towards the diversification and commercialization of agriculture in Tripolitania was corroborated by further evidence furnished by the high proportion of land under industrial crops (97.93% of their total acreage in the whole country), even though the esparto grass, a wild sort of grass, accounted for 90% of their total area. While 203 ha. were cultivated with industrial crops in Cyrenaica, foremost of which was the ground-nuts, 23 ha. only were devoted to such crops in the Fezzan, with the tobacco claiming pride of place.

The olive-tree, the second most popular tree planted in Libya, is largely the monopoly of Tripolitania, thanks to both its popularity with

greater emphasis on cereals and vegetables is discernible in Cyrenaica and industrial and fodder crops in Tripolitania. This contrast reveals the predominance of a more intensive and more commercialized type of agriculture in Tripolitania in association with the difference in the traditional type of farming, perhaps further emphasized by the Italian development plantation schemes. Thus the traditional tree culture, particularly of fig and olive trees besides the extensive ex-Italian farms in Tripolitania, stands in contrast to the traditional cereal monoculture in Cyrenaica, little modified by the ex-Ente farms following the same line of production, besides the minor role played by irrigation agriculture favouring the production of the more remunerative vegetables in great demand in the urban centres, particularly those of Benghazi, Beida, Marj and Derna.

Cereals which provide the main diet are naturally favoured by the traditional self-sufficient system of production, besides the feasibility of raising a crop of winter cereals under the prevailing rainfall condition of scarcity and unreliability, concomitant with the shifting cereals culture. While the area under cereals in Tripolitania accounted for 69.3% of the total for the whole country, it amounted to 30.3% in Cyrenaica, a fact which implies a relative concentration of these crops in Cyrenaica where the greatest part of acreage is in small patches of land selected for planting amid a vast area unsuitable for cultivation. But, besides the dry farming methods adopted in cereal monoculture; irrigation agriculture is the exclusive system practised in the Fezzan (0.3% only of barley was a dry farming crop) for the production of cereals. In Cyrenaica 0.4% of the barley and 0.5% of the wheat acreages in 1960 were under irrigation corresponding to 0.8% and 0.7% respectively in Tripolitania. This minor fraction of winter cereals produced with only light irrigation is often encountered as an under-culture or an inter-crop either with olive and almond trees in the modern plantations in Tripolitania, or with date-palms in the coastal oases in both Tripolitania and Cyrenaica. This practise is bound to decline under the competitive impact of the less expensive dry farming system for cereal production as well as the growing popularity of tree-crops, considered more lucrative

subsidiary crop, are confined to those requiring the least care and labour i.e. carrots and turnips. The higher proportion of land under vegetables in the Fezzan could be attributed only to the widespread utilization of the commonly grown summer vegetables as fodder. In fact the scarcity of water within short intervals in some areas i.e. at Es Kida in the wadi el Shati, the lack of appreciation on the part of the people of the nutritional value of vegetables and the limited marketing opportunities, however, are bound to hinder the extension of the area under vegetables. The relative importance of the different land use types in various territories could be better revealed by the study of the following percentages :-

Geographical Divisions	Total Arable Land	Under Temporary Crops	Under Temporary Meadows	Under Vegetables	Temporarily Fallow
Libya	100	100	100	100	100
Tripolitania	67.6	70.1	78.5	58.9	65.1
Cyrenaica	31.2	29.5	19.5	39.2	33.1
Fezzan	1.2	0.4	2.0	1.9	1.8

Perhaps because of the broader basis of irrigation agriculture in Tripolitania including feed, leguminous and industrial crops besides vegetables, the latter crop occupied a relatively less important position. However, the actually cultivated land in 1960 could preferably be used as a proper criterion for the assessment of the agricultural production as illustrated below :

Percentages of different groups of crops cultivated in 1960 in Libya

Geographical Divisions	Total Cultivated Land	Cereals	Vegetables	Industrial Crops	Temporary Fodder Crops
Libya	100	86.1	2.4	11.0	0.5
Tripolitania	100	82.1	2.2	14.9	0.5
Cyrenaica	100	96.4	2.7	0.8	0.1
Fezzan	100	62.0	9.6	0.4	28.0

These census figures indicate that both Tripolitania and Cyrenaica fall in the same category of land use system, even though a relatively

This is further corroborated by the fact that a relatively larger proportion of arable land is left temporarily fallow in the Fezzan (80.5%).

Percentage of different land use types of arable land in 1960

Geographical Divisions	Under Temporary Crops	Under Temporary Meadows	Under Vegetables and Flowers	Temporarily Fallow
Libya	41.7	3.3	1.0	54.0
Tripolitania	43.3	3.9	0.6	52.2
Cyrenaica	39.4	2.1	0.9	57.6
Fezzan	12.6	5.7	1.2	80.5

It is manifest that the proportion of land under temporary or annual crops, largely winter cereals, was more intensively grown in Tripolitania than it was in Cyrenaica where the temporarily fallow land accounted for as much as 57.6% of the total arable. It is rather surprising to notice that the proportion of land devoted to vegetable was higher in Cyrenaica, which is known to satisfy a considerable part of its consumptive requirement of vegetables from Tripolitania, a fact which may be partially ascribed to the relative extensiveness of the absolute total land area under vegetables in Tripolitania which amounted to more than one and a half times as much as that devoted to this kind of land use in Cyrenaica. In the Fezzan where the annuals consist largely of cereals, the land under temporary crops is rather substantially reduced because of the common practice of fallowing for a longer period. In the Fezzan where water is scarce and more brackish, and the soils are more sandy and saline, barley which occupies normally one third the area planted with wheat, is preferred. Summer cereals especially sorghum or gafouli are commonly cultivated on the same land occupied by winter cereals, but on a smaller scale, being heavily irrigated. However the higher proportions of land under temporary meadows and vegetables in the Fezzan, could be ascribed in the first case to the poverty of the natural pastures, largely limited to the hataia, with the consequent popularity of clover with farmers wherever artesian water is available, whilst vegetables considered as a

Fezzan with its extensive date-palm groves claimed a relatively large area under permanent crops, together with the total absence of woods and the insignificance of the area devoted to natural meadows and pastures, thus virtually exemplifying a typical oasis agricultural pattern of land use; Cyrenaica by virtue of its vast woods of the Jebel Akhdar, the relatively extensive areas sown to winter cereals, besides the excluding of the permanent pastures largely lying outside holdings, being common tribal lands, differs in the degree of emphasis as regards the relative importance of the various land use types. Tripolitania embraced a relatively large area devoted to permanent crops where both the traditional Arab tree culture particularly of olive trees, fig trees and date-palms had been given a further impetus through the development of ex-Italian modern plantations; besides the unexpectedly, vast lands under forests and woods owing to its legal status as holdings incorporated in the Census returns in contrast to the above mentioned Cyrenaican woods, lying outside holdings, which were excluded or partially under-rated. Further evidence could be gleaned from the following classification of different land use types in each territory.

Percentages of land use types in different regions in 1960

Geographical Divisions	Total Land	Arable Land	Land under Permanent Crops	Permanent Meadows & Pastures	Wood & Forest	All Other Land
Libya	100	61.4	3.4	29.4	1.6	4.2
Tripolitania	100	53.1	3.9	37.1	1.1	4.8
Cyrenaica	100	92.0	1.0	1.8	3.6	1.6
Fezzan	100	76.1	18.1	0.6	—	5.2

The apparently high proportion of arable land in Cyrenaica is the outcome of the under-estimation of both land under permanent meadows and that under woods and forests outside the holdings. It is presumed that the proportion of arable, which implies all land generally under rotation, indicates the relative intensiveness of agriculture practised in Tripolitania and Cyrenaica in particular.

hydrostatic pressure to become increasingly exhausted, or the less prolific wells with their deep water of poor quality. The extreme aridity and the severe or trying climatic conditions are not conducive to the practise of labourious methods of cultivation with the resultant indifference on the part of the cultivators.

The foregoing short review is but introductory to the commentary on the returns of the Agricultural Census of Libya 1960, the only one available, in an endeavour to suggest the trends instrumental to fostering an overall development in the field of agricultural production, proceeding hand in hand with regional specialisation.

Libya falls squarely into the category of agricultural countries, either by virtue of the percentage of its active population dependent on agricultural production (80%) or by the proportion contributed by this productive sector of the economy, in contradistinction to the extractive petroleum industry with its unique nature, to the national economy. Most of the agricultural area was claimed by Tripolitania (78%) followed by Cyrenaica (21.1%), while the Fezzan ranked as an insignificant third (0.9%). A further classification of these areas by type of land use, reflects the preponderance of Tripolitania in this respect.

Percentages of the different types of land use in Tripolitania and Cyrenaica and the Fezzan in 1960

	Arable Land	Land under Permanent Crops	Permanent Meadows & Pastures	Wood & Forest	Others
Tripolitania	67.6	88.8	98.6	54.3	90.5
Cyrenaica	31.2	6.2	1.3	45.7	8.3
Fezzan	1.2	5	.1	—	1.2
Libya	100	100	100	100	100

The regional specialisation is evident when the percentage of the agricultural land of each territory is contrasted to the proportion of land devoted to a specific type of land use. Consequently, while the

11,383 sq. km. The semi-desert zone where agriculture is hardly feasible does not exceed 11,530 sq. kms. But the rainfall effectiveness is twice or three times as great in Tripolitania as in Cyrenaica, thanks to its light sandy soils, with the consequent reduction of the minimum rainfall satisfying the requirements of cereals and fodder crops. Besides, the frequency and severity of variations from the average seasonal rainfall is more or less uniform throughout the agricultural zone, a fact which accounts for the alleviated adverse effects of seasonal maldistribution from year to year, often noticed in the low rainfall zones in other areas. During a twenty-year period on the average, three years witness a moderate drought, involving 15% reduction of the average rainfall, besides 4 years occur when severe drought is associated with the diminishing of rains by 30%[2]. The remaining 13 years include four years when the deficiency of less than 15% occurs with little significance, besides nine years when the rainfall surpasses the average. There is some type of symbiosis between two contrasting regions with complementary economies, such as the Jebel with its tree and cereal types of culture and that of the Guibla and Jefara where wadi culture and livestock raising are widely practised. The settled cultivation of vegetables and the tree culture in the coastal oases, together with the rise of an irrigation farming system including the production of such commercial crops as ground-nuts and the castor oil plant, has developed a reciprocal relationship between the cereal cultivators in the Jefara steppe and the oases agriculturalists in the coastal strip.

However, the Fezzan which is fundamentally distinct from the bulk of the two other regions rather epitomizes the far-flung Saharan oases. Thus its agricultural economy precariously hinging on the underground sources of water is limited to the ENE - WSW trending so-called wadis or depressions, foremost of which are Wadi el Shati and Wadi Ajal; besides some isolated oases in the east, north east and south west. Remoteness, isolation, and depopulation militate against the limited productivity of its exclusively irrigation agriculture which fights against heavy odds of invading blown sands, lack of soil fertility; often sandy, ill-drained and saline, and either uncontrollable artesian waters which soon lose the

fall less effective, with the result that the area with less than 300mm. is usually classified as semi-desert where the concentrated run-off in the widely diffused wadis provides the only type of shifting cereals cultivation feasibly undertaken in this subregion. But because the less the average annual rainfall is, the less secure it becomes, the rainfall zone (300-400 mm.) is subject to a decrease below the 300 mm. about twice every five years; while in the rainfall zone (500-600 mms.) rains decrease to less than 300 mm. only once every 25 years on the average. In fact 400 mm. of well distributed rains stored in the root-zone without involving any run-off loss, could meet the requirements of a profitable crop of wheat year after year. So long as the area could secure adequate total rainfall, the distribution of rain comes to the fore among the factors determining the crop yield, which is more noticeable in the case of annuals rather than in the perennials i.e. orchard crops, and even so in the case of pastures.

Unfortunately the area comprised within the high rainfall zone (500-600 mm) is not only limited, being restricted to a belt 50 kms. long by 10 kms. wide located on the third terrace, but its agricultural value is further substantially curtailed by ruggedness of the land. The second zone (300-500 mm.) is of greater extension, and its wider plains of the second terrace affords agriculture wider scope for development. The third rainfall zone (300-150 mm.) constitutes a sub-region of marginal productivity, whether in the coastal area extending from Agedabia to Tocra and beyond to the east, or further inland on the southern slopes of the Jebel Akhdar. Besides, the abundant rainfall of the first two zones coincides with the advantageous length of the rainy season, where spring rains claim some significance, even arousing the hope to produce two crops a year, the second presumably fodder which could be raised as late as March.

In Tripolitania a narrow belt of land running along the coast from Tripoli to Khoms for 100 kms. long and 15 kms. wide, receives more than 300 mm. of annual rainfall, besides a small "island" in the vicinity of Gharian in the Jebel, with a total area of 1,657 sq. km., while a second zone where rainfall varies between 200-300 mm amounts to

scattered groves in the more arid western portion of the Tripolitanian Jebel, besides the recent trend of descending to the adjoining Jefara to transform this new landscape into a zone of pioneering tree culture, but also the hydrographic conditions here are conducive to the more efficient control of the surface waters. These tracts of northern Tripolitania with their light and easily drained soils emphasize the feasibility of irrigation on a larger scale considering the availability of more abundant ground water of fair quality as well. The Jebel Akhdar which largely depends on rainfall, except in few localities, such as the case of the western coastal plain as well as in the vicinity of the copious springs such as those of Derna, Ras el Hillal and Lathrun, with the rest of prolific springs being unutilizable owing to the scarcity of flat areas in their proximity, could not compare favourably with Tripolitania in this respect. No wonder that the Cyrenaican Jebel has achieved but little in the way of the development of its agricultural potentialities for a large portion has remained a grazing ground for successive generations of the semi-nomads, and consequently is still considered as virtually a frontier country in many of its areas.

Because of the universal interest of rainfall, it has served as the primary criterion in delimiting the agricultural regions in both territories even though second order factors such as relief, slope, soil, ground water resources, labour force, capital, markets and means of transportation should be taken into consideration as well. Thus Barca peninsula lying to the north of the line Soluk-Timimi constitutes the only agricultural land, besides the less important coastal tributary regions of Syrtica and Marmarica, the former comprising an area of a little more than 20,000 kms.^{2} while the latter two do not exceed 15,000 kms.^{2} But if 150 mm. are considered the minimum rainfall which could sustain plant life the Cyrenaica territory which receives this amount of rains is estimated at 12,894 kms^2: including 4,410 kms^2 falling in the rainfall category 200-300 mm; 4,343 kms^2 comprised between 300-400 mm, 2,815 kms^2 ranging from 400-500mm, while 855 kms^2 receive rainfall ranging from 500-600 mm whereas only 473 kms^2 receive more than 600 mm.[1] However the compactness of the soil renders the rain-

eventually contrasting land use regions. Thus the coastal plain with its shallow brackish wells, sandy or light soils, its repellent sebchas, with the impinging of the fringing Jebel from the south to reduce its width to a minimum at Khoms in Tripolitania and east of Tolmeitha in Cyrenaica, nevertheless differs in many respects as an agricultural region in the two provinces. Its southward extension in Tripolitania as it merges into the Jefera expanses, especially round Tripoli where the rich underground water resources tapping two water-tables provide the bigger market of Tripoli with the produce of irrigated and semi-irrigated perishable products from one of the rainiest part of Tripolitania, contrasts with the less fortunate coastal plain of the Jebel Akhdar, as a consequence of the petering out of the plain where rainfall becomes abundant, besides the relative aridity of the greater part in its southwestern portion. Furthermore,the soil is more patchy and less suitable to irrigation in Cyrenaica, being predominately of the terra rossa heavy type, besides its limited ground water resources which could be tapped at variable depths, depending on the nature of the water-bearing cavernous limestones. The semi-arid strip of land where the shifting monoculture of winter cereals and livestock herding affords the nomads of the steppeland; in the Jefara and Quibla of Tripolitania, the Sirwal and el Batnan of Cyrenaica, a wider field for the cultivation of cereals particularly in the wadi beds and fans, and in the flooded areas of Batlas and Seghifas to the south and east of the Jebel Akhdar respectively. But the numerous wadis with their convenient slope in the Jefara claim more importance in the local economy than the corresponding ones on the southern slopes of the Jebel Akhdar. The more extensive Cyrenaican massif of the Jebel Akhdar, comprising two summit areas, is handicapped by both its compact soils and its more fissured limestones which predominate in the whole region. However, the seaward protrusion of the peninsular plateau of Cyrenaica has brought about more abundant rainfall than that of the more remote Jebel of Tripolitania, which nevertheless has been able to develop its middle and eastern rainy portions by the establishment of olive, fig and vine plantations on a large scale.Not only could the traditional skill of the Jebel farmers account for such development which manifests itself in the

Syrtica, severing the territorial continuity of the habitable Libya, creating some sort of lacuna or gap, closing gradually now under the impact of the growing "emporium" of petroleum substituting the emporium of trade, both the product of location and accessibility to the sea to a great extent, has induced the territories lying on both sides to base their economies on competitive rather than integrative grounds. Not only has the significance of the distance across Syrtica, no longer deterrent to the rise of a complementary economy on either side attenuated, thanks to the availability of economical transportation media running through this productive corridor, but also the intrinsic environmental and locational differences afford ample scope, not only for the regional economies to evolve divergently under the influence of these basic differences, but also for the co-ordinating of the development plans on a national basis, thus eventually fostering the merging of the two economic entities. Consequently, the economic dependence of any one region emerges as the product of allowing the factors of production to play their full roles in the diversification of the economies of the regions concerned, rather than through the suppressing or elimination of certain economic activities, or in short by combining regional development schemes with a unitary national development plan. With this conception in view, the broad lines of the agricultural production in the different regions of Libya are discussed, largely based on the latest and only Agricultural Census of Libya undertaken in 1960.

Despite its incompleteness and unreliability, the census returns when discussed with proper reservations, could provide a proper basis for the furtherance of certain tendencies in production or otherwise discouraging them, in the light of their importance as instrumental to regional diversification within the framework of an integrated national economy.

The basic agricultural possibilities of the three regions of Libya, emanate for the first instance, from first order environmental factors, such as the relief of land, its soils and climate besides the natural vegetation, ground water resources as well as a multitude of human factors, inextricably interwoven with the first set of factors to produce

SOME ASPECTS OF THE AGRICULTURAL PRODUCTION IN LIBYA

By Dr. Gamal El Din El Danasouri

Libya, the country of transition par excellence; in terms of location, natural conditions as well as human activities, comprises restricted econemies; namely the Jebel Akhdar and the Tripolitanian North, often likened to islands teaming with life dotted in a sea of sands of desolation. Interrupting the continuity of productive Libya, the vastness of these barren expanses has created for long an over-shadowing mode of a nomadic life, felt even in the deep recesses of sedentary life seemingly immune from its recurrent threats, which have broken out occasionally to engulf the distinctive settled life adopted in these inhabited localities. Thus, the coastal areas of Derna and Tolmeitha, as well as the dry farming areas of the third terrace in the region of Shahat, Beida and Messa in Cyrenaica; besides the coastal areas in the vicinity of Tripoli and eastern more humid parts of the Western Jebel, have represented the strongholds of a sendentary life based on a settled type of farming, successfully maintained even during periods of decadence. These centres of gravity in terms of population and production, include sub-centres of regional significance which contribute to the strengthening of their hold on their tributary areas. The motley of oases in the hinterland of the south, has functioned as havens for nomads roaming the desert tracts, besides their once vital role of catering for the desert caravans, especially where the oases are closely strung, such as the case in the Fezzan, which has been a tributary area of Tripolitania.

---

*Associate Professor of Geography, Faculty of Arts, Libyan University, Benghazi. Seconded by Ain Shams University, Cairo. Ph.D. from Kings College, Durham University, U.K. Author of "World Political Geography" and "Geopraphy of Egypt" and several other contributions as research papers.

Volume II Spring 1966 Number 1

TABLE OF CONTENTS

Articles

Page

Some Aspects of Agricultural Production in Libya 1
By Dr. Gamal El Din El Danasouri

The Role of Sociologists in Housing Projects 23
By Dr. Abdul Jalil Al Tahir

An Employee Attitude Survey as a Diagnostic Tool 40
By Dr. Anthony Stampolis

Quelque Reflections sur la Méthode et les Techniques de Planification dans les Économies Attardées 59
Par Dr. Aziz Katifi

The Role of the Faculty of Commerce and Economics in Libya's Development 70
By Dean Misbah El Oreibi

Abstracts of Articles

The Rapid Growth of the Libyan Oil Industry 80
By Dr. Raouf Mostafa

Aperçus sur la Politique des Revenus 83
Par Dr. Ala El Rawi

Le Bilan - Document Financier 87
Par Dr. Hamdi Sakka

The Principles of Commercial Bank Lending 90
By Dr. Mohamed El Sayed Ghobashy

Book Review

Economic Foundations of Islam 95
By Mr. Sayed Ahmed Ali
Reviewed by Dr. Aly R. Ansary

LIBYAN ECONOMIC & BUSINESS REVIEW

Vol. II, No. 1 Spring 1966

PUBLICATION OF THE CENTER OF
ECONOMICS AND BUSINESS RESEARCH,
FACULTY OF COMMERCE & ECONOMICS
UNIVERSITY OF LIBYA - BENGHAZI

The National Press — Benghazi